

THE
LIBRARY OF THE
UNITED STATES DEPARTMENT OF
THE INTERIOR
BUREAU OF LAND MANAGEMENT
WASHINGTON, D. C. 20240

كَيْفَ الْقِتَابِ

عَنْكُمْ

الْوَجْدِ وَالسَّيْبِ

تَأْلِيفُ الْعَلَامَةِ



أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي العباسي
المعروف بابن المبرورين
(٥٧٨ هـ - ٦٥٦ هـ)
General Organization of the Library (GOAL)
Biblioteca Nacional de México

تَحْقِيقُ وَدَرَسَتُهُ
قِسْمُ التَّحْقِيقِ بِاللَّيْلِ

كَذَا الصَّحَابَةُ لِلنَّبِيِّ

بَطْنُ طَا

لِلنَّشْرِ وَالتَّحْقِيقِ وَالنَّوْزِيعِ

ت: ٣٣١٠٨٧ - ص: ب ٤٧٧

شَارِعُ الْمَدِيرِيَّةِ

لَاكْس: ٠١٠/٣٣٨٧١٩

297-14

١٩٧٧

كِتَابٌ قَدْ حَوَى دُرَرًا بَعِيثًا نَحْنُ مَالِحُونَ
لِهَذَا قُلْتُ تَنْبِيهًا
حَقُّوَ الطَّبْعَ مَحْفُوظَةً

لدار الصَّحَابَةِ لِلتَّحْقِيقِ وَالتَّوْزِيعِ بطنطا

لِلنَّشْرِ - وَالتَّحْقِيقِ - وَالتَّوْزِيعِ

المُرَاسَلَاتُ:

طنطا: المديرية - أمام محطة بنزين التعاون

ت: ٣٣١٥٨٧ ص.ب: ٤٧٧

الطبعة الأولى

١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م

فاكس: ٤٠/٣٣٨٧٦٩

«تقديم» بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ، ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له .
وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأن محمدًا عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم .

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ .
[آل عمران : ١٠٢]

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَجِلْدٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء : ١]

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ .
[الأحزاب : ٧٠ ، ٧١]

وبعد .. فهذه صفحات من تراثنا النفيس ، نسأل الله أن ينفعنا بما فيها وينفع جميع المسلمين .

والكتاب الذى نقدمه اليوم ، كتاب نفيس حقاً لإمام كبير من أئمة المسلمين ألا وهو الإمام القرطبى المعروف بابن المزين وهو غير القرطبى المفسر وهو كتاب « كشف القناع عن حكم الوجد والسماع » تناول فيه بالشرح

والتحليل هذا الموضوع الخطير مبيناً بذلك حكمه بأدلة من الكتاب والسنة النبوية
ورداً على شبهات بعض علماء سوء الذين يزينون للناس بعض هذه الشبهات
ليقعوا بذلك في حبال الشيطان .

« فصل بين يدي الكتاب »

لقد تغيرت الحقائق في أذهان كثير من الناس منذ زمان بعيد وهذا ليس بغريب فلقد أخبرنا بذلك النبي - ﷺ - كما في حديث العرياض بن سارية - رضى الله عنه - وفيه « فإنه من يعش منكم فسيرى اختلافاً كثيراً ... » ومن ألقى نظرة حوله وجد أنه قد حصل ذلك فقد اختلف الناس في كثير من الأمور .

قال الإمام أحمد : إذا رأيتم شيئاً مستوياً فتعجبوا .. ! فكيف يقول الإمام أحمد - رحمه الله إذا رأى زماننا وغربة ديننا بين الأهل والعشيرة ، فإننا لله وإنا إليه راجعون .

ومن هذه الأشياء التي تغيرت فيها الحقائق على كثير من الناس « الغناء » . فقد فشت آلات الملاهي في كثير من بيوت العامة فضلاً عن الخاصة . كيف لا ونسمع كثيراً من الذين ينسبون إلى العلم يتبجح ويقول إن الغناء حلال وليس فيه شيء !

لا تتعجب من هذا ، فهذا الكلام يقوله بعض من ينسب إلى العلم في هذا الزمان ، وهو أسقط من أن نرد عليه .

لأن القلوب الخبيثة فقط هي التي يعتريها الخشوع عند سماع الغناء . ثم إن الغناء الذي تفشى في هذا الزمان حرام حرام لا ينتطح في ذلك عنزان ، ولا يتبارى في ذلك عاقلان .

كيف يكون حلالاً والنبي - ﷺ - يقول : « ليكون من أمتي أقوام يستحلون الحر والحرير والخمر والمعازف » .

فإن الغناء يحرم إذا اشتمل على محرم أو دعا إليه كتشبيب بمعين وهجاء وتشبه بالنساء ودعوة لفاحشة ولحوق بأهل الخلاعة والمجون وصرف الوقت إليه مما يضيع بسبب ذلك كثيراً من المصالح والواجبات وكذلك يحرم إذا اشتمل على المعازف كما تقدم في الحديث السابق .

وإن للغناء من المفساد العظيمة مالا يخفى على كل ذى عقل وبصيرة فإنه يصد عن ذكر الله وينبت النفاق في القلب .

ولكن هناك شروطاً إذا توفرت في الغناء فإنه يكون مباحاً ، وهذه الشروط من نصوص القرآن العزيز والسنة النبوية المطهرة فإذا اختل شرط من هذه الشروط دخل الغناء في دائرة الحرام ولم يعد مباحاً .

الشرط الأول : أن لا يكون في الغناء دعوة لمعصية أو وصف لشيء محرم أو الإشادة بأمر منكر أو التحرؤ على فجور في قول أو فعل أو غير ذلك مما حرم الله سبحانه على عباده من الفواحش الظاهرة والباطنة يقول الله سبحانه : ﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ ﴾

[الأعراف : ٣٣]

وفي الحديث الصحيح حين ذكر للنبي - ﷺ - غيرة سعد بن معاذ قال : « أرايتم إلى غيرة سعد فأنا أغير منه ، والله أغير مني ، من أجل ذلك حرم ربى الفواحش ما ظهر منها وما بطن » .

الشرط الثاني : أن لا يصرف الغناء المغنى أو من يستمع إليه عن واجب ديني ، وأن لا يوقعه في حرام ظاهر أو خفي ، كأن يشغله عن صلاة من الصلوات الخمس ، أو عن إصلاح ذات البين أو السعى في حاجة ملهوف يقدر على قضائها ، أو كأن يحمله الغناء على مخالطة العصاة والفجار ، وأهل الفسوق والمجانة وسفهاء الناس ، ثم على الوقوع في المعاصي والفواحش التي قد يدعو إليها الغناء ، وهذا الشرط مستنبط من آيات قرآنية كثيرة ، فمن الآيات قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقَعَ بَيْنَكُمْ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَيْرِ وَالْيَمِينِ ﴾

وَيَصَّدِّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ ﴿٩١﴾ [المائدة : ٩١]

وكل ما صدَّ عن الصلاة وغيرها من الواجبات فهو كالخمر وقوله : ﴿ الَّذِينَ يَسْتَحِبُّونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا عَلَى الْآخِرَةِ وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ [إبراهيم : ٣]

ومن صرفه الغناء عن واجب ديني فقد استحب الحياة الدنيا ، وكل ما أوصل إلى حرام أو ينشأ عنه حرام فهو حرام ، ومن الأحاديث قوله - ﷺ - : « قاتل الله اليهود ، إن الله لما حرم عليهم شحومها جعله - أى - أذا به .. ثم باعوه فأكلوا ثمنه » أى لعنوا باستحلالهم ثمن الشحوم والشحوم حرام عليهم .

الشرط الثالث : أن لا يكون الغناء مصحوباً بآلات الطرب والموسيقى ، القديم منها والحديث التى تزيد فى تحسين صوت المغنى وأدائه .

وهذا الشرط مستفاد من صريح قوله - ﷺ - : « ليكون من أمتى أقوام يستحلون الحر والحرير والخمر والمعازف » .

ووجه استنباط هذا الشرط الثالث ، من هذا الحديث أن الرسول - ﷺ - أنبأ عن أناس يفسدون ويجترئون على أشياء حرمها الله ، لما فيها من إفساد للعقل والجسم والمال فيعملونها لأنفسهم أو لغيرهم ، وهذه الأشياء هى « الزنا » الذى جاء فى الحديث بلفظ « الحر » ، و « الحرير » فهو محرم على الرجال لا على النساء و « الخمر » و « المعازف » وهى الآلات التى يعزف عليها للتطريب كالعود والمزمار وغيرهما وقد يستشهد بعض الناس على جواز استخدام آلات الطرب والموسيقى بإباحة الرسول - ﷺ - للجاريين أن يضربا على الدف ، حين أنكر أبو بكر الصديق - رضى الله عنه - عليهما قائلاً : « أمزير الشيطان فى بيت رسول الله ؟ ! » فقال له الرسول - ﷺ - : « دعهما يأبأ بكر ، فإن لكل قوم عيذا » فهذا لا يصح الاستشهاد به على جواز استعمال هذه الآلات فقد كان وقر فى نفس أى بكر أن الدف من المزامير المحرمة ، فلما سمعهما يضربان أنكر ذلك عليهما ، فلما سمع إذن الرسول - ﷺ - لهما بالضرب عليه وأتبع ذلك عليهما « فإن لكل قوم عيذا » .

علم أن الإذن لا يتعدى الدف وفي أيام العيد ، فجواز استعمال هذه الآلة من المعازف مخصوص بأيام العيد ، وما يشبهها من مناسبات كالأعراس مثلاً ، وذلك للجاريات فقط على أن لا يتعدى ذلك الدف إلى غيره من آلات الموسيقى فإذا تحققت هذه الشروط أضيف إليها شرط رابع .

وهو أن يكون غناء المرأة للنساء وحدهن ، وغناء الرجل للرجال وحدهم لأن في غناء المرأة للرجال أو غناء الرجل للنساء مفسدة أى مفسدة تقع بسبب الافتتان بالمرأة وبصوتها ، ومن المعلوم عقلاً وواقعاً أن هذه الشروط يصعب تحقيقها وتعظم هذه المفسدة كلما اتسعت دائرة الاختلاط ، وازداد عدد المخالطين من الرجال والنساء ، وتعظم هذه المفسدة حين يصاحب هذه المخالطة التبرج والتزين والتطيب وسقوط الكلفة أو زوالها بين الرجال وبين النساء ، وقد أمر الله سبحانه في شريعته المحكمة بإغلاق الأبواب المفضية إلى النساء وقطع الأسباب المؤدية إليه^(١) .

قسم التحقيق بالدار

(١) هذه الشروط من كتاب حكم الغناء للشيخ محمد إبراهيم شقرة .

« عملنا في الكتاب »

- ١ - خرّجت ما في الكتاب من أحاديث نبوية ، وذكرت درجة كل حديث .
 - ٢ - خرّجت بعض الآثار السلفية ، والآيات القرآنية مع عزوها إلى سورها .
 - ٣ - علقت على ما استحق التعليق من كلمات صعبة ، أو معانٍ غامضة .
 - ٤ - قدمت للكتاب بمقدمة عن الكتاب ومؤلفه ، والمخطوط ، وتوثيقه .
 - ٥ - أعددت الفهارس العلمية التي تخدم الكتاب .
- وأخيرًا ...

هذه صفحات من تراثنا النفيس نسأل الله العظيم أن يجعلها في ميزان حسناتنا ، يوم لا ينفع مال ولا بنون ، إلا من أتى الله بقلب سليم ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

وصف المخطوط

عثرنا بحمد الله وتوفيقه على هذا المخطوط المبارك في دار الكتب المصرية
تحت رقم : ٥٢
الفن : مجاميع .
ميكروفيلم : ٨٤٥٥ .
عدد الأوراق : ٤٦ ورقة .
عدد الأسطر في الصفحة : ١٥ سطراً

توثيق نسبة الكتاب إلى المصنف

لا ريب في نسبة هذا الكتاب إلى الإمام أبي العباس أحمد بن عمر القرطبي
المعروف بابن المزين .

فلقد نسبته إليه صاحب كشف الظنون فقال [١٤٩٣/٢] : كشف القناع
عن الوجد والسماع - لأبي العباس أحمد بن عمر القرطبي المتوفى سنة ٦٥٦ ست
وخمسين وستمئة أجاد فيه وأفاد ، ونسبه أيضاً إليه كحالة في معجم المؤلفين
[٢٧/٢] .

ترجمة المصنف

اسمه ولقبه

هو أحمد بن عمر بن إبراهيم ، أبو العباس الأنصارى القرطبي . فقيه مالكي ، من رجال الحديث ، يعرف بابن المزين .

مولده :

ولد بقرطبة سنة ثمان وسبعين وخمسمائة .

ثناء العلماء عليه :

قال ابن العماد في الشذرات : كان من كبار الأئمة .

وقال ابن كثير في البداية والنهاية : الفقيه المحدث المدرس بالإسكندرية .

مصنفاته :

- ١ - المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم .
- ٢ - اختصار صحيح البخارى .
- ٣ - مختصر الصحيحين .
- ٤ - إظهار إدبار من أجاز الوطء في الأدبار ذكره تلميذه القرطبي صاحب التفسير [٦٣/٣] .
- ٥ - كشف القناع عن حكم الوجد والسماع ، وهو الكتاب الذى بين أيدينا .

وفاته :

توفى في ذى القعدة بالإسكندرية سنة ست وخمسين وستائة .

مصادر الترجمة :

- | | | |
|------------------------|-------------|------------|
| ١ - البداية والنهاية . | لابن كثير | [٢١٣/١٣] |
| ٢ - تذكرة الحفاظ . | للذهبي | [١٤٣٨/٤] |
| ٣ - حسن المحاضرة . | للسيوطي | [٤٥٧/١] |
| ٤ - شذرات الذهب . | لابن العماد | [٢٧٣/٥] |
| ٥ - معجم المؤلفين . | لرضا كحالة | [٢٧/٢] |
| ٦ - الأعلام . | للزركلي | [١٨٦/١] |

كُشِفَ الْقُتَابُ

عَنْكُمْ

الْوَجْدُ وَالسُّبْحُ

تأليف

أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي العباس بن أبي القاسم

المعروف بابن المزين

[٥٧٨ هـ - ٦٥٦ هـ]

بسم الله الرحمن الرحيم

[مقدمة المصنف]

قال الشيخ الإمام العالم أبو العباس أحمد بن عمر الأنصاري القرطبي - رضى الله عنه - وأرضاه :

الحمد لله الذى حمى حوزة حضرة شريعته من بدع المبتدعين ، ونزّهاها عن قبول لهُو اللاعبيين ، وانتحال الجاهلين ، ونور قلوب حاملتها بما أودعها من الثلج بالحق المبين ، وأنطق ألسنتهم بحججه التى أرغم بها أنوف الممخرقين^(١) والمبطلين ؛ الذين اتخذوا دينهم لعباً ولهواً ، وتنكبوا عن سبيل المؤمنين إلى التشبث بسبيل المجّان المبطلين .

أحمد حمد من وفق للاقتداء بسنة سيد المرسلين ، وأشكره شكر من تمسك بسيرة الخلفاء الراشدين والصحابة والتابعين .. وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، شهادة مؤيدة بالبراهين ، وأشهد أن محمداً - ﷺ - رسول جعل الاقتداء به سبباً لحصول الهدى للمهتدين ، ولنيل السعادة الدائمة أبد الآبدين ، والعدول عن سبيله سبباً للحصول فى أسفل السافلين ، صلى الله عليه وعلى آله الطيبين الطاهرين ، ورضى الله عن جميع صحابته الأكرمين والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين .

أما بعد : فاعلم - وفقنا الله وإياك - أن شياطين الإنس والجان ، من الزنادقة والباطالين المجّان ، لم يزالوا يعادون أهل الأديان ، على مر الحقب^(٢)

(١) الممخرقين : من تحرق - تحرقاً : حَمَقَ ، والخرق الجهل والحق .

المعجم الوسيط [٢٢٩/١]

(٢) الحقب : (الحَقْب - الحُقْب) : المدة الطويلة من الدهر ، ثمانون سنة أو أكثر .

والحقب من الدهر : المدة لا وقت لها أو السنة والجمع حَقْبٌ ، وحُقُوبٌ .

المعجم الوسيط [١٨٧/١]

وتوالى الأزمان ، من غير فتور^(٣) ولا تَوَان^(٤) ، يلقون الشبه على العلماء ، ويستزلون أعمار الضعفاء .

فأما العلماء فلا يزالون كاشفين عن تمويهم ، ومظهري تلبيس فضلهم ، فكلما هبت رياح الباطل أسكتتها زعازع الدلائل ، كل ذلك وفاءً بمضمون : ﴿وَمِمَّنْ خَلَقْنَا أُمَّةً يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ﴾^(٥) .

وأما الضعفاء فقد تم للشياطين والزنادقة عليهم مرامهم ، وأصمَّتْهم سهامهم ، وجرت عليهم أحكامهم ، فهم يسلكون بهم أيَّه سلكوا ، ويهلكونهم فيمن أهلكوا ، حتى وسموهم - وهم لا يشعرون - بسمة الرعاع الغر^(٦) ؛ الذين لا يعقلون ، فلما تمت عليهم حيل مكرهم ، وحصلوا في قبضتهم وأسرهم ، ضحكوا منهم وسخروا بهم ، حتى انتهى الحال بطائفة من المتيمين إلى الخير والعبادة والزهد والإرادة إلى أن اعتقدوا أن الرقص بالأكرام ، والاهتزاز بالأردان على صلاصل الطارات وتقطيع المزامير والشبَّابات بأرق الأصوات والتلحينات من أفضل العبادات ، وأجل القربات ، وزعموا أن ذلك يحصل لهم من المشاهدات السننية والأذواق الحالية والمكشفات الإلاهية مالا يصفه واصف ، ولا يدرك كنهه إلا عارف ، فجعلوا ذلك شعارهم ودثارهم ، وقطعوا في ليلهم ونهارهم ،

(٣) فتور : من قَتَرَ - قُتِرًا : لَانَ بعد شِدَّةٍ ، أو سَكَنَ بعد حِدَّةٍ ونشاط . يقال فتر عن عمله : قصر فيه .

المعجم الوسيط [٦٧٢/٢]

(٤) تَوَان : من (وَنَى) في الأمر - بَنَى وَنْيًا ، وَوَنَاءً وَوْنِي : فتر وضعف وكلُّ وأعيا ووْنِي عنه تركه فهو وَانٌ وهى وانية (وتَوَانِي) في العمل : لم يُبَادِرْ إلى ضبطه ولم يهتم به ، وتَوَانٌ في حاجته : قصر وفتر .

المعجم الوسيط [١٠٥٨، ١٠٥٩/٢]

(٥) سورة الأعراف : الآية ١٨١ .

(٦) الغُرُّ : من غرر والغَرَّةُ والغَرَاءُ : الجماعة المختلطة من الناس الغوغاء والغَرَاء والغُرُّ : سِفْلَةُ الناس وقيل رعاع غرر : جُهَال .

لسان العرب [٣٢١٤/٤] ط. دار المعارف

واكتفوا بذلك عن المجاهدات والأوراد ، بل قالوا : قد وصلنا إلى المطلوب ، وظفرنا بالمراد ، وسمعوا ذلك بالسمع وأتوا في ذلك بما تنفر عنه العقول وتمحجه الأسماع ؛ وهذه كلها نتائج الجهل الصميم والفهم السقيم ، والطبع غير المستقيم الجامح عن الخيرات والعبادات ، الجانح إلى اللهو والشهوات ، مع تزيين الشياطين المطغية ، وتسويل النفوس المردية ، وحيل الزنادقة المظنية ، والعصمة من الله ، ولا حول ولا قوة إلا بالله .

ولما عمت البلوى بهذه الجهالة الجهلاء ، القبيحة الشنعاء ، والبدعة الظلماء ، بل الداهية الدهياء ، عظم ذلك على الفضلاء ، وكبر على المذنبين العقلاء ، فبادروا بالتغيير وأعظموا في ذلك النكير ، ففجرت في ذلك محاولات ومنازعات ، واشتد اللجاج^(٧) فيه والمجادلات ، وكُتِبَتْ في ذلك أجزاء كالمجلدات ، فسألني بعض الإخوان الفضلاء والسادة الفقهاء أن أكشف له القناع عن مسائل الوجود والسماع ، بأن أذكر أدلة أحكامها وأبين حلالها من حرامها ، مستدلاً في ذلك بالكتاب والسنة والمعقول ، على شرط المباحث الجارية بين علماء الأمة وأهل الأصول ، منهياً الأدلة نهايتها ، ومبلغاً لها في علمي غاياتها ، فاستخرت الله تعالى في الجواب ، وسألت منه التوفيق إلى الصواب ، غير متعمد زلة ، ولا متبريء من غفلة ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ، وهو حسبي ونعم الوكيل ، وسميته بكشف القناع عن حكم الوجود والسماع ، ولنحصر الغرض من ذلك في سابقة ومسائل وخاتمة .

السابقة في السماع :

اعلم أن السماع في كلام العرب مصدر ، يقال : سمع يسمع سماعاً وسماعاً ، بدليل قولهم : أخذت العلم عنه سماعاً وسماعاً أى مشافهة ومكالمة ، وقد يقال أيضاً على الفهم للمسموع ، كما قال تعالى : ﴿وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا﴾

(٧) اللجاج : بحر لجاج : واسع اللج . واللجة : اختلاط الأصوات ، ويقال سمعت لجة الناس : أصواتهم وصخبهم .

لَا تَسْمَعُهُمْ^(٨) أى لفهمهم ، فإنهم قد سمعوا بأذانهم ، لكنهم لما لم يفهموا ، سُلِبَ عنهم اسم السماع وفعله ، هذا معنى السماع فى اللغة والشرع ؛ فأما الصوفية فمتقدموهم كانوا يطلقون السماع على فهم يقع لأحدهم بغتة يكون عنه وجد وغيبة ، سواء كان ذلك فى نظم أو نثر أو غيرهما على ما سيأتى إن شاء الله تعالى ، وأما عند الملقبين اليوم بالصوفية فى هذه الديار فهو عبارة عن مجموع أمور جديرة بالإنكار ؛ وذلك أنهم يستدعون المعروفين بصناعة الغناء - وإن كانوا مشتهرين بالمفاسد والفحشاء - ومعهم آلات اللهو المعروفة عند أهل البطالة والمجون واللغو ، كالزماير والشبابات ، والصلاصل والطارات ، حتى إذا غصت المجالس بسكانها ، وأحضرت الأطعمة والحلاوات بألوانها ، فأكلوا ملء بطونهم حتى لا يجدوا مساعداً لأنفسهم ولا لمعيهم ، قد شغلهم استلذاذ تلك المآكل ، والنهم^(٩) الذى هو أشغل شاغل عن اتقاء الحرام وخبث المآكل ، فاندفع المغنون بتلك الأصوات والنغمات ، وحركوا على مطابقتها تلك المزامير والآلات ، فحينئذ يذهب الحياء والوقار ، ويختلط الشيوخ والصغار ، ويقوم الحاضرون على قدم ، يطربون طرب من شرب بنت الكرم مع بنات الكرم^(٩) ، فمنهم المشير بالأحكام والمتحرك بالأردان ، والراقص رقص المجان ، ومنهم من يكون له زعيق وزئير - وإن أنكر الأصوات لصوت الحمير ، لاسيما إن كان هناك شاهد ، فحكمهم له ساجد وعليه متواجد ولحظ النفس الشهوانية واجد ، ولتقوى الله والحياء منه فاقد .

(٨) سورة الأنفال : الآية ٢٣ .

(*) النهم : نهم فى الشيء تهماً : أفرط الشهوة أو الرغبة فيه .

الوسيط [٩٥٩/٢]

(٩) الكرم : العنب وابنة الكرم : الخمر جمع كروم .

المعجم الوسيط [٧٨٤/٢]

فيا للإسلام لهذا الداء العقام^(١٠) ، كيف يرتاب أحد من عقلاء الأنام في أن مجموع هذا السماع حرام ؟ وأن حضوره من الذنوب العظام ؟ وأن هؤلاء - على القطع والبت - كما قال الله - عز وجل - : ﴿ سَمِعُوا لِلْكَذِبِ أَكْثَرُونَ لِلشَّحَةِ ﴾^(١١) ؟ لكن من غلبت عليه الأهواء ركب عمياً وخبط عشواً ، ومن منع الأسماع والأبصار استوى في حقه الليل والنهار ، نسأل الله تعالى الوقاية من الخذلان وكفاية أحوال المتلاعبين المجان .

تنبيه :

لا يخفى أن هذا السماع الذى وصفناه بجملته لا يختلف في تحريمه وفحشه ، لكن نشرع - إن شاء الله تعالى - في بيان أحكام أفراد مسأله على التفصيل ؛ فنذكرها مسألة مسألة ، فنيين منها الصحيح من السقيم ، والمعوج من المستقيم والزلال من الآل^(١٢) ، والحرام من الحلال ، فإنه قد يخالف حكم الجملة حكم الأفراد ، ومن الله المعونة والإمداد ، والتوفيق إلى الحق والإرشاد .

المسألة الأولى : في بيان الغناء وحكمه

الغناء عند العرب - بالمد والكسر - هو رفع الصوت بالشعر أو ما قاربه من الرجز على نحو مخصوص .

(١٠) الداء العقام : أى الذى لا يبرأ منه .

المعجم الوسيط [٦١٧/٢]

(١١) سورة المائدة : الآية ٤٢ .

(١٢) الآل : السراب أو هو خاص بها في أول النهار وآخره .

المعجم الوسيط [٣٣/١]

وحكى عن بعض الأئمة - عن غناء العرب - أنه صوت فيه تمطيط ، وهو
يجرى مجرى الحداء^(١٣) ، ويسمونه النصب ، قال الجوهري^(١٤) : النصب ضرب
من غناء الأعراب ، وقد نصب الراكب إذا غنّا ، وهو شبيه بالحداء . وحكى
غيره أنه يسمى الركباني .

فإذا فهمت هذا فاعلم أن ما يطلق عليه غناء على ضربين :

أحدهما : ضرب جرت عادة الناس باستعماله عند مجاولتهم أعمالهم
وحملهم أثقالهم ، وقطع مفاوز أسفارهم ، يُسلّون بذلك نفوسهم ، ويتنشطون به
على مشقات أعمالهم ، ويستعينون بذلك على شاق أشغالهم ، كحذاء الأعراب
بإبلهم ، وغناء النساء لتسكين صغارهم ، ولعب الجوارى بلعبهن ، وما شاكل
ذلك ؛ فهذا النحو إذا سلّم المغنى منه من ذكر الفواحش والمحرمات ، كوصف
الخمور والقينات ، فلاشك في جوازه ، ولا يُختلف فيه ، بل ربما يندب إليه إذا
حصل منه ما ينشط على أعمال البر ، ويرغب في تحصيل الخير ، كالحداء في الحج
والغزو ، كما كان الصحابة يرنّون في غزوهم بقولهم :

اللهم لولا أنت ما اهتدينا ولا تصدقنا ولا صلينا
فأنزلن سكينة علينا وثبت الأقدام إن لاقينا

وكقولهم في حفر خندقهم :

لئن قعدنا والنبي يعمل كذاك منا العمل المضلل
وكأمر النبي - ﷺ - للنساء أن يقلن في الحداء :
أتيناكم أتيناكم أتيناكم فحيونا نحييكم^(١٥)

(١٣) الحُداء : الغناء للإبل .

المعجم الوسيط [١/٦٦٢]

(١٤) جاء في المنسوخة [الروى] ولعل ما أثبتناه هو الصواب .

(١٥) إسناده ضعيف وهو صحيح :

أخرجه أحمد [٣/٣٩١] ، والبيهقي [٧/٢٨٩] من طرق عن الأجلح عن أبي الزبير عن جابر
عن عائشة - رضي الله عنها - أنها أنكحت قرابة لها من الأنصار فجاء النبي - ﷺ - فقال =

وكالأشعار المزهّدة في الدنيا ، المرغّبة في الآخرة ، كإنشاد بعض السلف
الصالح :

يا غاديًا في غفلة ورايحًا إلى متى تستحسن القبايح
يا عجبًا منك وأنت مبصر كيف تجنبت الطريق الواضحا
وكقولهم :

إذا ما قال لي ربي أما استحييت تعصيني
وتخفى الذنب من خلقي وبالعصيان تأتينني
فهذا وأشباهه من أنفع الوعظ ، والحاصل عليه أعظم الأجر .

= أمديم الفتاة؟ قالت: نعم. قال: فأرسلتم من تغنى؟ قالت: لا. قال النبي - ﷺ -: إن
الأنصار قوم فيهم غزل فلو أرسلتم من يقول فذكره وإسناده ضعيف لعنعة أبي الزبير ولضعف
في الأجلح من قبل حفظه فرواه عن الأجلح (أبو عوانة ، وأبو بكر بن عياش) .

وأخرجه ابن ماجة [١٩٠٠] والطحاوي في مشكل الآثار [٢٩٧/٤] من طريق جعفر
ابن عون عن الأجلح عن أبي الزبير عن ابن عباس فذكره وإسناده ضعيف لعنعة أبي الزبير ،
وقد تكلموا في سماع أبي الزبير من ابن عباس فقد قال ابن عيينة « يقولون إنه لم يسمع من ابن
عباس وقال أبو حاتم: رأى ابن عباس رؤية. كذا في المراسيل لابن أبي حاتم (ص ١٥٤) ،
ولكن قال ابن حجر في تعليق التعليق [٩٩/٣]: أما سماعه - أي أبو الزبير - من ابن عباس فثابت .
قلت : والأقرب أن هذا الاختلاف من الأجلح نفسه لما سبق بيانه عنه .

وللحديث شاهدان يصير بهما صحيحًا إن شاء الله تعالى .
أما الأول : أخرجه الطبراني في « الأوسط » كما قال الهيثمي في المجمع [٢٨٩/٤] قال :
« رواه الطبراني في الأوسط » وفيه رواد بن الجراح وثقه أحمد وابن معين وابن حبان وفيه ضعف .
الثاني : من حديث عبد الله بن الزبير مرفوعًا : « أعلنوا النكاح » .

أخرجه أحمد [٥/٤] ، والحاكم [١٨٣/٢] ويعقوب بن سفيان في « المعرفة والتاريخ »
[٢٤٣/١] ، والبخاري [١٦٤/٢] ، والبيهقي [٢٨٨/٧] ، وابن حبان [١٢٨٥] من طريق
عبد الله بن الأسود عن عامر بن عبد الله بن الزبير عن أبيه مرفوعًا ... فذكره قال البيهقي
« تفرد به عبد الله بن الأسود عن عامر » .

وقال الهيثمي في « المجمع » [٢٨٩/٤] : « رجال أحمد ثقات » .

والضرب الثاني : غناء ينتحله المغنون بصنعة الغناء ، المختارون المارق من غزل الشعر ، الملحنون له بالتلحينات الأنيقة ، المقطعون له على النغمات الرقيقة التي تهيج النفوس وتطربها كحميمات الكؤوس ؛ فهذا هو الغناء المختلف فيه على أقوال ثلاثة :

أحدها : أنه محرم .

وهو مذهب مالك ؛ قال أبو إسحاق الطبايع : سألت مالكا -رضى الله عنه- عما يترخص فيه أهل المدينة من الغناء ، فقال : إنما يفعله عندنا الفساق ، وقال : إذا اشترى جارية فوجدها مغنية^(١٦) كان له ردها بالعيب ، وهو مذهب سائر أهل المدينة في الغناء - إلا إبراهيم بن سعد وحده فإنه كان لا يرى بالغناء بأسا ، وإلى تحريم ذلك ذهب أبو حنيفة -رضى الله عنه- وسائر أهل الكوفة - إبراهيم النخعي والشعبي وحماد وسفيان الثوري وغيرهم - لا اختلاف بينهم في ذلك^(١٧) ، وقال الحارث المحاسبى : الغناء حرام كالميتة ، وروى عن أحمد بن حنبل ما ظاهره التحريم ، وروى عنه ما ظاهره الكراهة ؛ فإنه سُئِلَ عن الغناء فقال : إنه ينبت النفاق في القلب ولا يعجبني ، وقال مرة : أكرهه وهو بدعة محدثة^(١٨) ، ولا يجالسون . وسُئِلَ عن رجل مات وخلف ولدا وجارية مغنية ، فاحتاج الولد إلى بيعها ، فقال : تباع على أنها ساذجة لا على أنها مغنية ، فقليل له : إنها تساوى ثلاثة آلاف ولعلها إذا بيعت ساذجة تساوى عشرين دينارا ، فقال : لا تباع إلا على أنها ساذجة^(١٩) . فهذا يدل على أن الغناء محظور إذ لو لم يكن كذلك لما فوّت على اليتيم ذلك المال العظيم ، وصار هذا كقول أبي طلحة

(١٦) ذكر هذا الكلام ابن القيم في إغاثة اللهفان [٢٤٥/١] عن مالك .

(١٧) ذكر هذا الكلام ابن القيم في إغاثة اللهفان [٢٤٥/١] .

(١٨) جاءت بالمنسوخة هكذا (محيثة) ولعل الصواب ما أثبتناه .

(١٩) قال ابن القيم في « إغاثة اللهفان » بعد أن نقل هذا الكلام [٢٤٨/١] ولو كانت منفعة الغناء مباحة لما فوّت هذا المال على الأيتام .

للنبي - ﷺ - : عندي خمر لأيتام ، فقال : « أهرقها » (٢٠) ، فأمره بإتلافها وإن كانت لأيتام ؛ لأنها محرمة مما لا يملك ، فكذلك الغنى (٢١) في القينة ، لا يذكر ولا يلتفت إليه ، ويقدر معدوماً . قال الشيخ - رضي الله عنه - : ويبقى عليه إشكال : كيف تباع ؟ أيسكت عن التعريف وهو عيب ولا يحل كتمه ؟ أو يعرف به وهو مما يزيد في الثمن ؟ وقد ورد هذا أيضاً على مذهب مالك - رضي الله عنه - في بيعها ؛ لأن مذهبه في بيعها كمذهب أحمد - رضي الله

(٢٠) إسناده حسن :

أخرجه أبو داود [٣٦٧٥] ، والدارمي [٢١١٥] ، وأحمد [١١٩/٣] ، [١٨٠] ، وأبو يعلى [٤٠٥١] ، والبيهقي [٣٧/٦] من طرق عن السدي عن يحيى بن عباد عن أنس بن مالك أن أبا طلحة سأل النبي - ﷺ - عن أيتام ورثوا خمرًا فقال : « أهرقها » قال أ فلا أجعلها خلًا قال : « لا » .

وهذا إسناد حسن فإن السدي هو إسماعيل بن عبد الرحمن السدي الكبير قال ابن حجر في التقريب « صدوق بهم » وقد رواه عن السدي :

(سفيان ، إسرائيل بن يونس ، والأسود بن عامر ، وحسين) وخالفهم ليث بن أبي سليم فرواه عن يحيى بن عباد عن أنس بن مالك فسقط السدي .

أخرجه الترمذي [١٢٩٣] ، وأحمد [٢٦٠/٣] ، والطبراني في الكبير (٩٩/٥) ، والدارقطني [٢٦٥/٤] .

وهذا إسناد ضعيف من أجل ليث بن أبي سليم فإنه ضعيف لسوء حفظه والوهم منه .

قال محمد بن إسماعيل : ليث بن أبي سليم صدوق وربما بهم في الشيء .

وقال الحاكم أبو عبد الله : مجمع على سوء حفظه .

وقال الحافظ في التقريب « صدوق » اختلط أخيرًا ، ولم يتميز حديثه فترك .

فرواية الجماعة هي المحفوظة .

قال الترمذي : روى الثوري هذا الحديث عن السدي عن يحيى بن عباد عن أنس ، أن أبا طلحة كان عنده وهذا أصح من حديث الليث .

(٢١) الغنى : هو الغناء بكسر الغين وتخفيف الهمزة .

عنه - والانفصال عنه أن ينادى عليها ويسكت عن ذكر الغناء ، ولا يتمم العقد ،
فإما رضى المشتري وإما رد ، وقد روى هذا عن بعض أصحاب مالك . وأما
الشافعى - رضى الله عنه - فروى عنه ما يدل على التحريم والكراهية للغناء ، فإنه
قال : خلقت بالعراق شيئاً أحدثته الزنادقة يسمونه التغير ، يشغلون به الناس عن
القرآن^(٢٢) ، يعنى بالتغير الغناء والطقطقة بالقضيب ، وإنما سمي كذلك تغييراً
لأن الذين أحدثوه يسمون المغبرة ، قال أبو منصور الأزهرى : سموا بذلك لأنهم
سموا ما يطربون به من الشعر في ذكر الله تغييراً ، كأنهم إذا ناشدوه بالألحان
المطربة طربوا ورقصوا فسموا مغبرة ، وقال الزجاج : سموا بذلك لتزهيدهم في
الفانى من الدنيا وترغيبهم في الآخرة ، وقال الشافعى - فيما حكى عنه أبو الطيب
طاهر بن عبد الله الطبرى : الغناء هو مكروه يشبه الباطل والحال ، من استكثر منه
فهو سفيه ترد شهادته ..

القول الثانى : الكراهة

وهو أحد قولى الشافعى وأحمد ، وهو قول أهل البصرة ، قال غير واحد
من العلماء : لا يُعرف لأهل البصرة خلاف في كراهية ذلك والمنع منه
إلا ما روى عن عبد الله بن الحسين العنبرى ، فإنه كان لا يرى به بأساً .

القول الثالث : الإباحة

هو المروى عن إبراهيم النخعى وابن سعد والعنبرى ، وهما شاذان
ولا يلتفت إليهما ، لقوله - عليه السلام - : « عليكم بالسواد الأعظم فمن شدد ، شدد
ولا يلتفت إليهما ، لقوله - عليه السلام - : « عليكم بالسواد الأعظم فمن شدد ، شدد »

(٢٢) نقل ابن القيم هذا عن الشافعى في إغاثة اللهفان [٢٤٧/١] ثم قال عقبه : فإذا
كان هذا قوله في التغير وتعليله أنه يصد عن القرآن ، وهو شعر يزهد في الدنيا ، يعنى به مغن
فيضرب بعض الحاضرين بقضيب على نطع أو مخدة على توقيع غنائه ، فليت شعرى ما يقول
في سماع التغير عنده كتفلة في بحر ، قد اشتمل على كل مفسدة ، وجمع كل محرم ، فالله بين
دينه وبين كل متعلم مفتون وعابد جاهل .

إلى النار» (٢٣) ، ولقوله - ﷺ - : « إن الشيطان مع الواحد ، وهو مع الاثنين أبعد » (٢٤) ، ولأن العنبرى مبتدع فى اعتقاده غير مرضى فى علمه ، وإبراهيم بن سعد ليس من أهل الفتيا . وقد حكى أبو طالب المكى الإباحة عن جماعة من الصحابة - عبد الله بن جعفر وابن الزبير والمغيرة ومعوية وغيرهم - وقال : قد فعل ذلك كثير من السلف صحابى وتابعى . وقال : لم يزل الحجازيون عندنا بمكة

(٢٣) إسناده ضعيف :

أخرجه ابن أبى عاصم فى « السنة » [٨٠] ، والحاكم [١١٥/١ - ١١٦] واللالكائى فى أصول الاعتقاد [١٥٤] من طرق عن المعتمر بن سفيان عن سليمان - وهو ابن سفيان مولى آل طلحة المدنى عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر مرفوعاً .

وسنده ضعيف فيه سليمان بن سفيان وهو أبو سفيان المدنى مولى آل طلحة بن عبد الله وهو ضعيف كما فى التقريب .

(٢٤) إسناده صحيح :

قد ورد من طرق عن عمر بن الخطاب .

١ - عبد الله بن دينار عن ابن عمر عنه .

أخرجه الترمذى [٢١٦٥] من طريق النظر بن إسماعيل عن محمد بن سوقة عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال : خطبنا عمر بالجابية فقال : فذكره فى حديث طويل .

وسنده ضعيف فيه النظر بن إسماعيل أبو المغيرة فإنه ليس بالقوى ، وقد توبع تابعه :

عبد الله بن المبارك أنبأنا محمد بن سوقة عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال : خطبنا عمر بالجابية فذكره .

أخرجه أحمد [١٨/١] ، والحاكم [١١٤/١] .

وقال الحاكم : صحيح على شرط الشيخين ووافقه الذهبى وهو كما قال .

٢ - عبد الملك بن عمير عن جابر بن سمرة قال : خطبنا عمر فذكره فى حديث طويل .

أخرجه أحمد [٢٦/١] ، والطيالسى [٣١] ، وأبو يعلى [١٤١] ، وابن حبان [٢٢٨٢/٢] .

ورجاله ثقات غير عبد الملك بن عمير تغير حفظه وربما دلس .

يسمعون السماع في أفضل أيام السنة ، وفي الأيام المعدودات . قال الشيخ - رحمه الله - : وهذا - إن صح - فإنما هو محمول على سماع النوع الأول ، لا على الثاني ، والله أعلم .

وقد حكاه بعض الشافعية ، والكثيرون عن مالك ، ولا يصح عنه بوجه ، ولا عن أحد من الصحابة .

فهذه أقوال السلف الثلاثة : الحظر والكراهة والإباحة ، ولم يصر أحد منهم إلى أن الغناء مندوب إليه ؛ فالقائل بذلك من المتأخرين خارق لإجماع المسلمين ؛ إذ قد اجتمعت الأمة قبله على عدم القول الذي أحدثه ، وإذا تقرر ذلك فنحن نذكر - إن شاء الله - حجج كل قول من هذه الأقوال الثلاثة استدلالاً وسؤالاً وتفصيلاً بعون الله وتوفيقه .

حجج القائلين بالتحريم :

وهي ثلاثة أنواع :

النوع الأول : الاستدلال بما في كتاب الله تعالى من ذلك :

فمنه قوله تعالى : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ (٢٥) ، وروى عن ابن عباس ومجاهد وعكرمة أنه الغناء ، وكذلك قال الحسن وسعيد بن جبير وقتادة وإبراهيم النخعي في الآية ، وقد روى ذلك مرفوعاً من حديث ابن مسعود - رضي الله عنه - وسيأتي إن شاء الله تعالى .

وقوله تعالى : ﴿ وَأَسْتَفْزِرُّ مَنِ اسْتَطَعْتَ مِنْهُمْ بِصَوْتِكَ ﴾ (٢٦) ، روى عن مجاهد أنه الغناء والمزامير .

(٢٥) سورة لقمان : الآية ٦ .

(٢٦) سورة الإسراء : الآية ٦٤ .

وقوله تعالى : ﴿ أَفَمِنْ هَذَا الْحَدِيثِ تَعْجَبُونَ وَتَضْحَكُونَ وَلَا تَبْكُونَ وَأَنْتُمْ سَعِيدُونَ ﴾ (٢٧) ، قال ابن عباس : هو الغناء بلغة حمير (٢٨) ، وقال مجاهد : هو الغناء بلغة أهل اليمن (٢٩) ، يقال : سمد ، إذا غنى . ووجه الاستدلال بهذه الآية أن الصحابة والتابعين قد فسروا هذه الآية بالغناء ، وذكرها الله تعالى في معرض الذم له ، فيكون الغناء حراماً .

وترد على هذا النوع من الأسئلة :

أحدها أن يقال : لا نسلم أن المراد بتلك الآية الغناء قولكم إن الصحابة فسروها بذلك ، قلنا : لا نعلم صحة النقل عنهم وقولكم روى مرفوعاً ، قلنا : لا نعلم صحة ذلك الحديث ، ولئن سلمنا بصحة تلك الأقوال لكنها معارضة بأقوال أخر عن غيرهم ، وبيانه أن :

الآية الأولى قيل فيها إنها نزلت في النضر بن الحارث ، كان يشتري أخبار الأكاسرة فيحدث بها ؛ ذكره ابن إسحاق وغيره ، وقال عطاء : هو اللهو واللعب ، وابن شجرة : هو الطبل والمزمار ، والتستري : هو الجدال في الدين ، والحسن : هو كل ما شغلك عن ذكر الله .

(٢٧) سورة النجم : من الآية ٥٩ إلى الآية ٦١ .

(٢٨) إسناده صحيح :

أخرجه ابن جرير [٨٢/٢٧] ، والبيهقي [٢٢٣/١٠] ، وابن الجوزي في « تلبيس إبليس » ص : ٢٣١ من طرق عن سفيان الثوري عن أبيه عن عكرمة عن ابن عباس : فذكره .

قلت : وهذا إسناده صحيح .

وأخرجه البزار [٢٢٦٤/كشف] من طريق سفيان عن عكرمة به مختصراً .

(٢٩) إسناده صحيح :

أخرجه ابن جرير [٨٢/٢٧] من طريق ابن عيينة عن ابن نجيح عن مجاهد : فذكره .

قلت : وهذا إسناده صحيح .

وعن الآية الثانية أن بعضهم قال فيه هو صوت كل داع يدعو إلى مغصية ،
وقيل : هو الوسوسة .

وعن الآية الثالثة أن قتادة قال في قوله تعالى : ﴿ وَأَنْتُمْ سَمِعُودٌ ﴾
غافلون ، وعن مجاهد : معرضون ، وعن السدى مستكبرون ، وعن عكرمة :
لا هون .

سَلَّمْنَا أن المراد بتلك المواضع الغناء ، لكن لا نَسَلَّمُ أنه ذم الغناء من حيث
هو غناء ، بل من حيث قصد به الإضلال والصرف عن سماع كتاب الله تعالى ،
ألا ترى قوله تعالى : ﴿ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ (٣٠) ؟ أو من حيث قصد به اللهو
واللعب ، وأهل الدين لا يقصدون ذلك .

والجواب إما عن منعهم صحة النقل ، فتلك الأقوال منقولة مسندة
مشهورة ، فقال : « ولكن نهيت عن صوتين أحققين فاجرين ، صوت عندنعمة :
لعب وهو ومزامير الشيطان ، وصوت عند مصيبة : ضرب وجه وشق جيب
ورثة شيطان » (٣١) .

(٣٠) سورة لقمان : الآية ٦ .

(٣١) إسناده ضعيف بهذا السياق .

أخرجه ابن سعد [١٣٨/١] ، والبزار [٨٠٥ - كشف الأستار] ، والطحاوي في « شرح
المعاني » [٢٩٣/٤] ، والحاكم [٤٠/٤] والآجري في « تحریم الرد » [٦٣] من طرق عن
محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن عطاء عن جابر بن عبد الله عن عبد الرحمن بن عوف
قال : أخذ النبي ﷺ بيدي ، فانطلقت معه إلى ابنه إبراهيم وهو يجود بنفسه ، فقال : فأخذه
النبي ﷺ فوضعه في حجره حتى خرجت نفسه ، قال : فوضعه ثم بكى ، فقلت : تبكى
يا رسول الله وأنت تنهى عن البكاء فقال : إني لم أنه عن البكاء ، ولكن ... فذكره .

ورواه عن ابن أبي ليلى :

[النضر بن إسماعيل ، وإسرائيل]

هكذا رواه هؤلاء عن ابن أبي ليلى من مسند عبد الرحمن بن عوف ، وأخرجه إسحاق
ابن راهوية - كما في نصب الراية [٨٤/٤] ، وعبد بن حميد [١٠٠٦] - منتخب - والترمذي
[١٠٠٥] ، والطحاوي [١٦٨٣] ، وابن أبي شيبة [٢٩٠/٣] ، وابن حبان في المجروحين =

وقد ذكر أبو القاسم القشيري من حديث أنس أن النبي - ﷺ - قال :
« صوتان ملعونان : صوت ويل عند مصيبة ، وصوت مزمار عند نعمة » (٣٢) .

= [٢٤٥/٢ - ٢٤٦] ، والبيهقي في السنن الكبرى [٦٩/٤] ، وفي شعب الإيمان [١٠١٦٤] ،
والبغوي في « شرح السنة » [٤٣١/٥] ، والحكيم الترمذي في « المنهيات » [ص ٤٢] من
طرق عن ابن أبي ليلى عن عطاء عن جابر بن عبد الله قال : فذكره ، وإسناده ضعيف من أجل
ابن أبي ليلى وهو محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى فإنه سيء الحفظ ، قال أحمد : مضطرب
الحديث وقد رواه عن ابن أبي ليلى جماعة :

[عبيد الله بن موسى ، عيسى بن يونس ، أبو عوانة ، علي بن خشرم] ، وقد رواه
جميعاً عن ابن أبي ليلى عن عطاء عن جابر بن عبد الله فجعلوه من مسند جابر بدلاً من مسند
عبد الرحمن بن عوف ، وعندى أن هذا الاختلاف من ابن أبي ليلى نفسه لما سبق بيانه .
قال شيخ ابن حبان محمد بن إسحاق السعدي في الخبر : « لو لم يرو ابن أبي ليلى
غير الحديث لكان يستحق أن يترك حديثه » .

قال ابن حجر في المطالب [٢٢٥/١] بعد ذكر الاختلاف في جعله من مسند ابن
عوف أو جابر : « وابن أبي ليلى سيء الحفظ ، والاضطراب فيه منه ، والله أعلم » .
وقال النووي في « الخلاصة » كما في نصب الراية (٨٤/٤) : (ومحمد بن عبد الرحمن
ابن أبي ليلى ضعيف ، ولعله اعتضد » .

وقال الهيثمي ١٧/٣ : « فيه محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى وفيه كلام » وبه أعله
أيضاً ابن طاهر في « السماع » ص ٨٥ .
فالحمد لله على توفيقه .

(٣٢) إسناده ضعيف :

أخرجه البزار [٧٩٥/ كشف] قال : حدثنا عمرو بن علي ثنا أبو عاصم ثنا شبيب بن بشر
البحلي قال : سمعت أنس بن مالك يقول : قال رسول الله - ﷺ - فذكره .

ورواه أبو بكر الشافعي في « الأسانيد الرباعيات » [١/٢٢/٢] كما في السلسلة
الصحيحة [٤٢٧] عن الكديمي عن أبي عاصم به .

وذكر قاسم بن أصبغ ، من حديث معاوية أن النبي - ﷺ - نبى عن
تسع ، وذكر فيهن الغناء والنوح (٣٣) . وذكر البخارى من حديث هشام بن عمار
بسنده إلى أبى عامر - أو أبى مالك الأشعرى - : سمع النبي - ﷺ - يقول :

= قال البزار : « لا نعلمه عن أنس إلا بهذا الإسناد » .

قلت : وهو إسناد ضعيف ، علته شبيب بن بشر فإنه ضعيف ، وثقه ابن معين ، وقال
أبو حاتم « لين الحديث حديثه حديث الشيوخ » وذكره ابن حبان فى ثقات التابعين وقال :
« يخطئ كثيرًا » .

وقد روى الحديث عن ابن عباس .

أخرجه ابن عدى [١٣٠/٦] قال : حدثنا ابن ياسين نا محمد بن معاوية نا محمد بن
زياد نا ميمون بن مهران عن ابن عباس : فذكره مرفوعًا .

قلت : وهذا إسناد واه جدًا ، محمد بن زياد هو الطحان اليشكرى ، قال أحمد :
« كذاب أعور ، يضع الحديث » .

وكذبه ابن معين وأبو زرعة والدارقطنى .

(٣٣) إسناده ضعيف :

أخرجه البخارى فى « التاريخ » [٢٣٤/١/٤] ، والدولابى فى « الكنى » (٥٠/٢) ، والطبرانى
فى « الكبير » (٣٧٣/١٩ - ٣٧٤) ، وقاسم بن أصبغ - كما فى « المحلى » [٥٧/٩] من طريق
محمد بن مهاجر عن كيسان مولى معاوية قال : خطب معاوية الناس ، فقال : فذكره .

قال ابن حزم : « محمد بن مهاجر ضعيف ، وكيسان مجهول » .

وقال فى « رسالة الغناء » ص ٤٣٤ - رسائله - : « وأما حديث معاوية فإن فيه
كيسان ، ولا يُؤارى من هو ، ومحمد بن مهاجر ، وهو ضعيف » .

قلت : كلا يابن حزم فإن محمدًا بن مهاجر هذا ثقة ، وثقه أحمد وابن معين ودحيم
وأبو زرعة الدمشقى وأبو داود ويعقوب بن سفيان ، وابن حبان والعجلى ، ولم يجرحه أحد .

وأما كيسان مولى معاوية ، فإنه مجهول ، لم يرو عنه غير محمد بن مهاجر وقد ذكره البخارى
فى « تاريخه » [٢٣٤/١/٤] ، وابن أبى حاتم فى الجرح والتعديل [١٦٥/٢/٣] ولم يذكر فيه
جرحًا ولا تعديلًا . فالسند ضعيف لأجله .

« ليكون من أمتي أقوام يستحلون الحرَّ والحرير والخمر والمعازف » (٣٤) ،

(٣٤) صحيح :

أخرجه البخارى تعليقاً [٥١/١٠ - فتح] فقال « باب فيمن يستحل الخمر ويسميه بغير اسمه » وقال هشام بن عمار حدثنا صدقة بن خالد حدثنا عبد الرحمن بن يزيد بن جابر حدثنا عطية بن قيس الكلبي حدثني عبد الرحمن بن غنم الأشعري قال : حدثني أبو عامر ، أو أبو مالك الأشعري - والله ما كذبتني - سمع النبي ﷺ يقول ... فذكره .

وقد ورد الحديث موصولاً من طرق عن هشام بن عمار في غير الصحيح .

أخرجه الحسن بن سفيان في « مسنده » وأبو بكر الإسماعيلي في المستخرج وأبو ذر الهروي راوى الصحيح وابن حبان والطبراني في « الكبير » (٣٤١٧) و « مسند الشاميين » ، وأبو نعيم في « المستخرج على الصحيح » ، والبيهقي [٢٢١/١٠] ، وابن عساكر [٢/٧٩/١٩] كما في « الصحيحة » من طرق عن هشام بن عمار به .

ولقد توبع شيخه صدقة بن خالد ، تابعه بشر بن بكر أخرجه أبو داود [٤٠٣٩] قال : حدثنا عبد الوهاب بن نجرة حدثنا بشر بن بكر عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر حدثنا عطية بن قيس قال : سمعت عبد الرحمن بن غنم الأشعري قال : حدثني أبو عامر أو أبو مالك - والله يمين أخرى ، ما كذبتني - أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : « ليكون من أمتي أقوام يستحلون الحرَّ والحرير - وذكر كلاماً قال : يمسح منهم آخرون قردة وخنازير إلى يوم القيامة » .

هكذا ساقه أبو داود ولم يذكر فيه الخمر والمعازف .

ولكن جاء عن بشر من وجهين آخرين عنه .

أخرجه الإسماعيلي في « الصحيح » كما في « تهذيب السنن » [٢٧١/٥] بسند صحيح عن عبد الرحمن بن إبراهيم - دحيم - وابن عساكر ٧٩/١٩ ب ٨٠ /أ بسند صحيح عن عيسى بن أحمد العسقلاني ، كلاهما قالوا : حدثنا بشر بن بكر ، فساقه بالإسناد عن عطية بن قيس في قصة عن عبد الرحمن بن غنم قال : حدثني أبو عامر أبو مالك والله يمين أخرى - أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : « ليكن من أمتي أقوام يستحلون الحرَّ والحرير والخمر والمعازف .. » .

=

قال الشيخ الألباني في صحيحته [١٤٠/١] :

[٢ م - كشف]

وذكر الحديث ، قال الجوهري : المعازف الغناء ، قال غيره : والحر : الزنا ، فقد قرن استحلال الغناء باستحلال الخمر والزنا ، فدل على شدة تحريمه وأنه من الكبائر . وذكر فرج بن فضالة - وقد روى عنه وكيع وغير واحد من الأئمة - من حديث علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - قال : قال النبي - ﷺ - : « إذا عملت أمتي خمس عشرة خصلة حلَّ بها البلاء » ، فذكر فيهن الغناء

= وهذا إسناد صحيح ومتابعة قوية لهشام بن عمار وصدقة بن خالد ، ولم يقف على ذلك ابن حزم في « المحلى » ولا في رسالته في إباحة الملاحى فأعل إسناد البخارى بالانقطاع بينه وبين هشام وبغير ذلك من العلل الواهية ، التى بينها العلماء من بعده وردوا عليه تضعيفه للحديث من أجلها ، مثل المحقق ابن القيم في « تهذيب السنن » [٢٧٠/٥ - ٢٧٢] ، والحافظ ابن حجر في « الفتح » وغيرهما اه .

ثم قال الشيخ الألبانى [١٤٤/١ - ١٤٥] .

ثانياً : أى من فوائد الحديث :

أ - قوله « يستحلون » فإنه صريح بأن المذكورات ومنها المعازف هى فى الشرع محرمة ، فيستحلها أولئك القوم .

ب - قرن (المعازف) مع المقطوع حرمة : الزنا والخمر ، ولو لم تكن محرمة ما قرنها معها إن شاء الله تعالى .

وقد جاءت أحاديث كثيرة بعضها صحيح فى تحريم أنواع من آلات العزف التى كانت معروفة يومئذ كالطبل والقنين وهو العود وغيرها ، ولم يأت ما يخالف ذلك أو يخصه ، اللهم إلا الدف فى النكاح والعيد ، فإنه مباح على تفصيل مذكور فى الفقه ، وقد ذكرته فى ردى على ابن حزم ، ولذلك اتفقت المذاهب الأربعة على تحريم آلات الطرب كلها اه .

والنوح (٣٥) . وذكر أبو أحمد بن عدى من حديث أبى هريرة - رضى الله عنه -

(٣٥) [إسناده ضعيف :

أخرجه الترمذى [٢٢١٠] ، وابن حبان فى « المجروحين » (٢٠٧/٢) ، وابن حزم فى « المحلى » (٥٦/٩) ، والخطيب فى تاريخه [١٥٨/٣ و ٣٩٦/١٢] ، والشجرى فى الأملى . [٢٣٤ - ٢٣٣ ص] و « العلل » [٣٦٦ - ٣٦٧] من طرق عدة عن الفرغ بن فضالة عن يحيى بن سعيد عن محمد بن على بن على بن أبى طالب مرفوعاً .

وقد ضعفه الترمذى فقال عقبه :

(هذا حديث غريب لا نعرفه من حديث على بن أبى طالب إلا من هذا الوجه ولا نعلم أحداً رواه عن يحيى بن سعيد الأنصارى غير الفرغ بن فضالة ، والفرغ بن فضالة تكلم فيه بعض أهل الحديث وضعفه من قبل حفظه » اهـ .

قلت : وفى ترجمته من الميزان :

قال البرقانى : سألت الدارقطنى عن حديثه هذا ؟ فقال : باطل . فقلت : من فرغ ؟ قال : نعم ، ومحمد هو ابن الحنفية . وفى فيض القدير : ٤١/١ .

قال العراقى والمنذرى : ضعيف لضعف فرغ بن فضالة ، وقال الذهبى منكر ، وقال ابن الجوزى : مقطوع وإياه لا يحل الاحتجاج به ، وكان عبد الرحمن بن مهدى لا يتحدث عن فرغ بن فضالة ويقول : أحاديثه عن يحيى بن سعيد الأنصارى منكورة مقلوبة ، وبالفرغ أعلاه ابن حبان ، وابن حزم فى « المحلى » (٥٦/٩) ، وابن طاهر فى « السماع » ص ٨٥ ، وابن الجوزى فى « العلل » .

العلة الثانية : الانقطاع بين يحيى بن سعيد ومحمد بن الحنفية أعلاه بذلك ابن حزم فى « رسالة الغناء » له ص ٤٣٤ - رسائله - قال : « ويحيى بن سعيد لم يرو عن محمد بن الحنفية كلمة ولا أدركه » وكذلك أعلاه بهذا العلائق فى « جامع التحصيل » ص ٣٢٨ . فقال : « محمد بن على هو ابن الحنفية ، وذلك مرسل ... لأن يحيى بن سعيد الأنصارى لم يدركه » .

قال : لعن النبي - ﷺ - النائحة والمستمعة والمغنى والمغنى له (٣٦) .

ووجه الاستدلال بهذه الأحاديث أنها قد اشتملت على النهي عن الغناء ، وعلى ذمه وذم المغنى له ولعنهما ، فيكون الغناء حراماً ، ويرد على هذه الأحاديث أسئلة :

أولها أن يقال لا نسلم عدل هذا الراوى بروايته عنه ، فإننا قد علمنا من حاله أنه لا يروى إلا عن عدل ، فالمسكوت عنه عدل ، وعلى هذا درج السلف ،

(٣٦) إسناده ضعيف جداً :

أخرجه ابن عدى فى الكامل [٢٩/٥] من طريق عمر بن يزيد قال سمعت الحسن ابن أبى الحسن البصرى حدث عن أبى هريرة مرفوعاً به .

ذكره ابن عدى فى ترجمة « عمر بن يزيد » هذا ، وهو أبو حفص المدائنى وقال بعد أن ذكر له أحاديث عن عطاء والحسن ، هذا منها : « وهذه الأحاديث عن عطاء والحسن غير محفوظة » وقال فى عمر « منكر الحديث » وقد ورد الطرف الأول من الحديث - أعنى لعن النائحة والمستمعة - عن عدة من الصحابة :

١ - أبو سعيد الخدرى

أخرجه أبو داود [٣١٢٨] ، وعنه البيهقى [٦٣/٤] ، وأحمد [٦٥/٣] من طريق محمد بن الحسن بن عطية عن أبيه عن جده عنه به وهذا سند ضعيف مسلسل بالضعفاء : عطية وهو العوفى ضعيف مدلس هو وابنه وحفيده .

٢ - ابن عمر

أخرجه البيهقى [٦٣/٤] من طريق بقة بن الوليد ثنا أبو عائد وهو عفير بن معدان ثنا عطاء بن أبى رباح أنه كان عند ابن عمر وهو يقول : فذكره مرفوعاً .

هذا سند ضعيف جداً من أجل عفير بن معدان .

وأخرجه الطبرانى فى الكبير من حديث ابن عمر أيضاً كما فى المجمع [١٤/٣] ، وقال : فيه الحسن بن عطية ضعيف .

٣ - ابن عباس

رواه البزار والطبرانى فى الكبير كما فى المجمع ، وفيه المصباح أبو عبد الله ، قال الهيثمى ، ولم أجد من ذكره .

حتى قال محمد بن جرير الطبري : إنكار المرسل بدعة حدثت بعد المائتين ، فلو عارض هذا المرسل مسند عدل كان أولى بالاتفاق ، فلو كان المرسل ممن يحدث عن الثقات وغيرهم لم يقبل مرسله بوجه ، ولا ينبغي أن يختلف في هذا إلا مكان أن يكون المسكوت عنه ليس بثقة ، وعلى هذا فلا يلتفت إلى ما قيل في حديث البخاري من أنه منقطع ؛ لأن البخاري لا يعلق في كتابه إلا ما كان في نفسه مسندًا صحيحًا ، لكنه لم يسنده ليفرق به بين ما كان على شرطه في أصل كتابه ، وبين ما ليس كذلك ، وقد بينا ما قيل في شرط البخاري ومسلم في كتابنا الملقب بالمفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم ، ومن ذلك قولهم فلان ضعيف ، ولا يبينون وجه الضعف ، فهو جرح مطلق ، وقد اختلف فيه هل يقبل أو لا يقبل على تفصيل ذكرناه في الأصول ، والأولى أن لا يقبل من متأخري الحديث ، لأنهم يجرحون بما لا يكون جرحًا ، ومن ذلك قولهم فلان ليس بالحافظ ، أو سيء الحفظ ، فإن هذا لا يكون جرحًا مطلقًا ، بل ينظر إلى حال المحدث والحديث ، فإن كان الحديث من الأحاديث القصار التي تنضبط لكل أحد قبل حديثه ، إلا أن يكون مختل الذهن والحفظ ، فهذا لا يحل أن يروى عنه ، ولا يعد في الحديث ، وأما إن كان الحديث من الأحاديث الطوال ، فإن كان ذلك المحدث الذي ليس بالحافظ ممن يكتب حديثه ويضبطه بها ، فلا يكون سوء حفظه قاذبًا فيه ؛ فإن الكتابة أولى وأضبط في الحفظ ، فيجب أن يبحث عن حال من ليس بالحافظ ، فإن كان يكتب قبل حديثه ولا يرد إلا أن يتبين أنه نقله من حفظه ، وإن تبين أنه كان لا يكتب فينبغي أن يعتبر حديثه برواية غيره ، فإن وجد غيره قد رواه على نحو ما رواه قبل ، وإن خالفه الحفاظ ترك حديثه ، ثم ينظر أيضًا هل روى عنه أئمة حفاظ وحسنوا حديثه أو لا ، فإن كان الأول قبلنا حديثه ، وحديث فرج بن فضالة من هذا القبيل ، فإنه قد روى عنه وكيع بن الجراح والأئمة ، وقد قال الترمذي في حديثه : حديث حسن ، فدل على أنه يعمل بحديثه ولا يترك ، وقد روى معنى حديثه من طرق أخر ذكرها الترمذي ، فصح اعتباره ، فوجب قبوله ، وأشبه ما في تلك الأحاديث وأحسن حديث البخاري والترمذي ، وبهما تقوم الحجة على التحريم ، وهذا القدر كاف في الجواب والله أعلم .

الوجه الثاني : أن هذه الأحاديث مشهورة عند المصنفين من المحدثين وغيرهم مخرّجة في كتبهم يحتاج بها عند العلماء ، متداولة بينهم ، فكل من منع الغناء استدلل بها وأسند منعه إليها ، وهم العدد الكثير والجسم الغفير ، حتى لقد صارت من الشهرة بحيث لا يحتاج إلى إقامة أسانيد لها لشهرتها ومعرفة الناس بها ، ويدل على ذلك كتب المصنفين في هذه المسألة مع كونهم أئمة نقاداً أهل علم وورع ودين متين ، فلو كانت تلك العلل موجبة لترك تلك الأحاديث لما جاز لهم ولما استحلوها في دينهم ، فإنه كان يكون منهم واقتباس الحكم من غير أصل ، واستدلالاً بما ليس بدليل ، وكل ذلك بعيد عنهم ومحال عليهم لما يُعرف من حالهم ، والله أعلم .

الوجه الثالث : أن تلك الأحاديث معضودة المتون بالقواعد الشرعية ، بحيث لا تنفر عنها قلوب العلماء ، ولا تقشعر منها جلود الفضلاء ، بل هي مما تنشرح له صدورهم وتقبله عقولهم لكونها زاجرة عن الخوض في أحوال السفهاء والتشبه بالجان السخفاء ، وما كان كذلك ، فقد شهد النبي ﷺ - بصحته ، وأباح أن ينسب إلى شريعته وسنته ، فقال - ﷺ : « إذا سمعتم الحديث تعرفه قلوبكم وتلين له أشعاركم وأبشاركم ، وترون أنه منكم قريب فأنا أولاكم به ، وإذا سمعتم الحديث تقشعر منه جلودكم وتتغير له قلوبكم وأشعاركم وترون أنه منكم بعيد ، فأنا أبعد منه » (٣٧) . رواه البزار في مسنده بإسناد صحيح إلى أبي حميد أو أبي أسيد .

وقد روى الدارقطني نحوه من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ - أنه قال : « إذا حدثتم عني بحديث تعرفونه ولا تنكرونها فصدقوا

(٣٧) إسناده صحيح :

أخرجه أحمد [٣/٤٩٧ - ٥/٤٢٥] ، والبزار [١٨٧/كشف] ، وابن سعد في الطبقات [١/٣٨٧ - ٣/٣٨٨] ، وابن حبان [٩٢/موارد] ، وعزاه الألباني في الصحيحة إلى عبد الغنى المقدسي في العلم [٢/٤٣/٢] من طرق عن سليمان بن بلال عن ربيعة عن عبد الملك بن سعيد عن أبي حميد أو أبي أسيد مرفوعاً .

وهذا سند رجاله ثقات لا أعلم له علة .

به ، وما تنكرونه فكذبوا به ، فأنا أقول ما يعرف ولا ينكر ، ولا أقول ما ينكر ولا يعرف» (٣٨) . وهو أيضًا صحيح على ما ذكره أبو محمد عبد الحق

(٣٨) ضعيف :

قال الشيخ الألباني في الضعيفة [٢٠٥/١ - ٢٠٦] :
أخرجه المخلص في « الفوائد المنتقاة » (١/٢١٨/٩) ، والدارقطني في « في سننه » (ص ٥١٣) ، والخطيب في « تاريخ بغداد » (٣٩١/١١) ، والهيروى في « ذم الكلام » (٢/٧٨/٤) ، وكذا أحمد كما في « المنتخب » (٢/١٩٩/١٠) لابن قدامة ، وليس هو في « المسند » كلهم ثقات ، والإسناد متصل .

قلت : أى الشيخ الألباني - قد عرف علته وكشف عنها الإمام البخارى رحمه الله تعالى ، ثم أبو حاتم الرازى ، فقال الأول في « التاريخ الكبير » [٤٣٤/١/٢] :

« وقال ابن طهمان عن ابن أبى ذئب عن سعيد المقبرى عن النبى - ﷺ - « ما سمعتم عنى من حديث تعرفونه فصدقه » ، وقال يحيى : « عن أبى هريرة » وهو وهم ليس فيه أبى هريرة يعنى أن الصواب في الحديث الإرسال ، فهو علة الحديث فإن قيل : كيف هذا ويحيى بن آدم ثقة حافظ محتج به في « الصحيحين » وقد وصله بذكر أبى هريرة فهى زيادة ثقة فيجب قبولها ؟

أقول : قال الذهبى في السير [٥٢٣/٩ - ٥٢٤] :
وصله قوى ، والثقة قد يغلط .

قال الشيخ الألباني في الضعيفة [٢٠٥/٣] :

نعم هو ثقة كما ذكرنا ، ولكن هذا مقيد بما إذا لم يخالف من هو أوثق منه وأحفظ ، أو الأكثر منه عددًا ، وفي صنيع البخارى السابق ما يشعرونا بذلك ، وقد أفصح عنه بعض الحديثين فقال ابن شاهين : « قال يحيى بن أبى شيبة : ثقة صدوق ثبت حجة مالم يخالف من هو فوقه مثل وكيع » .

وقد خالف هنا ابن طهمان واسمه إبراهيم كما سبق ، وهو ثقة محتج به في « الصحيحين » ولا أقول إنه فوق يحيى ، ولكن معه جماعة من الثقات تابعوه على إرساله ، وذلك ما أعل به الحديث الإمام أبو حاتم ، فقال ابنه في « العلل » [٣٤٤٥/٣١٠/٢] : « سمعت أبى وحدثنا عن بسام بن خالد عن شعيب بن إسحاق عن ابن أبى ذئب عن سعيد المقبرى عن أبيه عن أبى هريرة قال : قال رسول الله - ﷺ - : « إذا بلغكم عنى حديث =

في كتاب الأحكام ، وما اشتملت عليه تلك الأحاديث من ذم الغناء وأهله تعرفه
قلوب العلماء ، وتلين لذلك أشعارهم وأبشارهم ، وتنفر من فرض إباحته
= يحسنُ بي أن أقوله فأنا قلته ، وإذا بلغكم عنى حديث لا يحسنُ بي أن أقوله فليس منى ولم
أقله » .

قال أبى : هذا حديث منكر ، الثقات لا يرفعونه .

يعنى لا يجاوزون به المقبرى ، ولا يذكرون فى إسناده أبأ هريرة ، وإنما تأولت كلامه
بهذا لأمرين :

الأول : ليوافق كلام البخارى المتقدم فإنه صريح فى ذلك .

والآخر : إن تفسير كلامه على ظاهره مما لا يعقل قصده من مثله ، لأنه والحالة هذه لا
طائل من إعلاله بالوقف ، فإن صيغته تنبىء عن أن الحديث مرفوع معنى ، صدر ممن كلامه
تشرىع ، ولأن المعنى حينئذ أن أبأ هريرة - رضى الله عنه - قال هذا الكلام وصح ذلك عنه !
فهل يعقل أن يقول هذا مسلم فضلاً عن هذا الإمام ؟

فإن قيل : فقد تابع يحيى بن آدم على وصله شعيب بن إسحاق هذا وهو ثقة محتج به
فى « الصحيحين » أيضاً ، فلم لا يرجح الوصل على الإرسال ؟

قلت : ذلك لأن الطريق إلى شعيب غير صحيح ، فإن بسام بن خالد الراوى عنه غير
معروف ، فقد أورده الذهبى فى « الميزان » ثم العسقلانى فى « اللسان » ولم يزيده فى ترجمته
على أن ساقا له هذا الحديث من طريق ابن أبى حاتم وكلامه أبىه فيه !

وأما قول الشيخ المحقق العلامة المعلمى البانى فيما علقه على الفوائد المجموعة للشوكانى
(ص ٢٨٠) فى بسام هذا : « صوابه : هشام » .

فكان يمكن أن يكون كذلك لولا أن الذهبى والعسقلانى نقلاه كما وقع فى المطبوعة من
« العلل » إلا أن يقال : إن نسخة الشيخين المذكورين فيها خطأ ، وهو بعيد جداً . هـ كلام
الشيخ الألبانى بنصه وفصه .

قال ابن خزيمة كما نقل عنه الذهبى فى السير :

« فى صحة هذا الحديث مقال لم نر فى شرق الأرض ، ولا غربها أحداً يعرف هذا من غير
رواية يحيى ولا رأيت محدثاً يثبت هذا عن أبى هريرة . هـ .

ومشروعيته قلوبهم وتنكره عقولهم ، فيجب قبول تلك الأحاديث لما شهد به هذا الحديث . والجواب عن السؤال الثاني منع التأويل بأن نقول أن بعض تلك الأحاديث نص في الذم والمنع كالحديث المقتضى للعة ، وسائرها ظواهر واضحة سلمنا انقذاح التأويل ، لكن لا نسلم أن شيئاً مما عضدوا به التأويل يتناول محل النزاع ، وهو الغناء المطرب ، وإنما كان غناء الجوهريات اللاتي يلعبن بالبنات ، أو غناء الأعراب المسمى بالنصب وبالركياني ، وقد قلنا بجواز ذلك على ما تقدم ، وقد دل على صحة هذا قول عائشة - رضي الله عنها - في حديثها : « وليستا بمغنيات »^(٣٩) تحرراً من أن يظن أنهما كانتا ممن يطرب غناؤهما ، وفي بعض طرق حديثها : أنهن كن يلعبن معها بالبنات واللعب ويضربن بدف ويغنين ؛ فهذا لعب صغار البنات وغناؤهن ، وليس الكلام فيه ، وكذلك قالت الربيع : فجعلت جوهريات يضربن بالدف ويندبن من قتل من آباء يوم أحد ، بهذا الانفصال عن هذا السؤال يحصل الجواب عن السؤال الثالث ، وهو سؤال المعارضة ، إذ تبين بهذا البحث أنها لم تتوارد على المطلوب بالنفي والإثبات ، فدعوى ذلك من الترهات ، سلمنا أنها تناولت محل النزاع ، لكن جواز ذلك مخصوص بأوقات الأعياد والعرس ، والعود من الجهاد ، كما قد صرح بذلك النبي - ﷺ - حيث قال لأبي بكر - رضي الله عنه - : « دعهما فإن لكل قوم عيداً ، وهذا عيدنا »^(٤٠) ، فيكون الجواز مقيداً بمثل تلك الأحوال ، ومع من تؤمن عليه تلك المفاسد كتنحو أولئك الرجال ، أو فرض ذلك في وقتنا هذا محال .

(۳۹) أخرجه البخاری [۹۵۲] ، ومسلم [۸۹۲] .

(۴۰) إسنادہ صحیح :

أخرجه البخاري [٩٤٩ - ٩٥٢ - ٩٨٧ - ٩٩٠ - ٩٩٧ - ١٠٠٠ - ١٠٠٣] ، ومسلم [١٩٢] ، وأحمد [٣٣/٦] ، وأحمد [٨٤] ، وأحمد [٩٩] ، وأحمد [١٢٧] ، وأحمد [١٣٤] ، والنسائي [١٩٥/٣] ، وابن ماجه [١٨٩٨] ، والبيهقي في السنن الكبرى [٩٢/٧] ، وابن حبان [٥٥/٧] الإحسان من طرق عن عروة عن عائشة - رضي الله عنها - مرفوعًا .

وتابع عروة عليه ابن أبي مليكة :

أخرج عبد الرزاق في مصنفه [١٧٩٣٦] من طريق معمر عن أيوب عن ابن أبي مليكة عن عائشة به مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد صحيح رجاله ثقات .

تنبيه : استدل ابن حزم والغزالي بهذا الحديث على إباحة الغناء مطلقاً .

فقال ابن حزم في المحلى [٦٢/٩] : « فالغناء منهما قد صحح » ثم قال ، فصح أنه مباح مطلق لا كراهية وأن من أنكره فقد أخطأ بلا شك » وقال الغزالي في (إحياء علوم الدين) [٢٧٨/٢] « وهو نص صريح في أن الغناء ليس بحرام » ا هـ .

وهذا الاستدلال منهما باطل وذلك من وجوه :

١ - إن الغناء المذكور في يوم العيد ، فقد علل النبي - ﷺ - ذلك بقوله « دعهما فإنه يوم عيد » .

٢ - إن الحديث خاص في الغناء من جاريتين صغيرتين وأنهما لم تكونا ماهرتين بالغناء ، كما صرح بذلك عائشة - رضي الله عنها - في قولها في إحدى روايات الحديث عند البخاري [٩٥٤] ، ومسلم [٨٩٢] (١٧) « وليستا بمغنيتين » قال القرطبي : أى ليستا ممن يعرف الغناء كما يعرفه المغنيات المعروفة بذلك ، وهذا منها تحرز عن الغناء عند المشتهرين به ، وهو الذى يحرك الساكن ويبعث الكامن » انظر فتح الباري [٤٤٢/٢] .

وقال النووي في شرح مسلم [١٨٧/٦] « معناه ليس الغناء عادة لهما ولا معروفتان به » ا هـ .

وقال الحافظ ابن حجر في (الفتح) [٤٤٢/٢] :

« استدل جماعة من الصوفية بحديث الباب على إباحة الغناء وسماعه بآلة وبغير آلة ، ويكفى في رد ذلك تصريح عائشة في الحديث « وليستا بمغنيتين » فنفت عنهما من طريق المعنى ما أثبتته لهما باللفظ ، لأن الغناء يطلق على رفع الصوت وعلى الترنيمة الذى تسميه العرب (النصب) بفتح النون وسكون المهملة ، وعلى الخداء ولا يسمى فاعله مغنياً .. وإنما يسمى بذلك من ينشد بتمطيط وتكسير وتبييج وتشويق بما فيه تعريض بالفواحش أو تصريح » ا هـ .

فالغناء يطلق على مجرد الإنشاد كما حزم بذلك ابن الجوزي في « تلبيس إبليس » (٢٢٤) ، فالقول الصحيح بناءً على ما سبق أن غناءهما كان مجرد إنشاد للأشعار ، فليس في الحديث إذاً دليل على إباحة الغناء المعروف عند أهل اللهو - لا في يوم غيره - لأن الجاريتين إنما غنيتا بأشعار الشعاعة والحروب التى قيلت يوم بُعث ... انظر (فصل الخطاب) للتوحيدي ص ١٥٣ .. ومن هنا تعلم أن تأويل ابن حزم لقول عائشة - رضي الله عنها - « وليستا بمغنيتين » بأنهما ليستا بمحسنتين يلزم من كلامه أن الجاريتين كانتا تغنيان بالغناء =

[النوع الثاني] ومما يستدل به من السنة المتفق على صحتها قوله - ﷺ - : « من أحدث في أمرنا ما ليس منه فهو رد »^(٤١) . وفي آخر : « من صنع شيئاً ليس عليه أمرنا فهو رد »^(٤٢) ، ووجه الاستدلال به أن الغناء المطرب لم يكن من عاداته ، ولا فُعلَ بحضرته ، ولا اتخذ المغنين والاعتناء بهم منقول في سيرته ولا سيرة الخلفاء من بعده ولا سيرة أصحابه ولا عترته ، فلا يصح بوجه نسبته إليه ، ولا أن ذلك من شريعته ، وما كان كذلك فهو من المحدثات التي هي بدع وضلالات ، وقد يتعمى من غلب عليه الهوى فيقول : لا نسلم أن الغناء لم يكن من شأنه ولا فُعلَ بحضرته ، ويسند منعه إلى الأحاديث المتقدمة التي استدلت بها على الإباحة المذكورة في المعارضة ، والجواب أنا قد بينّا أنها لم تتناول محل النزاع ، فإن الناقلين لسيرته ، المعتنين بالبحث عن حاله من مولده إلى حين وفاته لم ينقلوا شيئاً من ذلك عنه ، ولا نسبوه إليه ، ولو كان شيء من ذلك لنقل على كل حال ، فإما متواتراً أو آحاداً ، إذ العادات تقتضي ذلك كما نقل غير واحد من

= المعروف عند أهل اللهو واللعب ولكنهما ليستا بمجيدتين أو الحازقتين في معرفة الغناء، وهذا تأويل غير صحيح ... بل الصحيح المتبادر من ظاهر قول عائشة أن الجاريتين ليستا معروفتين بالغناء المشهور عند أهل الغناء واللعب ولا عادة لهما به كما تقدم من قول القرطبي والنووي وابن حجر (انظر بحث في الأغاني والمعازف ص ٢٨٤ لمحمد سعيد عمر) .

٣ - إن الغناء المذكور في الحديث كان بدف فهذا الذي أقره النبي - ﷺ - .

فالخلاصة : هي إباحة ضرب الدف في النكاح والأفراح - للنساء - ولذا قال ابن حجر في الفتح [٤٤٣/٢] : « والأصل التنزه عن اللعب واللهو فيقتصر على ما ورد فيه النص وقتاً وكيفاً تقليلًا لمخالفة الأصل » .

(٤١) أخرجه البخارى (٣٠١/٥ /فتح) ، ومسلم [٦٧١٨] ، وأبو داود [٤٦٠٦] ، وابن ماجه [١٤] ، والطيالسي [١٤٢٢] ، وأحمد [٢٧٠/٦] ، والدارقطنى [٢٢٥/٤] ، والبيهقى [١١٩/١٠] من حديث عائشة -رضى الله عنها- مرفوعاً .

(٤٢) إسناده صحيح :

أخرجه أبو داود [٤٦٠٦] ، وأحمد [٧٣/٦] من حديث عائشة -رضى الله عنها- بلفظ (من صنع أمراً ...) .

تفاصيل أحواله من أفعاله وأقواله في حزنه وفرحه وسروره وغضبه ، وغير ذلك ، ولما لم يكن ذلك علمنا بدعة ما ادعى هنالك ، والله أعلم .

ومما يستدل به على ذلك ما هو ملتحق بنوعى الكتاب والسنة ، وهو أن يقول : الغناء المطرب هو ولعب ، والأصل في اللهو واللعب التحريم ؛ فالغناء على التحريم . أما المقدمة الأولى فواضحة ؛ فإن الغنى المطرب يحمل على اللهو ويلتص به عن غيره لشدة التذاذ النفس له ، وسرورها وفرحها به حتى يكون ذلك ميجون وعبت ، كالهتزاز والرقص وغير ذلك من أحوال المجان والسفهاء ، وهو المعنى باللعب ، وهذا كله مشاهد بحيث لا يمنع ولا ينكر . وأما المقدمة الثانية فيدل عليها أمران : أحدهما الكتاب ، والثاني السنة .

فالأول ما في كتاب الله من ذم اللهو واللعب في غير موضع كقوله عز وجل : ﴿ الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَهُمْ لَهْوًا وَلَعِبًا ﴾ (٤٣) ، وقوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ ﴾ (٤٤) ، و ﴿ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ ﴾ (٤٦) ، و ﴿ فَذَرَهُمْ يَخُوضُوا وَيَلْعَبُوا ﴾ (٤٧) ، ونحو هذا كثير ، ووجه التمسك بهذا اللفظ أن الله تعالى ذكر اللهو ، واللعب في تلك المواضع على جهة أن يذم بها ما حملا عليه ، فيلزم أن يكونا مذمومين ؛ إذ لا يذم بوصف مدح ، والوصف المذموم شرعاً محرم شرعاً ، فيلزم أن يكون اللهو واللعب محرمين شرعاً ، ثم إن اللهو واللعب من أسماء الأجناس فيلزم الذم لجنسهما ، وهو الذى أردناه . الأمر الثانى السنة ، وهى حديثان ، أحدهما ما خرجه الترمذى من حديث عبد الرحمن بن أبى حسين - رضى الله عنه - أن

(٤٣) سورة الأعراف : الآية ٥١ .

(٤٤) سورة محمد : الآية ٣٦ .

(٤٥) سورة الأنعام : الآية ٣٢ .

(٤٦) سورة التوبة : الآية ٦٥ . (٤٧) سورة الزخرف : الآية ٨٣ .

النبي - ﷺ - قال : « كل هو يلهو به الرجل المسلم باطل ، إلا رمية بقوسه وتأدييه فرسه وملاعبة أهله » (٤٨) ، وقال : حديث حسن صحيح .

(٤٨) إسناده ضعيف وهو صحيح :

أخرجه الترمذى [١٦٣٧] من طريق محمد بن إسحاق عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبى حسين أن رسول الله - ﷺ - قال : فذكره .

وإسناده ضعيف فيه علتان :

الأولى : محمد بن إسحاق مدلس وقد عنعنه .

الثانية : الإرسال عبد الله بن عبد الرحمن بن أبى حسين لم يدرك النبي - ﷺ -

ولكن للحديث شواهد يصير بها صحيحاً إن شاء الله تعالى :

الأول : حديث جابر بن عبد الله وجابر بن عمير .

قال فى الصحيحة [٥٦٢/١] :

أخرجه النسائى فى « كتاب عشرة النساء » (ق ٢/٧٤) والطبرانى فى المعجم الكبير (٢/٨٩/١) ، وأبو نعيم فى « أحاديث أبى القاسم الأصم » (ق ١٧ - ١٨) من طريقين عن محمد بن سلمة عن أبى عبد الرحيم عن عبد الوهاب ابن بُخت عن عطاء بن أبى رباح قال : « رأيت جابر بن عبد الله وجابر بن عمير الأنصارين يرتميان ، فملا أحدهما فجلس ، فقال له الآخر : كسلت ؟ سمعت رسول الله - ﷺ - كل شئ ليس من ذكر الله عز وجل فهو [لغو ، و] هو أو سهو إلا أربع خصال : مشى الرجل بين الغرضين ، وتأدييه فرسه ، وملاعبته أهله ، وتعلم السباحة) .

قال الشيخ الألبانى وهذا سند صحيح رجاله ثقات رجال مسلم غير عبد الوهاب بن بخت وهو ثقة اتفاقاً .

الثانى : حديث عقبة بن عامر

أخرجه الترمذى [١٦٣٧] ، وابن ماجه واللفظ له [٢٨١١] ، والدارمى [٢٠٥/٢] ، وأحمد [١٤٤/٤ و ١٤٨] من طريق عبد الله بن زيد الأزرق عنه بلفظ [إن الله ليدخل بالسهم الواحد الثلاثة ، الجنة ، صانعة ، يحتسب فى صنعته الخير ، والرامى به ، والممد به] ، وقال رسول الله - ﷺ - : « ارموا واركبوا ، وإن ترموا أحب إلى من أن تركبوا ، وكل ما يلهو به المرء المسلم باطل إلا رمية بقوسه ، وتأدييه فرسه ، وملاعبته امرأته فإنهن من الحق » =

ووجه التمسك به أن الله لا يرخص فيه إلا في هذه الثلاثة المواضع ،
فيحرم ما سواها لأنه باطل كما قد شهد به النبي - ﷺ - في هذا الحديث ،
والحديث المشهور عند أئمتنا - رحمهم الله - وهو قوله - ﷺ - : « لست من
دد ، ولا الدد » (٤٩) مني » (٥٠) ، قال مالك : الدد : اللهو واللعب ، وما كان
كذلك كان محرماً ، لأنه قد تبرأ منه النبي - ﷺ - فظهر أنه حرام . ويرد على
الأمر الأول أسئلة (٥١) ، وهي أن يقال : لا يسلم أن غناء أهل الدين هو ولعب ،

= قال الترمذى : حديث حسن صحيح .
وفيه عبد الله بن زيد الأزرق أورده ابن أبي حاتم (٥٨/٢/٢) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً
(٤٩) اللهو واللعب .

(٥٠) إسناده ضعيف
أخرجه البخارى في « الأدب المفرد » (٧٨٥) ، والبزار (ج ٣/ رقم ٢٤٠٢) ، والطبرانى في
الأوسط (ج ١ / رقم ٤١٥) ، والعقيلي (٤٢٧/٤) ، وابن عدى في « الكامل »
(٢٦٩٨/٧) ، والدولابى في « الكنى » (١٧٩/١) ، والبيهقى (٢١٧/١٠) من طرق عن
يحيى بن محمد بن قيس ، سمعت عمرو بن أبى عمرو مولى المطلب ، سمعت أنس بن مالك ...
فذكره مرفوعاً .

قال البزار :
« لا نعلمه يروى إلا عن أنس ، ولا نعلم رواه عن عمرو ، إلا يحيى بن محمد بن قيس » .
« لم يرو هذا الحديث عن عمرو بن أبى عمرو ، إلا أبو زكير » .

وقال ابن عدى :
« وهذا الحديث يُعرف بيحيى بن قيس » .

وقال العقيلي :
« لا يتابعه عليه إلا من هو دونه » .

قلت : أما يحيى بن محمد بن قيس ، فكان كثير الغلط فيما يروى وضعفه ابن معين
وغيره ، لكن قال عمرو بن على « ليس بمترك » وهو كما قال لكن عد الأئمة هذا الحديث من
منكراته كما نقل الهيثمى عن الذهبي في « المجمع » (٢٢٦/٨) وهو ظاهر كلام ابن عدى .
(٥١) بالأصل : أسولة .

بل هو جد وحق ، لأن لهم في ذلك مقاصد دينية تنتج لهم أحوالاً سنية . سلّمنا أنه هو ولعب ، لكن لا نسلّم أن كل هو ولعب محرم ، بدليل لعب الحبشة في المسجد ، ولعب الرجل مع زوجته وصغار ولده ، ولعب أيام الأعياد ، وعند القدوم من الغزو ، وفي العرس ؛ كما دلت عليه الأحاديث المتقدمة ، وحديث عائشة - رضي الله عنها - أنها زفت امرأة إلى رجل من الأنصار ، فقال النبي ﷺ - : « يا عائشة أما كان معهم هو ، فإن الأنصار يعجبهم اللهو » (٥٢) .

وأما الأمر الثاني - وهو السنة - فيرد على الحديث الأول أن يقال إنه قد كثرت فيه التخصيصات ، وضعف التمسك به ، وبيانه أنه بعد أن أخرج الاستثناء المقرون به منه الأمور المذكورة فيه ظهرت أحاديث أخرى تخرج منه أموراً أخر مما يقال عليه هو ، كحديث لعب الحبشة ولعب يوم العيد ، وحديث القدوم من الغزو ، واللعب بالدف في العرس ، ونحو هذا ، وإذا كثرت تخصيصات العموم لم يكن فيه حجة عند المحققين من الأصوليين ، وعلى الحديث الثاني لا نسلّم أن الدد في الحديث هو اللهو واللعب ، بل هو مما فسرہ الخليل بن أحمد ، فإنه قال فيه : هو النقر بالأنامل في الأرض ، وهو أولى من تفسير مالك ؛ لأن الخليل أعلم بلغة العرب ، سلّمنا أنه اللهو واللعب ، لكن لا نسلّم أن انتفاء النبي ﷺ - عنه يدل على تحريمه ، فإنه قد ينتفى ويبرأ مما يباعد مكارم الأخلاق والنظافة ، كما قال : « من لم يأخذ من شاربه فليس منا » (٥٣) وليس نقيضه محرماً ، والجواب

(٥٢) أخرجه البخارى [١٨٤/٩ - ١٨٥] ، والحاكم [١٨٣/٢ - ١٨٤] ، والبيهقى [٢٨٨/٧] ، والبعوى في « شرح السنة » [٤٩/٩] وقد وهم الحاكم في استدراكه على البخارى هذا الحديث .

(٥٣) إسناده صحيح

أخرجه النسائي في سننه [١٧ - ٥٠٤٧] ، وفي الكبرى كما في التحفة [١٩٢/٣] ، وفي كتاب الزينة [١٢٩/٨ - ١٣٠] ، والترمذى [٢٧٦١] ، وأحمد [٣٦٦/٤ ، ٣٦٨] ، وعبد ابن حميد في « المنتخب » [٢٦٤] ، وابن أبى شيبه [٣٧٦/٨ - ٣٧٧] ، ويعقوب بن سفيان في « المعرفة » [٢٣٣/٣] ، وابن حبان [٥٤٥٣] ، والطبراني في الكبير [ج ٥ رقم ٥٠٣٣ / ٥٠٣٤] ، وابن عدى في الكامل [٢٣٦١/٦] من طرق عن يوسف بن صهيب عن حبيب بن يسار عن زيد بن أرقم به .

عن السؤال الأول أن يقول : لاشك ولا خفى أن الغناء المطرب هو ولعب كما قررناه غير مرة ، ولا يخرج عن كونه كذلك بالنية ، فإنها لا تحيل حقيقته ، والحكم مدار على تلك الماهية ، فلا يتخلف حكم التحريم عنها كما نقول في الخمر لما علق التحريم على اسمها دار التحريم معها حيث وجد ، ولا يصح أن يقال : يزول تحريم الخمر بالنية الدينية بإجماع ، أقصى ما في الباب أن يقال إن أهل الدين الذين قد رضوا نفوسهم بالمجاهدات ، فلا يلعبون بما يلعب به الناس ، ولا يلتهمون بما يلتهم به العوام ، فإن الغناء لا يؤثر فيهم لهوا ولا لعبا .

قال الشيخ رحمه الله : وهذه دعوى باطلة وبهرجة مفوّهة ، فإن مقتضاها أن الطبع البشرى قد زال عنهم بالمجاهدة ، وهذه مكابرة الحس ، ودعوى تكذيبها جبلة الجنس ، تضاهي قول القائل : المجاهدة تفضي بصاحبها إلى ألا يسكره الخمر ولا تعجبه الوجوه الحسان ، فيباح له الخمر والنظر إلى وجه المرأة الحسناء الأجنبية والخلوة بها . وهو قول باطل بالحس الوجداني ، وبالإجماع القطعي ، وقولهم : إن الغناء ينتج لأهل الدين أحوالاً سنية ، قلنا : لا نسلم ذلك ، بل ينتج لهم أحوالاً نفاقية ، وتثير أهواء شهوانية ، كما جاء في الحديث وأقوال العلماء والحكماء ؛ فقد قال عمر بن عبد العزيز : الغناء ينبت النفاق في القلب ، وقال الفضيل بن عياض : الغناء رقية الزنا ، وقال الحكم بن علية : حب السماع ينبت النفاق كما ينبت الماء العشب ، وقال الضحّاك : الغناء مفسدة للقلب مسخطة للرب . ومّرّ عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - برجل يغني فقال : لا سمع الله لكم ، ومّرّ أيضاً بجارية تغني فقال : لو كان الشيطان تاركاً أحداً لترك هذه . قال الشعبي : لعن المغني والمغني له .

فهؤلاء أرباب القلوب الفضلاء قد أخبروا بما يحدثه في القلب الغناء ، والجواب عن الحديث الأول أن نقول : لا نسلم كثرة التخصيصات ، فإن المواضع المذكورة الخارجة عن المستثنيات في الحديث إنما هي راجعة إليها ، وبيان ذلك أن لعب الحبشة بالخراب من نوع الرمي بالسهم ؛ إذ كل ذلك قصده التدريب على حمل السلاح واستعمالها في الحرب ، وكذلك تأديب الفرس ؛ إذ هو من أعظم ما يحتاج إليه في الحرب ، وهو العرس من جهة اللعب مع الزوجة ؛ إذ

كل ذلك إدخال السرور على الزوجة ، سلمنا كثرة التخصيصات ، لكن لا نسلم أن ذلك يوجب إبطال الاحتجاج بالخبر المخصص في غير المخصص ، بل هو حجة في الباقي ، على ما قد أوضحنا في الأصول بأوجه واضحة . والجواب عما ورد على الحديث الثاني أن الدد اسم لجنس اللهو واللعب كما قاله مالك ، والحكم بالتحريم معلق عليه ، فيلزم التحريم في جميع صورته ما خلا ما خص منه - كما تقدم - وما ذكره من تفسير الخليل ليس مناقضاً لتفسير مالك ، فإن الخليل إنما فسره بصورة من صور اللهو ، ومالك فسر الماهية ، فتفسيره أولى ، وقولهم : إن تفسير الخليل أولى لأنه أعلم بالعربية وباللغة ، قلنا : لا نسلم بذلك ، بل ما دام أقعد بذلك وأولى ، لأن لغة العرب طبعه ، وعليها منشؤه ، وموطن الفصاحة والبلاغة موطنه ، ونسبه في العرب والعربية عريق ، وركنه في العلوم وثيق ، وأين العلل من العلل ؟! والبحر من الوشل ؟! ليس التكحل في العينين كالكحل ، والجواب عن قولهم إن تبرى النبي - ﷺ - عن الشيء لا يدل على تحريمه أن ذلك ليس بصحيح ، لأن التبرى من الشيء إنما هو عبارة عن أصل وضعه عن الانتفاء القاطع لجميع العلق ، ألا ترى أنه إذا قال لزوجته أنت برية أنها تبين منه بالثلاث ؟ وهذا هو الظاهر من هذا اللفظ ، ولا ينافي في هذا الظاهر إلا من جهله باللسان ظاهر ، وقد نجى من هذا النوع المراد وانتهى فيه البحث والاجتهاد ، والله الموفق للسداد .

النوع الثالث : الاستدلال بالمعنى المعقول ، وهو من أوجه :

الوجه الأول : أن الغناء على الصفة التي ذكرناها يجبر إلى ما تجبر إليه الخمر من الفساد ، فيكون حراماً كالخمر ، وإنما قلنا ذلك ، لأنه يذهب الحياء والوقار ، ويحل بالعقول والفعال ، وكل ذلك مشاهد لمن يحضره ، وذلك أنك ترى الرجل الكبير القدر ، العظيم المنصب ، عليه سمت العقلاء ووقار الفضلاء وأبهة أهل الدين وسيم المتقين ، حتى إذا حضره ولابس أهله زال حيأؤه ووقاره ، وبدا تغيره واصفراره ، فيعبت بيديه ويحيد صاحبه ويجره إليه ويضرب برجليه ويهر منكبته ، حتى إذا أخذ السماع منه مأخذه ، وخالطه وأشربه ، قام فرقص رقص المجان وتعاطى حركات الخانيث والنسوان وربما يصعق ويصيح ويغبط ولا غطيظ

الذبيح ويتغشاه غشاوات حتى يظن أنه قد مات ، وقد لا يرجع إلى عقله إلا بعد أوقات ، وربما ضيع واجبات أو فرط في صلوات ، حتى إذا أفاق من غشيته ، وصحى من سكرته ، وعاد إلى حياته وهيئته ، وذكر له ما كان منه في تلك الحال خجل من ذلك ولا خجله من قبيح الفعل ، وهذه أفعال الخمر ، فيلزم أن يحكم بتحريمه كما يحكم بتحريمها ، والله أعلم .

فإن أنكر منكر أن يكون الأمر كما ذكرناه فليشاهده حتى يصح له ما وصفناه وكيف ينكر ما يشهد به العيان ، ويعرفه من المباشرين له كل إنسان وقد مضى على ذلك في وصاياهم الحكماء ، ونظمه في شعرهم الشعراء ، ولذلك قال يزيد بن الوليد : يا بنى أمية إياكم والغناء ؛ فإنه يزيد في الشهوة ويهدم المروءة ، وإنه لينوب عن الخمر ويفعل كفعل المسكر ، فإن كنتم لابد فاعلين فجنبوه النساء ، فإن الغناء داعية الزنا . وعلى هذا المعنى نبه النبي ﷺ - بقوله لأنجشة الحادى : « رويدك ، رفقا بالقوارير » (٥٤) ، قال الراوى : يعنى ضعفة النساء ، مع أنه حذاء ليس فيه من الإطراب ما فى الغناء الذى فرضنا الكلام فيه ، وقد صرح بعض الشعراء بهذا المعنى فقال وغنى :

أتذكر ليلة وقد اجتمعنا . على طيب السماع إلى الصباح
ودارت بيننا كأس الأغاني وأسكرت النفوس بغير راح
فلم تر فيهم إلا نشاوى سرورا والسرور هناك ضاح
إذا لبي أخى اللذات فيه ينادى اللهو حى على السماح
ولم نملك سوى المهجات شيئا أرقناها ————— لألحاظ ملاح

الوجه الثانى : أنه يحرك من متعاطيه دواعى الصبى والهوى ، ويذكره بما مضى من شهواته وانقضى ، ويحمّله على البطالة والمجون ، ويلزم منه أنه حراما يكون ، وتحريره أنه مظنة الفساد فتحرم ملاسته كالخلوة بالأجنبية ، ولذلك قال الفضيل : الغناء رقية الزنا ، فإن قيل : إنما يكون الغناء مظنة الفساد فى حق

(٥٤) أخرجه البخارى [٥٨/٨] ، ومسلم [٢٣٢٣] ، وأحمد [٣٧٦/٦] ، والبيهقى [٢٢٧/١٠] ، والبخارى فى شرح السنة [١٥٧/١٣] .

العوام ؛ لغلبة الشهوات عليهم ، وعدم مجاهداتهم نفوسهم ، ولذلك فرق بعض المشايخ المحققين بين أحوال السامعين ، فقال : السماع على العوام حرام لعدم مجاهداتهم ، وعلى المريدين مكروه لبقاء نفوسهم ، ومباح للعارفين لصفاء قلوبهم ، فالجواب : أن هذا تفريق وليس وراءه ذرة من التحقيق ، فإنه يضاهي قول القائل : الخمر حلال لمن لا يسكر ، والخلو بالأجنبية جائزة لمن لا أرب له في النساء ، وهو قول باطل بالإجماع ؛ وسببه أن النفس لا تؤمن غلباتها وتسويلاتها ، والشياطين لا تؤمن وساويسها وتزييناتها ، وعلى تعليل الفقهاء النظائر أن الشرع مهما علق الحكم على المظنة أعرض فيه عن آحاد الصور ، وطردها الحكم وسموا الخارج عن ذلك نادراً ، وردوه بحكم القاعدة ، وعند الانفصال يتحقق الاستدلال .

الوجه الثالث : أن تعاطى السماع وملاسته تشبه بالخنايث والمجان وأهل الفسوق والعصيان ، والتشبه بهم حرام ، فملاسته حرام ، إنما قلنا إن ملاسته مشابهة بأهل الفسوق ، وأنه صورة الفاعل له ممن ينوى به الخير كسورة أهل الفسق ، إنما هو غناء مطرب وزمر وضرب آلات اللهو ورقص ، ولا فرق بينهما إلا بالنية ، وهو أمر خفى لا يطلع عليه ؛ فالصورة الظاهرة واحدة ، والمفرق غير ظاهر ، فالتشبه حاصل والتفسيق حاصل ، لأن من تشبه بقوم فهو منهم ، هكذا قاله رسول الله - ﷺ - فيما أخرجه أبو داود عن ابن عمر - رضي الله عنه - ، وقد لعن النبي - ﷺ - المتشبهات من النساء بالرجال ، والمتشبهين من الرجال بالنساء^(٥٥) ، ولا موجب لذلك إلا مجرد التشبه بما لا يحل ، وقد نص العلماء على أن جماعة لو اجتمعوا وداروا أقداحاً على نوع أقداح الخمر - كما يديرها الندامي ، لكان ذلك حراماً ، ولو كان في تلك الأقداح السكنجيين^(٥٦) ولا موجب لذلك

(٥٥) أخرجه البخارى [٣٣٢/١٠] ، وأبو داود [٤٠٩٣] ، والترمذى [٢٧٨٥] ، وابن ماجه [١٩٠٤] ، وأحمد [٣٣٠/١] ، والبيهقى فى الشعب [٧٧٩٩] من حديث ابن عباس - رضي الله عنه - مرفوعاً .

(٥٦) السكنجيين : شراب مركب من حامض وحلو ، وهو لفظ معرب .

انوسيط [٤٤٠/١]

إلا التشيع بما لا يحل ، وذكر أن بعض المختنين تاب ، وكان مغنيًا فاستعمله الفقهاء في سماعاتهم ، وسئل عن حاله في توبته ، فقال : الطريق الطريق غير أني أمنت على نفسي وكثر أكل ، وظهر بهذه المباحثة المعجبة تحريم الأغنية المطربة ، والله أعلم .

حجج القائلين بالإباحة ، وهي ثلاثة أنواع :
النوع الأول : الاستدلال بما في الكتاب العزيز

فمن ذلك قوله تعالى : ﴿ فَبَشِّرْ عِبَادَ الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ ﴾^(٥٦) ووجه التمسك أن القول يعم الغناء وغيره ، وأحسنه هو الغناء المطرب ؛ فإنه المروح للقلوب المنشط على الخير ، والجواب : لا نسلم أن القول هنا يراد به العموم ، بل يراد به القرآن ، كما قال عز وجل : ﴿ إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴾^(٥٧) ، وكما قال - عز وجل - : ﴿ أَفَلَمْ يَدَّبَّرُوا الْقَوْلَ أَمْ جَاءَهُمْ مَا لَمْ يَأْتِ آبَاءَهُمُ الْأَوَّلِينَ ﴾^(٥٨) ، وهو المحكم الذي ليس بمتشابه ، سلمنا أنه على العموم ، لكن لا نسلم أن أحسنه هو الغناء ، بل هو ما فهم معناه ونفع العاقل في أخراه ، سلمنا أن المراد به الغناء ، لكن غناء العرب المسمى بالنصب - كما ذكرناه - السليم من الفتن والآفات ، المستعمل للتنشيط على المشقات التي تلحق في العبادات ، ومنها قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَهُمْ فِي رَوْضَةٍ يُحْبَرُونَ ﴾^(٥٩) ، جاء في التفسير عن يحيى بن أبي كثير يتلذذون بالسماع .

والجواب : لا نسلم أنه السماع ، بل قد قال ابن عباس وغيره إنه التمتع والسرور ، وهو الذي يجري على لسان العرب ، سلمنا أنه الغناء المطرب ، لكن

(٥٦) سورة الزمر : الآيات ١٧ ، ١٨ .

(٥٧) سورة التكوين : الآية ١٩ .

(٥٨) سورة المؤمنون : الآية ٦٨ .

(٥٩) سورة الروم : الآية ١٥ .

إباحة ذلك في الجنة - التي هي دار الثواب والجزاء - لمن امتنع في الدنيا من التلذذ بسماع الممنوع من الغناء ، فقد ظهر بهذه الأسوة أنه لا حجة في تلك الأدلة .

النوع الثاني : التمسك بالسنة

فمنها الأحاديث المتقدمة ، وقد تقدم نصها ، والجواب عنها ومنها ما حكى أن النبي - ﷺ - قَدِمَ من سفر فصعد النساء على السطوح يضربن بالدفوف ويغنين بالألحان ويقلن فيما يغنين به :

طلع البدر علينا من ثنيات الوداع
وجب الشكر علينا ما دعى لله داع (٦٠)
وكذلك روى أن رجلاً أنشد بين يدي النبي - ﷺ - فقال :

أقبلت ولاح لها عارضان كالسبح
أدبرت فقلت لها والقواد في وهج
هل عليّ ويحكما إن عشقت من حرج
فقال النبي - ﷺ - : « لا » (٦١) . وروى غير هذا في هذا المعنى مما لا يوجد مسنداً ولا أخرجه في كتابه أحد من الأئمة المحدثين - رحمهم الله - وإنما هي

(٦٠) إسناده ضعيف :

أخرجه البيهقي في دلائل النبوة [٢٣٣/٢] أنبأنا أبو عمرو الأديب ، قال أنبأنا أبو بكر الإسماعيلي قال: سمعت أبا خليفة يقول: سمعت ابن عائشة يقول : لما قدم عليه السلام المدينة جعل النساء والصبيان يقلن فذكره .

وعزاه الحافظ ابن حجر في فتح الباري (١٢٠/١٥) إلى الخلعلي في فوائده وقال : وهو سند معضل ولعل ذلك كان في قدومه من غزوة تبوك « اهـ .

قلت : وابن عائشة هو عبد الله بن محمد بن حفص ثقة جواد من كبار العاشرة ، مات سنة ثمان وعشرين كما في التقريب (٥٣٨/١) فعلى هذا فهو معضل ، وهو من أقسام الضعيف .

(٦١) لم أقف عليه .

أحاديث مروّجة وأكاذيب مبهرجة وضعها الزنادقة وأهل المجون المنخرقة(*) ، يرمون بذلك نسبة اللهو والمجون إلى الأنبياء والفضلاء ليغضوا بذلك من مناصبهم وليستروا بذلك ركيك مجونهم وقبيح فعالمهم ، حتى إذا اطلع عليهم مؤهوا على الضعفاء بأكاذيبهم وروّجوا عليهم بتزويرهم ، فقالوا : قد فعل ذلك الأنبياء والصالحون ، فما لكم أيها المنكرون ، ومع ذلك فقد تبين الصبح لذى عينين ، ووضحت الشمس ، ولكن لسليم الحاسنين ، وعلم الفضلاء والعلماء تنزيه الأنبياء عن أحوال المجان والسفهاء ، وكيف يجتمع الواجب والحال وما بعد الحق إلا الضلال ، بل نقول قولاً بالصدق وصدعاً بالحق : حاشى شرائع الأنبياء عن إباحة الرقص والغناء ، كيف لا وقد قال النبي ﷺ - مفسحاً لذلك : « لكنى لست من دد ولا دد منى » (٦٢) .

النوع الثالث : التمسك باتفاقهم على إباحة الحداء ، وإن كان مطرباً ، كحداء أنجشة ، فإنه كان حسن الصوت ، وكان حداثه مطرباً ، ولذلك قال له النبي ﷺ - : « رويدك يا أنجشة رفقاً بالقوارير » (٦٣) يعنى ضعفة النساء .

وقد جرت العادة المستمرة بسماع ذلك وباستحسانه ، وأن له في النفوس موقع ؛ فقد حكى أبو بكر بن داود الدينورى المعروف بالدق قال : كنت في البادية فرافقت قبيلة من قبائل العرب وأضافنى رجل منهم وأدخلنى خبائه ، فرأيت في الخباء عبداً أسود مقيد ورأيت جمالاً قد ماتت بين يدى البيت ، وقد بقى منها جمل واحد وهو ناحل ذابل ، فقال لى ذلك الغلام ، أنت ضيف ولك حق ، فاشفع فى حلى من هذا القيد إلى مولاي ، فإنه مكرم لضيفه ولا يرد شفاعته ، فلما حضر الطعام قلت : لا آكل مالم أشفع فى هذا العبد ، فقال : إن هذا العبد قد أفقرنى وأهلك جميع مالى ، فقلت : ماذا أفعل؟ قال : إن له صوتاً طيباً ، وإنى كنت أعيش من ظهور هذه الجمال ، فحملها أحمالاً ثقالاً وحدى بها

(*) المنخرقة : الجهلة الحمقى .

(٦٢) سبق تخريجه رقم (٥٠) .

(٦٣) سبق تخريجه رقم (٥٤) .

حتى قطعت مسيرة ثلاثة أيام في ليلة واحدة من طيب نغمته ، فلما حطت أحمالها ماتت كلها إلا هذا الجمل ، ولكن أنت ضيف وقد وهبته لك ، قال : فأردت أن أسمع صوته فلما أصبحنا أمره أن يحدو على جمل يسقى الماء من بئر هناك ، فلما رفع صوته فرّ الجمل وقطع حباله ، ووقعت أنا على وجهي ، فما أظن أني سمعت قط صوتاً أطيب منه .

وقد اتفقوا على إنشاد الأشعار والأراجز بين يدي أعمالهم ، وفي أسفارهم ، وفي حروبهم ، وأوقات سرورهم ، وفي مخاطباتهم ومحاوراتهم ، ولم يفرقوا في ذلك بين الأصوات المطربة ولا بين غيرها ، وقد أنشد النبي - ﷺ - الأشعار الرقيقة المشتملة على الغزل وغيره ، كشعر كعب بن زهير والنابعة الجعدى وغيرهما ، وقد استنشد النبي - ﷺ - الشعر ؛ قال عمرو بن الشريد : أنشدت رسول الله - ﷺ - مائة قافية من قول أمية بن أبي الصلت ، كل ذلك يقول : « هَيْه هَيْه » (٦٤) . وقد كان حسان شاعر النبي - ﷺ - - يجب عنه بالشعر ويهجو قريشاً ، وأمره النبي - ﷺ - بذلك ودعا له ، فقال له : « أجب عني ، اللهم أيده بروح القدس » (٦٥) .

ومما قد وقع الاتفاق عليه غناء الحجيج ، فإنهم يدورون في البلاد بالطليل والشاهين والغناء بالأشعار الطيبة ، وكل ذلك مباح لا ينكره أحد من أهل الدين ، ولا يتعرض له أحد ، وإن كان من المتعجرفين (*) . والجواب : أننا قدمنا

(٦٤) أخرجه مسلم [١٧٦٧/٤] ، والترمذي في الشمائل كما في التحفة [١٥٠/٤] ، وابن ماجه [٣٧٥٨] ، وأحمد [٣٨٨/٤] ، وأحمد [٣٨٩] ، والبيهقي [٣٢٧/١٠] من حديث الشريد بن سويد مرفوعاً .

(٦٥) أخرجه البخاري [٢٢١/٦] ، ومسلم [٢٤٨٥] ، والنسائي [٧١٦] ، وأحمد [٢٦٩/٢] ، والبيهقي [١١٠٥] ، والحميدي [٣٣٧/١٠] ، وعبد الرزاق في مصنفه [٢٠٥/٩] ، والطبراني في الكبير [٤٠/٤ - ٤١] من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - مرفوعاً .

(*) المتعجرفين : تعجرف على القوم : تكبر وركبهم بما يكرهونه (المتكبرين) الوسيط [٥٨٥/٢] .

أن كل ما ذكره لا ننكره ، فإنه ليس موضع الخلاف غير قولهم ، ولم يفرقوا في ذلك بين الأصوات المطربة ولا غيرها ، فإنما نمنع ذلك ، وسبب المنع للأدلة المتقدمة ، ثم إن النبي - ﷺ - قد فرّق بين المطرب وغيره حيث قال لأنجشة : « رويدك سوقاً بالقوارير » (٦٦) فقد منعه من الإطراب ونص على تعليل المنع ، وإن كانت القوارير المراد بها النساء فهنا مخافة الفتنة عليهن ، فإن الغناء ينبت النفاق في القلب ، وهو رقية الزنا ، وإن كان كنى به عن الإبل فهنا مخافة إتلاف المال ، وكيف ما كان فقد منعه من الترتين المطرب الذى يؤثر فساداً ، وهو الذى منعه فى أول المسألة ، وتحصل من هذا الجواب عن حكاية الدق ، فإن ذلك العبد عصى بإتلاف مال سيده ، ولا فرق بين إتلافها بذلك أو إتلافها بالنحر بغير إذن سيده ، بل وأقول إنه لا يحل سماع مثل ذلك الحذاء ، فإنه يهلك الأموال ويتلف النفوس ويغيب العقول ، فقد زاد هذا على الخمر بإتلاف النفوس ؛ فهو أولى بالتحريم .

وأما إنشاد الأشعار فما فى ذلك منع ولا إنكار ، لكن على الوجه الصحيح ، فإن الشعر كلام حسنه حسن وقبيحه قبيح ، وأما ما ذكره من غناء الحجيح ، فالذى استجازه الناس منه إنما هو ما يجرى مجرى الحذاء والإنشاد ، وما يكون فيه ترغيب فى الحج والزهد ، وما سوى ذلك من الغناء المطرب فإنكاره حتم على كل ذى دين ومذهب ، وقد حصل الجواب ، والله الموفق للصواب .

النوع الرابع : الاستدلال بالمعنى المعقول وهو من أوجه :

الأول : أن الغناء الطيب بالألحان المطربة يستخرج من قلوب السامعين له لما كمن فيها فإذا سمعه العارف بالله والمحِبُّ له أو الشيق إلى لقاءه أو الخائف أو الراجى تحرك ما غلب على قلبه وازداد حالاً إلى حاله ووجداً إلى وجدته ، فيلزم على ذلك أن يكون مندوباً إليه ؛ لأنه يؤدى إلى تلك الأحوال السنية الشريفة ،

(٦٦) تقدم تخرجه رقم (٥٤) .

فإن منع الإجماع من كون ذلك السماع مندوباً فلا أقل من أن يكون مباحاً ،
والجواب : لا نسلم أن الغناء المطرب من حيث هو كذلك يستخرج من القلب
خيراً ، ولا يكون عنه خير ، وإنما ينبت النفاق في القلب كما شهد به الأحاديث
وأقوال السلف ، ولئن سلمنا ذلك أنه يستخرج من القلب خير ما فيه ، ولا نسلم
أن كل ما كان كذلك كان مباحاً بدليل الخمر ، فإنها تظهر ما في قلب الشارب
لها ، ومع ذلك هي محرمة ، ثم نقول إن الذي يجده أرباب القلوب عند السماع
لا يتوقف على الأصوات الطيبة والنغمات المقطعة ، بل ذلك منح من الحق وهبات
لا يتوصل إليها بشيء من المحرمات ولا المكروهات ، وقد قيل : الطرب يسمع من
صرير الباب وصوت الذباب ، وقولهم : فإذا امتنع كونه مندوباً إليه ولا أقل من
أن يكون مباحاً ، قلنا : لا نسلم ذلك ؛ إذ لا تلزم بينهما ، فإن السلب المحض
لا يوجب شيئاً ، ولا يلزم عنه شيء ، ألا ترى أنه يقال في المحذور ليس
بمندوب ، فيصدق السبب عليهما مع أن الحرام ضد الواجب ، فبطل هذا الوجه .

الوجه الثاني : أن يقال في الغناء أصوات مستطابة خارجة باختيار ،
فتكون مباحة كأصوات العنديل والطيور ، والمستطابة الألحان والأسجاع ،
وبيانه أنه لا مانع يعلم من أئمة الفتوى لسماع شيء من تلك الطيور ، فينبغي أن
لا يمنع ما يشبهها وهو الغناء ، فالأصل هو الطيور ، والفرع الغناء ، والجامع
أصوات مستطابة خارجة باختيار ، والحكم الإباحة في الجميع ، والجواب : منع
الحكم في الأصل .

وبيانه أننا لا نسلم الإجماع على إباحة سماع الطيور المطربة والمدعى مدفوع
إلى إثبات نقله ، ولئن سلمناه لكن لا نسلم مساواة الفرع للأصل في الجامع ،
وبيانه أن أصوات الغناء المطرب تنشأ عنه تلك المفاصد التي ذكرناها فيما تقدم ،
وليس شيء من تلك المفاصد في أصوات الطيور ، فإننا لم نعلل تحريم الغناء بمجرد
الاستطابة ، بل بالتطريب الذي تنشأ عنه تلك المفاصد سلمناه لكنه ينتقض
بأصوات المزامير والأوتار فإنها مطربة ، وقد حكى إجماع أهل العصر المتقدم على
تحريمها ، لا يقال هذا لا يرد ، فإننا قد تحررنا عنه بقولنا خارجة باختيار ، لأننا
نقول هو وارد لأننا نقول بموجبه في المزامير والأوتار فإنها خارجة عن الآلة باختيار

النافع والضارب ، سلمناه لكنه تحرز بوصف طردى لا مناسبة فيه ، وذلك أنه إذا حصل الإطراب المفضى إلى تلك المفاصد حكم بالتحريم مطلقاً لوجود المقتضى للتحريم ، ولا فرق بين أن يخرج من جماد أو حيوان ، فقد وضح بطلان القياس ، والله الموفق للصواب .

الوجه الثالث : أن يقال : إنشاد الشعر من غير تلحين جائز بانفراده ، وسماع الصوت الطيب جائز بانفراده ؛ فيلزم جوازهما إذا اجتماعاً ، أما إنشاد الشعر جائز لا خلاف فيه ، وأما أن الصوت مباح فيدل عليه قوله - ﷺ - لأبي موسى : « لقد أوتيت مزماراً من مزامير آل داود » (٦٧) ، وقوله : « حسنوا القرآن بأصواتكم » (٦٨) ، ونحو ذلك كثير ، وحذاء أنجشة دليل على هذا المعنى ، وإن كان حسن الصوت ، والجواب أنه يقال : لا يلزم من الحكم بجواز كل فرد

(٦٧) أخرجه البخارى [٢٤١/٦] ، ومسلم [٥٤٦/١] عبد الباقي [] ، والترمذى [٣٨٥٥] ، والدارمى [٣٤٩٨] ، والبيهقى [١٢/٣] ، [٢٣/١٠] من حديث أبى موسى الأشعرى - رضى الله عنه - مرفوعاً .

(٦٨) إسناده صحيح :

وقد جاء من طريقين عن البراء بن عازب - رضى الله عنه - :

الأول : زاذان أبى عمر عن البراء . أخرجه البخارى معلقاً [٥١٨/١٣] فتح [] ووصله الدارمى [٣٥٠١] ، واللفظ له ، وتما في الفوائد كما في الصحيحة [٧٧١] ، والحاكم [٥٧١/١] من طريق صدقة بن أبى عمران عن علقمة بن مرثد عن زاذان عن البراء - رضى الله عنه - مرفوعاً .

وإسناده حسن ، في صدقة كلام لا يضر وقد قال الذهبى فيه وكذا ابن حجر : صدوق .

الثانى : عبد الرحمن بن عوسجة عن البراء .

أخرجه أبو داود [١٤٦٨] ، والنسائى [١٧٩/٢] ، وابن ماجه [١٣٤٢] ، والدارمى [٤٧٤/٢] ، وأحمد [٢٨٣/٢] ، [٣٠٤] ، والطيالسى [١٨٨٦] ، وأبو يعلى [١٦٨٦] من طرق عن طلحة بن نافع عن عبد الرحمن بن عوسجة عن البراء مرفوعاً بلفظ [زينوا القرآن بأصواتكم] .

من أفراد الجملة على انفراده أن يكون حكم الجملة كذلك ، لأن مجمع تلك الأفراد في مسألتنا هذه هو أدعى إلى الفتنة وأفضى إلى المفسدة ، فأما الحديثان فلا حجة فيهما ؛ لأننا نقول بموجبهما ونسلم أن الصوت الطيب مباح - لاسيما بالقرآن فإنه يلحق بالمندوب - وإنما الممنوع الغناء المطرب كما تقدم ، ولم يتناوله شيء من الحديثين ، والله أعلم .

وقد حصل من مجموع ما ذكرناه من الكتاب والسنة وأقاويل سلف الأمة يقين واضح بالتحريم ، هو الراجع .

وأما القائلون بالكراهة ، فمن كان منهم مراده بالكراهة التحريم ، فقد تقدمت تمسكاتهم على ذلك ، ومن كان مراده أن الغناء مطلوب الترك منهى عنه تنزيهاً فقد يستدل على ذلك بأوجه :

أحدها : قوله - ﷺ - في حديث الجارية التي غنت عائشة « نفخ الشيطان في منخرها » (٦٩) . ووجه الاستدلال به أنه - ﷺ - أقرها على الغناء ، فكان غير ممنوع ، لكن على جهة التنزه ، وكذلك يجرى هذا المجرى قوله - ﷺ - في حديث الجارية التي نذرت أن تضرب بالدف وتغنى بين يدي النبي - ﷺ - ، ففعلت حتى دخل عمر - رضي الله عنه - فألقت الدف تحت

= وقد رواه عن طلحة جماعة منهم :
(الأعمش ، شعبة ، محمد بن طلحة ، منصور ، عنبسة بن أبي حكيم) وإسناده صحيح .

(٦٩) إسناده صحيح :

أخرجه أحمد (٤٤٩/٣) ، والنسائي في « الكبرى : كما في تحفة الأشراف » [٢٦٤/٣] ، عن مكى ثنا الجعيد عن يزيد بن حصيفة عن السائب بن يزيد أن امرأة جاءت إلى رسول الله - ﷺ - فقالت : « يا عائشة ! أتعرفين هذه ؟ » قالت : لا يأنبي الله ! فقال : « هذه قينة بني فلان ، تحبين أن تغنيك ؟ » قالت : نعم . قال : فأعطاها طبقاً فغنتها ، فقال النبي - ﷺ - : فذكره .

قلت : وهذا إسناده صحيح .

أستها^(٥) ، فقال - ﷺ - : « إن الشيطان ليخاف منك يا عمر » (٧٠) .

وثانيها : كونه - ﷺ - أعرض عن غناء الجارية في بيت عائشة - رضي الله عنها - وخمّر وجهه ، فبدل على أنه من باب سماع اللغو الذي يُعرض عنه .

وثالثها : أنهم رأوا أن حكم الغناء من المشابهات التي لا يعلمها كثير من الناس ، فينبغي أن يتقى بدليل قوله - ﷺ - : « الحلال بين والحرام بين ، وبينهما أمور متشابهات لا يعلمها كثير من الناس ، فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لعرضه ودينه ، ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام » (٧١) .

قال الشيخ - رحمه الله - : وعند إبداء محل الخلاف وظهور أدلة التحريم لم يبق للتمسك بغيره منهج قويم ، وقد نجز الغرض من مسألة الغناء فلنشرع فيما يتعلق بذلك على الولاء بعون الله تعالى وتوفيقه .

المسألة الثانية : في قراءة القرآن بالألحان :

وقد أجاز ذلك أبو حنيفة - رحمه الله - وجماعة من السلف ، وقال بجوازه الشافعي - رحمه الله - في التحرير ، وكرهه مالك - رحمه الله - وأكثر العلماء ، ولا يشك في أن موضع الخلاف في هذه المسألة إنما هو فيما إذا لم يغير التلحين لفظ القرآن بزيادة أو نقصان ، أو يهيم معناه بترديد الأصوات والتقطيعات وتكرار النغمات ، حتى لا يفهم السامع ما يقرأه القارئ ، فإن هذا مما لا يشك

(*) أستها : عَجَزَها .

(٧٠) إسناده صحيح :

أخرجه الترمذی [٣٦٩٠] ، وأحمد [٣٥٣/٣] ، والبيهقي [٧٧/١٠] من طريق الحسن بن واقد عن عبد الله بن بريدة قال سمعت بريدة يقول فذكره في حديث طويل .

قلت : وهذا إسناده صحيح .

(٧١) أخرجه البخاري [٢٢/١] ، ومسلم [٥٠/٥ - ٥١] ، وأبو داود [٣٣٢٩] ، والنسائي [٤٤٥٣] ، والترمذی [٢٢٧/١] ، وابن ماجه [٣٩٨٤] ، والدارمي [٢٤٥/٢] ، وأحمد [٢٦٩/٤] ، [٢٧٠] من طرق عن الشعبي عن النعمان بن بشير مرفوعاً .

فيه أنه يحرم ، فأما إذا سَلِمَ من تلك الأمور ، وحذى القارىء به حذو أساليب الغناء والتطريب والتحزين ، فهو الذى اختلف فيه .

فنقول إن ذلك لا يجوز لوجهين :

أحدهما : أن كيفية قراءة القرآن نقلت إلينا نقلاً متواتراً ، وليس فيها شيء مما يشبه التلحين ولا أساليب إنشاد الأشعار ، فينبغي أن لا يجوز غيرها ، وإنما قلنا ذلك لأننا قرأنا القرآن على مشايخنا - رحمهم الله - وهم العدد الكثير والجم الغفير ، ومشايخنا على مشايخهم ، وهكذا إلى العصر الكريم ، وتلقينا عنهم كيفية قراءته بالمشافهة ، فلو كان التلحين فيه مشروعاً لتعلموه من مشايخهم ولنقلوه عنهم ، كما نقلوا عنهم المد والهمز ، وما بين اللفظين والإمالة والفتح والإدغام والإظهار وكيفية إخراج الحروف على مخارجها ، فإنهم لما نقلهم الخلف عن السلف وعملوا عليه اتصل ذلك بنا ونقلناه عنهم ، وهذا مع توفر الدواعي على النقل وكثرة المتعمقين من القراء الغالين في كيفية قراءته ، ومع ذلك فلم ينقل عن أحد من قراء المشاهير ولا عن الرواة عنهم شيء من ذلك ، فدل ذلك على أن تلحين القرآن ما كان معروفاً عندهم ولا معمولاً به فيما بينهم ، فوجب أن لا يعمل به ولا يفرج عليه فإنه أمر محدث ، وكل محدث بدعة ، وكل بدعة ضلالة كما قاله - ﷺ - .

فإن قيل : هَبْكَ أن تلك الكيفية متفق عليها متواترة ، لكن لا يلزم من ذلك منع كيفية أخرى ، بل عندنا ما يدل على جواز قراءة القرآن بالألحان ، وهو أمران :

أحدهما : قوله - ﷺ - : « ما أذن الله لشيء ما أذن لنبي حسن الصوت يتغنّى بالقرآن » (٧٢) . وفي كتاب أبي داود من حديث البراء مرفوعاً :

(٧٢) أخرجه البخارى [٥٠٢٤] ، ومسلم [٧٩٢] ، وأبو داود [١٤٧٣] ، والنسائي [١٨/٢] ، وأحمد [٢٧١/٢] ، [٤٥٠] ، وابن حبان [٦٥/٢] ، والبيهقي [١٢١٧] من حديث أبي هريرة - رضى الله عنه - مرفوعاً .

« زينوا القرآن بأصواتكم » (٧٣) ، وقال لأبي موسى : « لو رأيته وأنا أسمع قراءتك البارحة ، لقد أوتيت مزمارًا من مزامير آل داود » وقال : لو علمت أنك تسمعن لي خبرته لك تحبيرًا » (٧٤) .

وروى أن ابن مغفل قال : قرأ رسول الله - ﷺ - عام الفتح في مسيره سورة الفتح على راحلته ، فرجع في قراءته . وقال - ﷺ - : « من لم يتغن من

قال البغوي - رحمه الله - : قال قومٌ معنى (التغنى) هو تحسين الصوت وتخزينه ، لأنه أوقع في النفوس وأوقع في القلوب وقيل معنى (التغنى) هو الاستغناء ، وإليه ذهب سفيان بن عيينة ، فمعناه يستغنى بالقرآن عن غيره .

(٧٣) سبق تخريجه رقم (٦٨) .

(٧٤) إسناده صحيح :

أخرجه أبو نعيم في مستخرجه كما في الإتحاف [٤٩٩/٤] ، والبيهقي في السنن الكبرى [١٢/٣] من طريق داود بن رشيد ثنا يحيى بن سعيد الأموي ثنا طلحة بن يحيى عن أبي بردة عن أبي موسى - رضي الله عنه - به .

وإسناده على شرط مسلم .

وأخرجه الحاكم [٤١٦/٣] ، وأبو نعيم في الحلية [٢٥٨/١] من طريق خالد بن نافع ثنا سعيد بن أبي بردة عن أبي موسى - رضي الله عنه - به .

قال الحاكم : صحيح الإسناد ولم يخرجاه ، ووافقه الذهبي قلت : وليس كما قالوا ، فإن فيه خالد بن نافع الأشعري وهو ضعيف .

والطرف الأول منه ، أخرجه مسلم [٥٤٦/١] عبد الباقي [دون قول أبي موسى .

وأخرجه ابن سعد في الطبقات [٨٠/٤] قال : أخبرنا يزيد بن هارون وعفان بن مسلم قالوا : حدثنا حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس بن مالك : أن أبا موسى الأشعري قام ليلة يصلي فسمع أزواج النبي - ﷺ - ، صوته - وكان حُلُو الصوت فقمين يستمعن ، فلما أصبح قيل له إن النساء كنّ يستمعن ، فقال : لو علمت لخبرتكن تحبيرًا ولشوقتكن تشويقًا .

قال الحافظ في الفتح [٩١/٩] :

إسناده على شرط مسلم .

بِالْقُرْآنِ فَلَيْسَ مِنْهُ» (٧٥) ؛ وهذه كلها أحاديث صحيحة مشهورة ، ووجه التمسك بهذه الأحاديث أنها تضمنت الحض على تحسين الصوت بقراءة القرآن والغنى به ، وقد رجّعه النبي - ﷺ - فكان ذلك مندوباً إليه ، لكننا ننزلنا عن الندية إلى الإباحة ؛ إذ لا قائل بها ، فيلزم أن يكون مباحاً .

والأمر الثاني : النظر إلى المعنى ، وهو أن قراءته بالألحان تنشط السامع وتطيب له القراءة ، فينتفى عنه الملل ، ويكون ذلك عوناً على كثرة القراءة وطول القيام بها في الصلاة ، فيكثر الأجر ، وقد يستخرج ذلك خشوعاً وبكاءً ورقة وحناناً ؛ وكل تلك أحوال مطلوبة مُرَغَّب فيها ، فيكون التلحين مندوباً إليه ، لأنه معونة على المندوب ، فإن صدد الإجماع عن الندية ، فالإباحة كما تقدم .

[الجواب عن الأمر الأول]

والجواب عن الأحاديث القول بموجها ؛ إذ ليس فيها ما يدل على محل النزاع الذى هو قراءته بالألحان . فأما قوله يتغنّى بالقرآن فمعناه : رفع صوته به وتحسينه ؛ كما فسره الصحابى متصلاً بالحديث ، فقال : يَجْهَرُ به ، وهو أعرف

(۷۵) صحیح :

قد جاء من حديث عائشة وأبي هريرة وسعد بن أبي وقاص
أولاً : حديث عائشة :

أخرجـه أبو يعلى [١٩٥/٨ - ١٩٦] ، والبزار كما فى المجموع [١٧٠/٧] من طريق عسل بن سفيان ، عن ابن أبى مليكة عن عائشة - رضى الله عنها - مرفوعاً .

وسنده ضعیف فیہ غسل بن سفیان وهو ضعیف ، قال البخاری : فیہ نظر ، قال ابن معین : ضعیف ، وقال أحمد : ليس عندی بقوی الحدیث .

ثانياً : حديث أبي هريرة :

أُخرجَه البخاري [٧٥٢٧] ، والبغوي [١٢١٨] .

ثالثاً : حدیث سعد بن أبی وقاص :

أخرجه أبو داود [١٤٦٩] ، وابن ماجة [١٣٣٧] ، وأحمد [١٧٢/١ ، ١٧٥ ، ١٧٩] ،
والحاكم [٥٦٩/١ - ٥٧٠] ، والحميدي [٧٦ - ٧٧] ، وابن حبان [١٦٦/١] من حديث
سعد بن أبي وقاص ، وإسناده صحيح .

بالمقال وأقعد بالحال وهو المعروف في اللغة ، فإنه من رفع صوته بنظم ووالى به سُمِّي غانياً ، وسُمِّي فعله ذلك غناء ، وإن لم يلحنه بتلحين الغناء المعروف عند أهل تلك الصناعة .

وأما قوله : « من لم يتغن بالقرآن فليس منا »^(٧٦) ففيه للعلماء ثلاثة أقوال :

أحدها : أن معناه يستغنى به ، يقال : تغنيت وتغانيت ، إذا استغنيت ، قاله سفيان .

وثانيها : أن معناه يجعله مكان الغناء وبدلاً منه ، فيستطيب تلاوته كما يستطيب الغناء .

وثالثها : يجهر به ويواليه كما تقدم .

وأما قوله لأبي موسى : « لقد أوتيت زمزماً من مزامير آل داود »^(٧٧) فيعنى به الصوت الحسن الطيب لا الغناء الملحن ، والمزمار والمزمو : الصوت ، ومنه سميت آلة اللهو زمزماً ، وقول أبي موسى : يحبر ، أى يحسن ، وأما ترجيعه - صلوات الله عليه - ، فلم يكن ترجيع تلحين ، فإنه - عليه السلام - ما كان يعرف الشعر ولا تلحينه ، وغاية ما يحمل عليه ترجيعه رفع صوته وتطبيب قراءته ، وكل ذلك مستحب في القراءة ، وليس مما نحن فيه ، وقد قيل : إن ترجيعه ذلك كان لأجل هز الراحلة إياه ، فكان ينضغط صوته عند حركتها فينقطع ثم يصله من حيث انقطع ، والله أعلم .

والجواب عن الأمر الثاني : أنا لا نسلم أن كل ما استخرج خشوعاً ورقة وبكاء يكون مندوباً إليه ولا مباحاً ، فإن ذلك ينتقض بالأوتار وبعض المزامير ، والندب في النياحة ، فإنها تستخرج كل ذلك ، وهى محرمة ، سلمنا ذلك لكنها تجر أيضاً إلى أمور ممنوعة كما سيأتى ، وإذا أمكن أن يحصل منها مصلحة أو

(٧٦) سبق تخريجه رقم (٧٥) .

(٧٧) سبق تخريجه .

مفسدة ، وليست إحداها راجحة منع الكل اتقاء للمفسدة وترجيحاً لجانبا ،
 فينبغى أن لا يكون التطريب بالقرآن مشروعاً ، سلّمنا أن كل ما ذكره من
 الاستدلال بالنوعين صحيح ، لكنهما إنما يفيدان غلبة الظن ، فإنها ظواهر وقياس
 غير أنهما في مقابلة المتواتر المقطوع به ، وهو ما قدمناه من أن كيفية القراءة
 المتواترة ليس فيها تلحين ولا تطريب ، ولا يكون ذلك مشروعاً فإنها زيادة على
 القدر المتواتر ، إذ لم يقرأ بها على النبي - ﷺ - ، ولا على من نقل القرآن عنه ،
 فيكون مقطوعاً بنفيها ، وبهذه الطريق قطعنا بنفى صلاة سادسة وبنفى ركعة
 رابعة في المغرب ؛ إذ قد نقل كل ذلك بالعمل المتواتر فيلزم بنفى غيره والله أعلم .

وأما الوجه الثاني من الوجهين السابقين فهو أن قراءة القرآن بالحن الشعر
 تؤدي إلى أمور ممنوعة فيكون ممنوعاً ؛

أولها : الزيادة والنقصان في القرآن ، وذلك أن التلحين لا بد فيه من تزوين
 وتمطيط ، وذلك يقتضى الزيادة في المّدات والحروف ، ولا بد فيه من تقطيع
 وتقصير ، وذلك يقتضى النقصان .

وثانيها : تشبيه القرآن بالغناء الذى هو لهُو ولعب وهزل ، وقد نزه الله
 تعالى القرآن عن كل ذلك بقوله عز وجل : ﴿ إِنَّهُ لَقَوْلُ فَصْلٍ وَمَاهُوَ
 بِالْهَزْلِ ﴾ (٧٨) .

وثالثها : تشبيهه بالشعر وقد نزهه الله عن الشعر وأحواله بقوله تعالى :
 ﴿ إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ وَمَاهُوَ بِقَوْلٍ شَاعِرٍ ﴾ (٧٩) ، وبقوله عز وجل :
 ﴿ وَمَاعَلَمْنَاهُ الشَّعْرَ ﴾ (٨٠) .

ورابعها : أنه يؤدي إلى إبهام معانيه وإعجامها على سامعيه ، فقد سمعنا
 الملحنين له ولم نعرف ما يقولون إلا بعد أن سمعنا كلمة أو كلمتين من القرآن ،

(٧٨) سورة الطارق : الآية ١٣ ، ١٤ .

(٧٩) سورة الحاقة : الآية ٤٠ ، ٤١ .

(٨٠) سورة يس : الآية ٦٩ .

فعرفنا أن الذى يغنونه قرآن ، وحاشى المميز للقراءة بالألحان أن يميز تلك القراءة الشنعاء ، ولو سمع عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - تلك القراءة مرة لعلى دماغ قارئها بالدرة^(*) ، فقد ثبت بتلك المسالك ما ذهب إليه مالك .

المسألة الثالثة : فى سماع غناء المرأة والأمرد :

جمهور من قال بإباحة السماع حكموا بتحريمه من المرأة الأجنبية على الرجال ، ومن الصبى الأمرد الحسن الوجه على الرجال والنساء ، ولا فرق بين سماع الشعر وسماع القرآن ، وهو الصحيح لما يؤدى إليه من الاطلاع على العورة ، وتهيج الشهوة وخوف الفتنة .

أما الأول فلا أن غناء المرأة عورة لا سيما إذا لحنته وقطعته ، وكذلك قراءتها ، فساغ ذلك منها كالاطلاع على محاسن جسدها ، بل الحاصل من غنائها من المفسدة أسرع من الحاصل من الاطلاع على محاسنها ، لأن السماع يؤثر فى النفس قبل رؤية الشخص ، وأما تهيج الشهوة ، وإيقاعه فى الفتنة ، فلا يشك فيه ، بل هو حاصل قطعاً ، وحاصله أن السماع غناء بهز مظنة المفاصد قطعاً ، فهو فى معنى الاطلاع على عوراتهن ، وفى معنى الخلوة بهن فيحرم سماعهن قطعاً .

ويدل على ذلك من السنة أحاديث منها ما أخرجه الترمذى عن أبى أمامة عن النبى - ﷺ - قال : « لا تبيعوا المغنيات ولا تشتروهن ولا تعلموهن ، ولا خير فى تجارة فيهن ، وثمنهن حرام » ، وفى مثل هذا أنزلت هذه الآية : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ ﴾^(٨١) الآية .

(*) الدرة : السوط يضرب به . الوسيط [٢٧٩/١] .

(٨١) إسناده ضعيف جداً :

له عن أبى أمامة طرق :

الأول : أخرجه الترمذى [١٢٨٢] ، وأحمد [٢٥٢/٥] ، [٢٦٤] ، والحميدى [٩١٠] ، وابن جرير [٦٠/٢١] ، والطبرانى فى « الكبير » [٢٣٣/٨] و٢٥١ و٢٥٣ =

٢٥٤] ، والحكيم الترمذى فى « المنهيات » ص ٥٨ ، والبيهقى | ١٤/٦ - ١٥ | ، وابن الجوزى فى العلل [١٣٠٧] ، و « تلبيس إبليس » ص : ٢٣٢ من طرق عن عبيد الله بن زحر عن على بن يزيد عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبى أمانة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد تالف . على بن يزيد هو الألهانى : متروك . والراوى عنه ابن زحر ضعيف .

وهذا الإسناد « ابن زحر عن على بن يزيد عن القاسم عن أبى أمانة » قال فيه ابن حبان فى المجروحين [٦٣-٦٢/٢] ، « إذا اجتمع فى إسناد خير عبيد الله بن زحر ، وعلى بن يزيد والقاسم أبو عبد الرحمن ، لا يكون متن ذلك الخبر إلا مما عملت أيديهم ، فلا يحل الاحتجاج بهذه الصحيفة » .

الثانى : أخرجه الطبرانى فى « الكبير » (٢١٢/٨) من طريقين عن الوليد بن الوليد ثنا ابن هوبان عن يحيى بن الحارث عن القاسم عن أبى أمانة مرفوعاً بنحوه .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، لحال الوليد بن الوليد فقد قال فيه الدارقطنى وغيره : « متروك » .

الثالث : أخرجه ابن ماجه [٢١٦٨] من طريق هاشم بن القاسم ثنا أبو جعفر الرازى عن عاصم عن أبى المهلب عن عبيد الله الأفريقى عن أبى أمانة به مرفوعاً .

وهذا سند ضعيف جداً وهو الإسناد السابق لكن أسقط منه على بن يزيد والقاسم ، فإن عبيد الله هذا هو ابن زحر وهذا الإسناد فيه علل :

١ - أبو جعفر وهو عيسى بن أبى عيسى عبد الله بن ماهان . قال ابن حجر فى التقريب (صدوق سيئ الحفظ) .

٢ - أبو المهلب : وهو مطروح بن يزيد وهو ضعيف جداً قال ابن معين : ليس بشيء . وقال أبو زرعة : ضعيف الحديث ، وقال أبو حاتم : ليس بالقوى ضعيف الحديث ، وقال النسائى : ضعيف .

٣ - وعبيد الله الأفريقى ، وهو عبيد الله بن زحر ضعيف .

٤ - الانقطاع بين عبيد الله بن زحر وأبو أمانة رحمه الله فإنه قد أرسل عنه كما قال المزى فى تهذيب الكمال .

وذكر العباس بن محمد الدورى عن عائشة -رضى الله عنها- عن النبى
-ﷺ- قال : « إن الله حَرَّمَ المغنية وبيعها وثمنها وتعليمها والاستماع
إليها » (٨٢) .

وذكر ابن شعبان عن أنس بن مالك -رضى الله عنه- قال : قال النبى
-ﷺ- : « من جلس إلى قينة يستمع منها صُب في أذنيه الآنك يوم
القيامة » (٨٣) . وذكر عن عائشة -رضى الله عنها- قالت : قال النبى

(٨٢) إسناده ضعيف :

أخرجه ابن أبى الدنيا كما فى الدر المنثور [١٥٩/٥] ومن طريقه ابن الجوزى فى
« العلل » (٢٩٩/٢) : حدثنا صالح بن عبد الله الترمذى قال : حدثنا جعفر بن سليمان عن
ليث بن أبى سليم عن عبد الرحمن بن سابط عن عائشة به مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد رجاله ثقات غير ليث بن أبى سليم فإنه ضعيف لتخليطه
واضطرابه .

ثم وقفت على إسناد آخر أخرجه العباس الدورى كما فى المحلى [٥٦/٩] من طريقين
آخرين عن جعفر بن سليمان الضبعى عن سعيد بن أبى رزين عن أخيه عن ليث به .

قال ابن حزم : « فيه ليث وهو ضعيف ، وسعيد بن أبى رزين وهو مجهول لا يدرى
من هو ، عن أخيه وما أدراك ما عن أخيه ؟ هو ما يعرف وقد سُمى ، فكيف أخوه الذى لم
يُسَمَّ » .

وقال البيهقى [١٤/٦] « ليس بمحفوظ » .

وقال الهيثمى فى المجمع [٩١/٤] « رواه الطبرانى فى الأوسط ، وفيه اثنان لم أجد من
ذكرهما ، وليث بن أبى سليم وهو مدلس » وكذا ضعفه العراقى فى « تهذيب الإحياء »
(٢٨٤/٢) فتحصل مما سبق أن الإسناد ضعيف فيه ثلاث علل : ضعف الليث ، وجهالة ابن
أبى رزين وأخيه .

(٨٣) موضوع :

أخرجه ابن حزم فى « المحلى » [٥٧/٩] من طريق ابن شعبان المصرى حدثنى إبراهيم
ابن عثمان بن سعيد نا أحمد بن الغمر بن أبى حماد بمحمص ويزيد بن عبد الصمد نا عبيد بن
هشام الحلبي نا عبد الله بن المبارك عن مالك بن أنس عن محمد بن المنكدر عن أنس بن مالك
= به مرفوعاً .

- صلى الله عليه وسلم : « من مات وعنده جارية مغنية فلا تصلوا عليه » (٨٤) . وذكر

= قال ابن حزم عقبه « هذا حديث موضوع مركب ، فضيحة ، ما عرف قط من طريق أنس ، ولا من رواية ابن المنكدر ولا من حديث مالك ، ولا من جهة ابن المبارك ، وكل من دون ابن المبارك إلى ابن شعبان مجهولون » ثم طعن على ابن شعبان طعنًا شنيعًا .

وذكره ابن الجوزي في « العلل » [٣٠٠/٢] ونقل عن أحمد قال : « هذا حديث باطل » وقال ابن العربي في « أحكام القرآن » [١٤٩٤/٣] « لا يصح » .

قلت : مدار الحديث على أنى نعيم الحلبي - عبيد بن هشام - وقد ذكره ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » (٥/١/٣) وذكر أنه روى عنه أبوه وأبو زرعة ، وقال : سئل أنى عنه فقال « صدوق » وفي « التهذيب » (٧٧-٧٦/٧) : قال أبو داود : « ثقة إلا أنه تغير في آخر أمره ، لقن أحاديث ليس لها أصل ، لقن عن ابن المبارك عن معمر عن الزهري عن أنس حديثًا منكراً » وقال النسائي : « ليس بالقوى » ، وقال أبو أحمد الحاكم : « حدث عن ابن المبارك عن مالك بن أنس أحاديث لا يتابع عليها » .

قال الشيخ عبد الله بن يوسف الجديع حفظه الله في أحاديث ذم الغناء : وهذا الحديث مما لم يتابع عليه عبيد - كما سبق في كلام الدارقطني - فالظاهر أنه مما لقنه فتلقنه ، وعلى هذا ينتزل ما حكم عليه الإمام أحمد والدارقطني وغيرهما .

وقال الشيخ الألباني في ضعيف الجامع [٥٤١٨] : موضوع .

(٨٤) موضوع :

ذكره ابن حزم في « المحلى » (٥٧/٩) من طريق ابن شعبان المالكى قال : روى هاشم ابن ناصح عن عمر بن موسى عن مكحول عن عائشة به مرفوعًا .

قال ابن حزم عقبه : « هاشم وعمر مجهولان ، ومكحول لم يلق عائشة » .

وقال في « رسالة الغناء » ص ٤٣٥ - رسائله - : « عن مكحول عن عائشة ولم يلقها قط ولا أدركها ، وفيه أيضًا من لا يعرف وهو هاشم بن ناصح ، وعمر بن موسى ، وهو أيضًا منقطع » .

قلت : ذكر الذهبي هاشم بن ناصح في « الميزان » (٢٩٠/٤) وأورد قول ابن حزم فيه « لا يعرف » وأقره ، وأما عمر بن موسى فإنه معروف بالكذب ووضع الحديث ، قال ابن العربي في « أحكام القرآن » (١٤٩٤/٣) : « لا يصح » .

أبو أحمد بن عدى عن أبي هريرة - رضى الله عنه - قال : قال النبي - ﷺ - :
« النظر إلى المغنية حرام وغناؤها حرام وثمنها كثر من الكلب : سحت ، ومن
نبت لحمه من السحت فإلى النار » (٨٥) .

قال الشيخ - رحمه الله - : هذه الأحاديث مشهورة عند المحدثين ، محتج بها
عند الفقهاء ، صحيحة المتون بشهادة القياس الذى ذكرناه لها ، وبالطريق التى
ذكرناها فى مسألة الغناء .

فإن قيل : قد سمع النبي - ﷺ - غناء الجاريتين فى بيت عائشة - رضى
الله عنها - ، وسمع غناء التى نذرت أن تضرب بين يديه - ﷺ - بالدف ،
وتغنى ، وغناء القينة التى غنت عائشة - رضى الله عنها - ؛ وهى أحاديث صحيحة
- كما تقدم - .

فكيف سمع النبي - ﷺ - المحرم وأقر عليه ؟ وكيف سمعه أبو بكر وعمر
وعلى - رضى الله عنهم ؟ - ، فهذا يدل على جواز ذلك ، وهو خلاف ما رمتم ،
وقد فهم إباحة ذلك عطاء وكان له جاريتان تلحنان بالغناء ، وكان إخوانه
يستمعون ذلك .

(٨٥) إسناده ضعيف جدًا :

أخرجه ابن عدى (٢٧١٦/٧) والطبرانى فى « الكبير » رقم (٨٧) من طريق يزيد بن
عبد الملك النوفلى عن يزيد بن خصيفة عن السائب بن يزيد عن عمر بن الخطاب - رضى الله
عنه - مرفوعًا وهذا سند ضعيف جدًا علته يزيد بن عبد الملك النوفلى قال ابن عدى بعدما
ذكر له عدة أحاديث : « له غير ما ذكرت من الحديث ، وليس بالكثير ، وعامة ما يرويه غير
محفوظ » وذكره الهيثمى فى « الجمع » (٩١/٩) وقال : « رواه الطبرانى وفيه يزيد بن
عبد الملك النوفلى ، وهو متروك ، ضعفه جمهور الأئمة ، ونقل عن ابن معين فى رواية : لا
بأس به ، وضعفه فى أخرى » .

وقال البخارى فيه : « أحاديثه شبه لا شيء » وضعفه جدًا .

وقال أبو حاتم : « ضعيف الحديث ، منكر الحديث جدًا » .

وقال النسائى : « متروك » .

وقال أبو طالب المكي : أدركنا أبا مروان القاضي وله جوار يسمعون
الثلحين أعدهن للصوفية .

والجواب من أوجه :

أحدها : أن اللواتي يسمعون غناءهن إما مملوكات أو صغار ، والعورة تختلف
بحسب اختلاف ذلك ، كما هو مفصل في كتب الفقه .

وثانيها : أن غناءهن لم يكن بنغمات مرتفعة ، ولا تلحينات مقطعة ، وإنما
ذلك منهن كالكلام ، ويدل عليه قول المغنية في غنائها : وفينا نبي يعلم ما في
غد . فإن هذا كلام ليس بشعر ، ولا يظن من لا فطنة عنده أننا إذا قلنا : صوت
المرأة عورة ، إنما نريد بذلك كلامها ، لأن ذلك غير صحيح ، فإننا نميز الكلام
مع النساء الأجانب ومحاورتهن عند الحاجة إلى ذلك ، ولا نميز لهن رفع أصواتهن
ولا تمطيطها ولا تليينها وتقطيعها ، لما في ذلك من استمالة الرجال وتحريك
الشهوات منهم ، ومن هنا لم يجوز أن تؤذن المرأة .

وثالثها : أننا لو سلمنا كل ذلك فقد يستثنى مما يكون أصله ممنوعاً بعض
صورة الحاجة إلى ذلك ، فيدخل ذلك في باب الرخص ، ألا ترى أن الاطلاع على
جسد الحرة عورة ، ومع ذلك فيجوز الاطلاع على ذلك إذا دعت إلى ذلك حاجة
شرعية ؛ كالشهادة والمداواة وغير ذلك ، وكذلك ما نحن فيه ؟ فنقول : دعت
الحاجة الشرعية إلى استثناء غنائهن وسماع الرجال له في أوقات الأعياد وقدم
الغائب من الغزو ، وتقتصر الإباحة على تلك المواضع من أمن الفتنة ولا يتعدها ،
والله أعلم .

وأما المغنية التي غنت عائشة - رضي الله عنها - فليس فيه ما يدل على أن
النبي - ﷺ - سمع ذلك ، وقد أعرض - ﷺ - عن غناء الجاريتين وخمّر
وجهه ، كما ثبت في الصحيح ، والظاهر من حاله أنه فعل كذلك هنا في هذه
الحالة ، لا أن أقل درجات غنائها أن يكون من اللغو الذي يُعرض عنه ، وأما
سماع عائشة - رضي الله عنها - لغنائها فيجوز ؛ لأن صوت المرأة لا يكون عورة
إلا بالنسبة إلى الرجال لا إلى النساء ، فيجوز أن تسمع المرأة صوت المرأة ، كما

يجوز أن تطلع من جسدها على مالا يجوز أن يطلع الرجال عليه .

ورابعها : أن تلك المواضع أمنت فيها الفتنة ، فجاز للنساء فيها رفع أصواتهن كالخلوة بذات المحرم ، وبيانه أن النبي - ﷺ - ومن كان بحضرته إذ ذاك أمنت منهم الفتنة ، ولم يحصل لهم بسماع ذلك مفسدة ، فأبيح ذلك لهم ، ولا يتنزل في ذلك غيرهم منزلتهم بوجه ، للفرق بينهم وبين غيرهم ، فإنهم هم الخلفاء الراشدون والهادة المهتدون ، ولأن حضرة النبي - ﷺ - لا يليق بها منكر ولا مفسدة ، فإنه لا يسكت عنه ولا يقر عليه فثبت ما رماه ، والحمد للإله وكل ما ذكرناه إنما هو في صوت الأجنبية ، فأما الزوجة والسرية فلا عورة بينهما وبين الزوج والسيد .

وكل ما يقدر في حق الأجنبية يجرى مثله في حق الأمرد الحسن الصورة والوجه ، فإن سماعه والنظر إليه مظنة المفسدة ، بل والفتنة به أعظم والبلية به أشد ، لأن الإنسان إذا ابتلى بامرأة فقد يكون له طريق يتوصل به إليها ، وهو النكاح والتسرى ، بخلاف الأمرد فإنه لا طريق إلى التوصل إليه ، فيقع في الحرام الموجب للرجم بالحجارة في الدنيا ، والحشر مع قوم لوط في الآخرة ، وقد روى أبو الفرج بن الجوزي أحاديث أسندها إلى أنس بن مالك وأبي هريرة - رضي الله عنهما - أن النبي - ﷺ - نهى عن النظر إلى الأمرد ، وقال : « إن له فتنة أشد من فتنة العذاري » (٨٦) ؛ وقال : دخل على النبي - ﷺ - غلام أمرد حسن

(٨٦) موضوع :

أخرجه ابن عدى في الكامل (٦٦/٥) ، وابن الجوزي في العلل (٧٧٠/٢) من طريق عمر بن عمرو الطحان نا سفيان الثوري عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً .

وهذا موضوع فيه عمر بن عمرو الطحان .

قال ابن عدى : حدث بالبواطيل عن الثقات .

وقال أيضاً : هذا باطل موضوع على سفيان الثوري بهذا الإسناد لم يروه غير عمر بن عمرو هذا .

وقال الشوكاني في الفوائد [٢٠٦] : موضوع .

الوجه ، فأجلسه خلف ظهره . وروى عن جماعة من السلف - كعمر والحسن وأحمد بن حنبل - النهى عن ذلك والتحذير منه لما يخاف من فتنته كما ذكرناه .

وأما الجواب عن جاريتى عطاء ، فلعل ذلك لا يصح عنه ، ولو صح فهو محجوج بالأدلة المتقدمة ، ولا يلتفت إلى قوله ، وأما القاضى أبو مروان ، فإن صح ذلك عنه فهو أحد من ينكر عليه ولا يلتفت إليه ، وكيف وقد قال الشافعى -رضى الله عنه-: صاحب الجارية إذا جمع الناس لسماعها فهو سفيه ترد شهادته ، ثم غلظ القول فيه ، وقال أصحابه : غناء المرأة الأجنبية حرام ، كانت حرة أو أمة ، وأما الصوفية الذين سمعوا غناء أولئك القينات فهم قوم صفوا عن الصفاء وتلطخوا بالردائل والجفاء ، واستحوذ عليهم الشيطان وغلبة الأهواء ، وكيف ينسب أمثال هؤلاء إلى أهل التحقيق من الصوفية ، - وطريق القوم مبنى على أصلين :

أحدهما : الأخذ من كل عمل دينى بالأشد ، ومن كل خلق سنى بالأشد .
وثانيهما : الأخذ بالورع والاحتياط والخروج عن الخلاف والاتساع في المباح والانبساط ، وأقل درجات هذه المسألة أن تكون من التشابهات التى يتقياها أهل التقوى والديانات فهؤلاء بمعزل عن الطريق ، والله ولى التوفيق .

المسألة الرابعة فى حكم سماعات آلات اللهو :

أما المزامير والأوتار والكوبة - وهو طبل طويل ضيق الوسط ، ذو رأسين - فيضربه الخنايث ، فلا يختلف فى تحريم سماعه ، ولم أسمع عن أحد ممن يعتبر قوله من السلف وأئمة الخلف من يبيح ذلك ، وكيف لا يحرم سماع ذلك وهو شعار أهل الخمر والفسوق ومهيج للشهوات والفساد والمجون ؟ وما كان كذلك لم يشك فى تحريمه ولا فى تفسير فاعله وتأثيره ، وفى معنى المزامير شبابة العراق ومصر ، بل هى من أعلى المزامير ، وكل ما لأجله حرمت المزامير هو موجود فى الشبابة المذكورة وزيادة ، فتكون أولى بالتحريم ، ولا يعترض على هذا بحديث ابن عمر -رضى الله عنه- الذى خرجه أبو داود وغيره عن نافع قال : سمع ابن

عمر - رضي الله عنه - مزمارًا فوضع أصبعيه في أذنيه ونأى عن الطريق ، وقال :
يا نافع هل تسمع شيئًا ؟

قال : فقلت : لا ، قال : فرفع إصبعيه عن أذنيه ، وقال : كنت مع
رسول الله - ﷺ - فسمع مثل هذا ، فصنع مثل هذا (٨٧) .

(٨٧) إسناده صحيح :

أخرجه أبو داود [٤٩٢٤] ، وأحمد [٤٤٣٥] ، ٤٩٦٥ / شاكراً ، وابن حبان [٢٠١٣/موارد] والآجری فی « تحريم النرد » [٦٤] ، وأبو نعيم في « الحلية » [١٢٩/٦] ،
والبيهقي [٢٢٢/١٠] ، وابن الجوزي في « تلبیس إبليس » [ص ٢٣٢] من طرق عن سعيد
ابن عبد العزيز عن سليمان بن سليمان عن موسى عن نافع مولى ابن عمر أن ابن عمر سمع صوت زمارة
راع ، فوضع أصبعيه في أذنيه ، وعدل راحلته عن الطريق ، وهو يقول : يا نافع أسمع ؟
فأقول : نعم ، فيمضي ، حتى قلت : لا فوضع يديه وأعاد راحلته إلى الطريق ، وقال :
فذكره .

قال أبو علي اللؤلؤي : سمعت أبا داود يقول : « هذا حديث منكر » .

وهذا إسناده حسن من أجل سليمان بن موسى فإنه ثقة ولكن فيه بعض اللين ، ولم
ينفرد به وإنما تابعه آخران :

الأول : مطعم بن المقدم قال : حدثنا نافع قال : كنت ردف ابن عمر ، فذكر
نحوه .

أخرجه أبو داود [٤٩٢٥] ، والطبرانی في « الصغير » [١٣/١] ، والآجری [٦٥] ،
والبيهقي [٢٢٢/١٠] من طريق محمود بن خالد حدثنا أبي حدثنا مطعم به .

قلت : قال الشيخ عبد الله بن يوسف في المرجع السابق محمود بن خالد ثقة ، وأبوه
خالد هو ابن يزيد السلمی الأزرق مستور الحال ذكره ابن حبان في « الثقات » ومثله يعتبر
به ، ومطعم بن المقدم شامئ ثقة وقد وقع التصريح بالتحديث في جميع الإسناد فهو إسناده
صالح في المتابعات .

الثاني : ميمون بن مهران عن نافع قال : كنا مع ابن عمر فسمع صوت زامر ، فذكر
=

ووجه الاعتراض به على ما قلناه أن ابن عمر -رضي الله عنه- لم ينكر على نافع ولا على الزامر ، وكذلك النبي -ﷺ- لم ينكر على الزامر ، فدل ذلك على الإباحة ، وهو نقيض ما حكمتم به من تحريم الشبابة والزمر ، لأننا نجيب أولاً عنه بأن هذا الحديث ليس بصحيح ؛ لأن أبا داود قال فيه : إنه منكر ، ونحن سلمنا صحته ، لكن لا نسلم أن تلك المزامير كانت مثل المزامير الذي يتخذها أهل هذا الشأن ولا مثل الشبابة ، ويدل على ذلك أن في بعض طرقه زمارة راع ، ومعلوم أن زمر الرعاة في القصب ، وزمر الأصاغر ليس كمن جعله صنعة واعتاده وتأنق فيه وفي طرائقه ، حتى قد اخترعوا فيها طرائق ونغمات تكسب السامع سكرات ، وتحركه إلى الشهوات ، وأما زمارة الراعي والصغير فشئ لا يعجب غيرهم ولا يصغى إليه سواهم ، ومع ذلك فنزه النبي -ﷺ- سمعه عن ذلك ، فإنه من سماع اللغو الذي يعرض عنه ، وهذا كما أعرض النبي -ﷺ- عن غناء الجاريتين وخمر وجهه وصرفه عنهما ، والله أعلم .

وقد جاءت أحاديث كثيرة بأسانيد مشهورة تدل على تحريم آلات اللهو لا تنكرها قلوب العلماء ولا تقشعر منها جلود الفضلاء ، بل تقبلها عقولهم وتلين لها جلودهم ، وكذلك لم يزالوا يستدلون بمتونها وينقلونها بأسانيدها ، فلنذكرها ، فإنها مؤيدة لما ذكرناه ، والمؤيد الإله ، فمنها ما رواه فرج بن فضالة عن على -رضي الله عنه- قال : قال النبي -ﷺ- : « إذا عملت أمتي خمس عشرة

= أخرجه أبو داود [٤٩٢٦] ومن طريقه البيهقي [٢٢٢/١٠] قال : حدثنا أحمد بن إبراهيم حدثنا عبد الله بن جعفر الرقي . قال : حدثنا أبو المليح عن ميمون به .

وهذا إسناد رجاله ثقات كلهم واسم أبي المليح الحسن بن عمر الرقي . فإسناده صحيح وهذه متابعة قوية لرواية سليمان بن موسى فهذا صح الحديث والحمد لله رب العالمين أما قول أبي داود « منكر » .

فقال شرف الحق في « عون المعبود » [٤٣٤/٤] : متعقباً قول أبي داود « هكذا قاله أبو داود ، ولا يعلم وجه النكارة ، فإن هذا الحديث رواه كلهم ثقات ، وليس بمخالف لرواية أوثق الناس » .

خصلة حل بها البلاء» فذكر فيهن : « إذا اتخذوا القينات والمعازف » (٨٨) ، وقد تقدم أن الترمذى ذكره ، وقال فيه : حديث حسن ، ومنها ما ذكره أبو أحمد بن عدى عن صفوان بن أمية قال : كنا جلوساً عند النبي - ﷺ - فجاء عمرو بن قرّة فقال : يا رسول الله كتبت على الشقوة ، ولا أراى أرزق إلا بدى ، فأذن لى فى الغناء من غير فاحشة ، فقال النبي - ﷺ - : « لا آذن لك ولا كرامة ، ولقد كذبت يا عدو الله ، لقد رزقك الله طيباً فاخترت ما حرّم الله عليك من رزقه ، وكان ما أحل الله لك من حلال أولى بك لو كنت تقدمت إليك لنكلت بك ، قم وتب إلى الله ، أما والله لئن عدت بعد التقدمة لضربتك ضرباً وجميعاً ، وجعلت رأسك مثله ، ونفيتك عن أهلك وأحلت سلبك لفتيان المدينة » ، فقام عمرو بن قرّة وبه من الخزى والشر مالا يعلمه إلا الله تعالى ، فقال النبي - ﷺ - : « هم العصاية ، من مات منهم بغير توبة حشره الله يوم القيامة مخنثاً عرياناً ، كلما قام صرع » (٨٩) وذكر أبو محمد بن حزم من حديث أبى هريرة - رضى الله عنه - عن النبي - ﷺ - قال : « يمسح قوم من أمتى فى آخر الزمان قردة وخنازير ، اتخذوا القينات والمعازف والدفوف ، ويشربون هذه الأشربة » (٩٠) وذكر أبو بكر البزاز من حديث ابن عباس - رضى الله عنه -

(٨٨) سبق تخريجه رقم (٣٥) .

(٨٩) موضوع :

أخرجه ابن ماجة [٢٦١٣] ، وابن عدى [١٩٩/٧] ، والحكيم الترمذى فى « المنهيات » ص ٨٩ ، والطبرانى فى « الكبير » [٦٠/٨ - ٦١] من طريق يحيى بن العلاء حدثنى بشر بن سمير أنه سمع مكحولاً يقول : حدثنا يزيد بن عبد الله عن صفوان بن أمية مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع المتهم به أحد المذكورين يحيى بن العلاء ، أو بشر بن نمير ، فإنهما متروكان وقد نسباً إلى الكذب ووضع الحديث .

(٩٠) إسناده حسن لغيره

أخرجه ابن أبى الدنيا فى « ذم الملاحى » (ق/١٥٣/ب) وابن حزم فى المحلى [٧٠٧/٩] من طريق سليمان بن سالم أبو داود قال : حدثنا حسان بن أبى سنان عن رجل عن أبى هريرة مرفوعاً .

.....
= تنبيه : وقع في المحلى سليم بن سالم والصواب سليمان ذكره البخارى في « التاريخ الكبير » [١٨٢/٢] وفي « الصغير » [١٩٩/٢] وساق له عن على بن زيد عن الحسن : رأيت علياً والزبير التزاما ورأيت عثمان وعلياً التزاما .
وقال : « لا يتابع عليه » .

قال الشيخ عبدالله بن يوسف في المرجع السابق : لا يطعن بهذا على سليمان من أجل أن شيخه فيه ضعيف ، وهو على بن زيد بن جدعان ، فالحمل عليه أولى . وسليمان هذا ذكره ابن حبان في « الثقات » - كما في « اللسان » (٩٢/٣-٩٣) ، وذكره ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » [١٢٠/١/٢] ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، فهو مستور الحال ، يصلح حديثه في الشواهد والمتابعات وأما شيخه حسان بن أبي سنان لا ينزل حديثه إن شاء الله عن الحسن في المتابعات والشواهد ، ولخص حاله الحافظ ابن حجر في التقريب بقوله « صدوق عابد » .

وهناك علة أخرى في الإسناد وهى جهالة الرجل المبهم .

ولكن للحديث شواهد يصير بها حسناً إن شاء الله تعالى : الأول : حديث عائشة .
أخرجه ابن أبي الدنيا [ق ١٥٣ / أ] قال : حدثني الحسن بن محبوب قال : حدثنا أبو النضر بن هاشم بن القاسم قال : حدثنا أبو معشر عن محمد بن المنكدر عن عائشة - رضى الله عنها - قالت : قال رسول الله - ﷺ - :
« يكون في أمتي خسف ومسح وقذف » قالت عائشة : يا رسول الله ! وهم يقولون : لا إله إلا الله ؟ قال : « وإذا ظهرت القيان ، وظهر الربا ، وشربت الخمر ، وليس الحرير ، كان ذا عند ذا » .

قلت : أي الشيخ عبدالله وهذا إسناد ليست له علة غير أبي معشر ، فإن رواه سواه ثقات غير الحسن بن محبوب ، فإنه صدوق لا بأس به .

وأبو معشر اسمه نجيع بن عبدالرحمن السندى ، مدنى ضعيف ، ليس بالقوى ، اختلط بآخره ، يعتبر بحديثه ولا يحتج به .

الثاني : عن عمران بن حصين قال : قال رسول الله - ﷺ - .

« يكون في أمتي قذف ومسح وخسف » قيل : يا رسول الله ! ومتى ذلك ؟ قال :
= « إذا ظهرت المعازف ، وكثرت القينات ، وشربت الخمر » .

عن النبي - ﷺ - أنه حَرَّمَ الخمر والميسر والميتة والكوبة (٩١) - وهي الطبل .
وذكر أبو داود عن الوليد بن عبدة عن عبد الله بن عمرو أن النبي - ﷺ - نهى
عن الخمر والميسر والكوبة والغبراء (٩٢) .

= أخرجه الترمذى [٢٢١٢] من طريق عبد الله بن عبد القدوس قال : حدثنى الأعمش
عن هلال بن يساف عن عمران بن حصين مرفوعاً فذكره .

قال الترمذى : « وقد روى هذا الحديث عن الأعمش عن عبد الرحمن بن سابط عن
النبي - ﷺ - مرسل ، وهذا حديث غريب » .

وفيه : عبد الله بن عبد القدوس ، فإنه ضعفه غير واحد من الأئمة ، وقال البخارى :
(هو فى الأصل صدوق ، إلا أنه يروى عن أقوام ضعاف) .

وقال فيه ابن حجر كما فى التقريب : صدوق روى بالرفض ، وكان أيضاً يخطئ ،
وعلى كل فالإسناد صالح فى الشواهد والمتابعات .

فالحديث حسن بهذه الشواهد إن شاء الله تعالى .

(٩١) إسناده صحيح :

أخرجه أبو داود [٣٦٩٦] ، وأحمد [٢٤٧٦] ، والبزار [٢٩١٣/كشف] ، والبيهقى
[٢٢١/١٠] من طريق سفيان عن على بن بزيمة حدثنى قيس بن حبنز عن ابن عباس - رضى
الله عنه - مرفوعاً .

قلت : وإسناده صحيح رجاله كلهم ثقات .

قلت : وقد تابع علياً عبد الكريم الجزرى .

أخرجه أحمد [٢٦٢٥ و ٣٢٧٤] ، وفى الأشربة رقم [١٤] ، والبيهقى [٢٢١/١٠]
من طريق عبيد الله بن عمرو عن عبد الكريم عن قيس بن حبنز عن ابن عباس عن رسول الله
- ﷺ - قال : « إن الله حَرَّمَ عليكم الخمر والميسر والكوبة » وقال : « كل مسكر
حرام » .

قلت : وهذه متابعة قوية عبد الكريم ثقة مشهور والإسناد إليه صحيح .

(٩٢) إسناده ضعيف وهو صحيح :

أخرجه أبو داود [٣٦٨٥] ، ويعقوب بن سفيان فى « المعرفة » [٥١٨/٢] ، والبيهقى =

وروى أبو بكر بن أبي شيبة من حديث قيس بن سعد بن عبادة أن النبي ﷺ - قال : « إن ربي حرم الخمر والكوبة والغيراء » (٩٣) . ومما رواه الثقة عن عمر بن عبيد الله الأموي قال : كتب عمر بن عبد العزيز إلى مؤدب ولده : ليكن أول ما تعتقدون من الأدب بغض الملاحى التى بدأها من الشيطان ، وعاقبتها سخط الرحمن ، فإنه بلغنى عن الثقات من حملة العلم أن حضور المعازف والملاحى واستماع الأغانى ، واللهج بها ينبت النفاق فى القلب كما ينبت العشب الماء ، ولعمري إن توقى ذلك لترك حضور تلك المواطن أيسر على ذى الذهن من الثبوت على النفاق فى قلبه .

= [٢٢١/١٠] من طريق محمد بن إسحاق عن يزيد بن أبى حبيب عن الوليد بن عبدة عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً به .

وهذا سند ضعيف محمد بن إسحاق مدلس وقد عنعنه وقد تابعه عبد الحميد بن جعفر .

أخرجه أحمد [٦٥٩١] ، ويعقوب بن سفيان فى المعرفة [٥١٩/٢] ، والبيهقى [٢٢٢/١٠] من طريق عبد الحميد بن جعفر حدثنا يزيد بن أبى حبيب عن عمرو بن الوليد به وإسناده صحيح .

وتابعه أيضاً ابن لهيعة .

أخرجه أحمد [٦٤٧٨/٦] ، وفى الأشربة [٢٠٨ و ٢٢٧] ، وابن لهيعة سىء الحفظ .

وله شاهد تقدم برقم ٩١ عن عبد الله بن عباس - رضى الله عنه - .

(٩٣) إسناده لين وهو صحيح :

أخرجه أحمد فى « الأشربة » [٢٧] ، وابن أبى شيبة [١٩٧/٨] ، والطبرانى فى « الكبير » [٣٥٢/١٨] ، والبيهقى [٢٢٢/١٠] من طريقين عن يحيى بن أيوب عن عبيد الله بن زحر عن بكر بن سودة عن قيس بن مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناده لين ، لكنه لا بأس به فى المتابعات ، عبيد الله بن زحر صدوق فيه ضعف .

وللحديث شواهد تقدمت برقم ٩١ ، ٩٢ يصحح بها إن شاء الله تعالى .

قال الشيخ - رحمه الله - : وقد تضمنت هذه الأحاديث تحريم المعازف والدفوف مطلقاً ، وقد جاءت أحاديث مشهورة تدل على إباحة الدف لكن في النكاح وفي أوقات السرور الذى ذكرناه قبل ، ومن ذلك ما خرّجه النسائي عن محمد بن الحاجب الجهمي قال : قال رسول الله - ﷺ - : « فصل ما بين الحلال والحرام الدف والصوت في النكاح »^(٩٤) خرّجه الترمذى وقال فيه : حديث حسن وغيره يصححه . وخرّج الترمذى عن عائشة - رضى الله عنها - قالت : قال النبي - ﷺ - : « أعلنوا النكاح واجعلوه في المساجد واضربوا عليه بالدفوف »^(٩٥) .

(٩٤) إسناده حسن :

أخرجه النسائي [٣٣٦٩] ، والترمذى [١٠٨٨] ، وابن ماجه [٨٩٦] ، وأحمد [٤١٨/٣] ، [٢٥٩/٤] ، والحاكم [١٨٤/٢] ، والطبراني [٢٤٢/١٩] ، والبيهقى [٢٨٩/٧] ، والبغوى [٢٦٣/٤] ، [٤٨/٩] من طرق عن أبى بلج نا محمد بن حاطب - رضى الله عنه - مرفوعاً .

وقال الترمذى : حديث حسن ، وأبو بلج اسمه يحيى بن أبى سليم ويقال ابن سليم أيضاً ، ومحمد بن حاطب قد رأى النبي - ﷺ - وهو غلام صغير .

وقال الحاكم : صحيح الإسناد ووافقه الذهبى .

قال الشيخ الألبانى فى الإرواء [١٩٩٤] :

ويترجح عندى أنه حسن فقط كما قال الترمذى لأن أبى بلج هذا تكلم فيه بعضهم ، وذكر له الذهبى فى ترجمته من « الميزان » بعض المنكرات ، وقال الحافظ فى التقریب : « صدوق ربما أخطأ » اهـ .

قال الإمام البغوى رحمه الله فى شرح السنة [٤٨/٩] : قوله : الصوت : فبعض الناس يذهب به إلى السماع وهذا خطأ ، إنما معناه الإعلان بالنكاح ، واضطراب الصوت به ، والذكر فى الناس ، كما يقال فلان قد ذهب صوته فى الناس .

(٩٥) إسناده ضعيف بهذا التمام :

أخرجه الترمذى [١٠٨٩] ، والبيهقى [٢٩٠/٧] من طريق عيسى ابن ميمون الأنصارى عن القاسم بن محمد عن عائشة مرفوعاً .

وذكر العقيلي من حديث معاذ بن جبل أنه شهد ملاك رجل من الأنصار مع رسول الله - ﷺ - ، فخطب - ﷺ - وأنكح الأنصارى ، وقال : « على الألفة والخير والطائر الميمون ، دقفوا على رأس صاحبكم »^(٩٦) قدف عليه . في إسناده بشر بن إبراهيم وهو ضعيف .

= وقال الترمذى :

« حديث غريب حسن » وعيسى بن ميمون الأنصارى يضعف في الحديث .

وقال البيهقى :

« عيسى بن ميمون ضعيف » وكذا قال ابن حجر في التقريب وروى ابن أبى حاتم في « الجرح والتعديل » [٣٤/٧] عن عبدالرحمن بن مهدي قال :

« استعدت على عيسى بن ميمون في هذه الأحاديث عن القاسم بن محمد في النكاح وغيره فقال : لا أعود وعن ابن معين قال :

« عيسى بن ميمون صاحب القاسم عن عائشة ليس بشيء » .

وعن أبى حاتم قال : « هو متروك الحديث » .

قلت : وقد تابعه ربيعة بن أبى عبدالرحمن عن القاسم بن محمد به دون قوله : « واجعلوه في المساجد » .

أخرجه ابن ماجه [١٨٩٥] ، والبيهقى [٢٩/٧] ، وأبو نعيم في الحلية [٢٦٥/٣] من طريق خالد بن إلياس عن ربيعة به .

وقال أبو نعيم :

« تفرد به خالد بن إلياس » قال البيهقى وقال في الزوائد : هو ضعيف .

أما الجملة الأولى منه - أعنى أعلنوا النكاح - فقد صحت من حديث عبدالله بن الزبير - رضي الله عنه - .

(٩٦) موضوع :

أخرجه العقيلي في « الضعفاء » [١٤٢/١] ومن طريقه ابن الجوزى في الموضوعات [٢٦٥/٢] ، والطبراني في الأوسط كما في الجمع [٢٩٠/٤] من طريق بشر بن إبراهيم قال : حدثنا الأوزاعي عن مكحول ، عن عروة بن الزبير عن عائشة ، قال حدثني معاذ بن جبل فذكره .

وفي البخارى عن خالد بن ذكوان قال : قالت الربيع بنت معوذ : جاء
النبي - ﷺ - فدخل حين بُني على فراش - كمجلسك منى - فجعل
جويزات يضربن بالدف ويندبن من قتل من آبائى يوم أحد . الحديث ، وقد
تقدم .

فهذه الأحاديث تقتضى تخصيص الدف بالإباحة ، لكن فى العرس
والأعياد ، وعند القدوم من الغزو كما جاءت تلك الأحاديث ، وهذه الأوقات
مستثنيات من المنع المطلق وتقتصر الإباحة عليها بالدين خاصة ، وهو الذى يشيبه
الغربال ، وقد جاء مسمى به فى بعض الروايات ، وقال : « اعلنوا النكاح
واضربوا عليه بالغربال »^(٩٧) ولا يلحق الطارات ذات الصلاصل والجلجل ، لما

= وآفته بشر بن إبراهيم الأنصارى وضاع كذاب وضع الأباطيل عن الشيوخ الثقات ،
قال ابن حبان [١٨٩/١] لا يحل ذكره فى الكتب إلا على سبيل القدح فيه .

وقال ابن الجوزى : فيه بشر بن إبراهيم وهو المتهم به ، وقال العقيلي : لا يتابع على
هذا الحديث ، وقد روى عن الأوزاعى أحاديث موضوعة لا يتابع عليها .

وقال ابن عدى : وهو عندى ممن يضع الحديث على الثقة .

وقال الذهبى بعدما ساق هذا الحديث : هكذا فليكن الكذب ، وقد رواه حازم مولى
بنى هاشم مجهول عن لماسة ومن لماسة عن ثور عن خالد بن معدان عن معاذ .

قلت : يشير الذهبى إلى ما أخرجه الطبرانى فى « الكبير » [٩٧/٢٠-٩٨] ، والبيهقى
[٢٨٨/٧] ، وابن الجوزى فى الموضوعات [٢٦٥/٢ - ٢٦٦] من طريق حازم مولى بنى
هاشم عن لماسة عن ثور بن يزيد عن خالد بن معدان عن معاذ بن جبل مرفوعاً بنحوه .

وفيه علة ثانية : وهى أن خالد بن معدان لم يسمع من معاذ كما قال ابن أبى حاتم فى
المراسيل [٥٠] وقد قال البيهقى عقبه وقد روى بإسناد آخر مجهول عن عروة عن عائشة
- رضى الله عنها - عن معاذ بن جبل - يشير إلى الطريق الأول - ولا يثبت فى هذا الباب
شئ والله أعلم .

(٩٧) إسناده ضعيف جداً :

أخرجه ابن ماجة [١٨٩٥] ، والبيهقى [٢٩٠/٧] من طريق عيسى بن يونس عن خالد
ابن إلياس عن ربيعة بن أبى عبد الرحمن عن القاسم عنها .
=

فيها من زيادة الإطراب والصولة ، والدف لا إطراب فيه ولا صولة ، وإنما المقصود به الإعلان والتسميع ، ويجرى مجرى الطبل الذى يضرب به عند جهاد العدو ، فإن المقصود به الترهيب والإسماع ، وأيضاً فإن الطارات المذكورة مما جرت عادة المخانيث والفساق والمجان لاستعمالها ، وتحرم كالمزامير والأوتار ، كما تقدم ، وأما الطقطقة بالقضيب وما فى ذلك لدى دين نصيب ، وقد قال الشافعى - رضى الله عنه - : هو مما أحدثته الزنادقة يشغلون به عن القرآن ، وهذا يدل على أنه أمر محدث فى الدين ، وكل محدث بدعة ، وكل بدعة ضلالة .

وأما التصفيق باليدين فكثيره مكروه ؛ إذ ذاك من أفعال النسوان والسفلة والصبيان ، ثم هو تضييع الزمان بضروب الهذيان ، وحق العاقل أن يكون عارفاً بزمانه مبتلاً على شأنه .

المسألة الخامسة فى الرقص :

لا يخفى على من له عقل - ولو أدنى مسكة - إذا تأمل بأدنى فكرة أن الرقص بالحركات الموزونات على ألحان الغناء والإيقاعات وتقطيع المزامير والطارات من أفعال أهل المجون والبطالات ، وأن ذلك لا يليق بالعقلاء ، ولا يناسب أحوال الفضلاء ، ولذلك قال الجنيد : الرقص نقص ، وقال الغزالي : الرقص حماقة بين الكتفين لا تزول إلا باللعب .

= وقال البيهقى : خالد ضعيف .

قلت : خالد بن إلياس قال عنه فى التقريب : متروك الحديث وقد رواه الترمذى [١٠٨٩] ، والبيهقى [٢٩/٧] عن عيسى بن ميمون الأنصارى عن القاسم بن محمد وزاد « واجعلوه فى المساجد » .

وقد قال الألبانى : إن هذه الزيادة منكورة .

أما الجملة الأولى أعنى قوله : أعلنوا النكاح فقد صحت من حديث عبد الله بن الزبير مرفوعاً .

وذلك أن العقلاء بما هم كذلك ينزهون أنفسهم عن مشابهة السفلة وعن مشاكلة الصبيان والنسوان وعن الاتسام بسممة المخانيث أهل الفسوق والعصيان ، ومن الذى يرضى لنفسه بذلك أو يدخل فى شئ مما هنالك ؟ كلا والله لا يرضى بذلك عاقل ولا يتعاطاه فاضل ، ثم أى فائدة تحصل منه فى الدنيا ؟ أو أى ثواب يترتب عليه فى الآخرة ؟ وإذا عرى عن ذلك تحقق أنه عبث وهوى ، وإذا لم يلق ذلك بالعقلاء فكيف يليق بالمتدينين والأولياء ؟(*) .

واستدلوا على ذلك بقصة كعب بن زهير ، وذلك أنه جاء للنبي - ﷺ - فأنشده قصيده الذى فيه :

بانت سعاد فقلبي اليوم متبول
ومضى فى القصيدة إلى أن قال :

إن الرسول لسيف يستضاء به مهتد من سيوف الله مسلول
فرمى له رسول الله - ﷺ - بردة كانت عليه ، وهذه البردة هى البردة اليمانية التى يتداولها الخلفاء حتى اليوم .

قال الشيخ - رحمه الله - : وهذا لا يخفى جوازه ، إذا كان المعطى فى عقله وحسنت فى ذلك نيته ، وأما لو غاب بوجده ، بحيث لا يشعر بما يصدر عنه ، لم يجوز ذلك ، فإنه كالمغمى عليه والسكران ، وشرطه أيضاً أن يكون ذلك السماع جائزاً ولم تصحبه آلة اللهو ، ولا كان القوال من أهل الفسق والخناء ، كالمشتهرين بالغناء والمخنثين المعروفين بالفحشاء ، فإن أولئك تحرم مجالستهم ومخالطتهم والسماع منهم ، فإنهم من أهل المناكير والفساد ، فيجب التغير عليهم والإنكار لفعالهم ، والبغض لهم إلى أن يتوبوا عن تلك الأحوال التى يعرفون بها ، ولا يداخلون ، ولا يجالسون ولا يؤاكلون بوجه ، ولا يعطون شيئاً لأنهم يستعينون بذلك على معاصيهم ، فيكون معطيهم شيئاً من الأشياء معيناً لهم على الإثم والفحشاء ، وقد قال العلي الأعلى المنان : ﴿ **أَوْعَاوُوا عَلَى الْبِرِّ وَالنَّقْوَى وَلَا**

(*) يبدو أن بالخطوطة سقط بعد هذه العبارة ، وأن ماولىها مسألة أخرى .

نَعَاوُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ ﴿٩٨﴾ ، وقال العزيز الجبار : ﴿ وَلَا تَزْكُتُوا إِلَى
الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ ﴾ ﴿٩٩﴾ ، وقال النبي الأُمي : « لا تصاحب إلا
مؤمنًا ، ولا يأكل طعامك إلا تقي » ﴿١٠٠﴾ .

وقد بلغنا عن بعض مشايخ هذا العصر ، وهو لعمري من أحسن الناس
سميًا ووقارًا وأبهة قبل حضوره السماع ، فإذا حضر رقص على طارات هؤلاء
العشاق وشباباتهم إلى آل يطيب فيمرغ خديه وشيئته الحسنة عند أقدام هؤلاء
المناحيس من المغنين والمخنثين ، ويخلع كل ما عليه فيدفعه لهم ؛ فمثل هذا الإعطاء
وهذه المحاضر من أعظم المعاصي والكبائر ؛ لأنه بالإعطاء معين لأهل المعاصي على
معاصيهم ومحسن لهم ما هم عليه من القبائح ، ومعظم لمن حقر الله أمره ،
وأوجب علينا نكره وزجره وهجره ، وهذه كلها مخالفة لأمر الله ولسنة رسوله
- ﷺ - ، وتعاون على الإثم والعدوان ، وتعظيم لمن أمر الله بدمهم من أهل
الفسوق والعصيان ، فإننا لله وإننا إليه راجعون ، ما أعظم هذه المصائب ولكن
لا يشعرون ، ومن صنيعهم فيمن وقع له ثوب في خال السماع أن يأخذه

(٩٨) سورة المائدة : الآية ٢ .

(٩٩) سورة هود الآية : ١١٣ .

(١٠٠) إسناده صالح :

أخرجه أبو داود [٤٨٣٢] ، والترمذي [٢٣٩٥] ، والدارمي [٢٠٥٧] ، وأحمد
[٣٨/٣] ، والحاكم [١٢٨/٤] ، وابن حبان [٢٠٤٩/٢] موارد ، والبغوي [٦٩/٣] من طريق
حيوة بن شريح عن سالم بن غيلان أن الوليد بن قيس التميمي أخبره أنه سمع أبا سعيد الخدري
قال سالم أو عن أبي الهيثم عن أبي سعيد مرفوعًا .

قلت : وهذا سند صالح فإن فيه سالم بن غيلان وقد قال فيه ابن حجر في التقريب ليس
به بأس وقال الذهبي في الكاشف : صدوق .

وفيه أيضًا : الوليد بن قيس لم يوثقه غير ابن حبان والعلجلى لكن روى عنه جماعة وقال
ابن حجر في التقريب مقبول فهو لذلك يحتمل التحسين .

وقد حسنه الشيخ الألباني في صحيح الجامع رقم [٧٣٤١] .

القول ، ويستدلون على ذلك بقوله - ﷺ - : « من قتل قتيلاً فله سلبه » (١٠١) ، ولا يخفى أن هذا ضرب من المجون والهذيان ، ويلزم عليه أن كل من وجد في السماع وطاب له به وقت أن يكون قماشه كله للقول ، لأنه هو الذي كان سبب ذلك ، ولا قائل به منهم ولا من غيرهم ، ومنهم من يقول هو الشيخ يحكم فيه بما يريد ، وهذا كله إخراج ملك عن مالكه بغير طريق شرعى ، ولهم في هذا السماع من التحكيمات والترهات أشياء لا تقوم على ساق ولا تجرى مع الشرع باتفاق .

وعلى الجملة فللمتأخرين من هذه الطائفة من الطرق المبتدعة والتحكيمات المخترعة والألفاظ المبهرجة والشطحات المزعجة ما يتبرأ منه أهل التحقيق ولا يقبله إلا كل جاهل أو زنديق ، ولا يظن غمر جاهل أو ذو غمر متجاهل أننا ننكر طريق العباد المحققين والأولياء والصالحين ، وإنما ننكر على الجهال المبتدعين الذين يتحكمون في دين الله بأهوائهم وبما يقع في قلوبهم ، ويتركون القواعد الشرعية والأحكام النبوية جاحمين إلى ما تقتضيه النفوس والطباع من الأكل والرقص والسماع ، لاعرفنا الله بهم ، وتاب علينا من مشاهدتهم .

(١٠١) إسناده صحيح :

أخرجه أبو داود [٢٧١٨] ، والدارمى [٢٢٩/٢] ، والطيالسى [٢٠٧٩] ، وأحمد [١١٤/٣] ، [١٢٣] ، [٢٧٩] ، والحاكم [١٣٠/٣] ، [٣٥٣/٣] ، وابن حبان [١٦٧١] من طريق حماد بن سلمة عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك مرفوعاً .
ولفظ أبي داود والدارمى (كافرأ) بدل [رجلاً] وهو رواية لأحمد .

قلت : وهذا إسناده صحيح على شرط مسلم كما قال الحاكم ووافقه الذهبي .

وله شاهد من حديث أبي قتادة الربعى أخرجه مالك [٤٥٤/٢] ، وعنه البخارى [٢٨٧/٢] ، ومسلم [١٤٨/٥] ، وأبو داود [٢٧١٧] ، وابن الجارود [١٠٧٦] ، والبيهقى [٥٠/٩] عن يحيى بن سعيد عن عمر بن كثير بن أفلح عن أبي محمد مولى أبي قتادة عنه من حديث طويل وفيه .

[من قتل قتيلاً له عليه بينة فله سلبه] .

خاتمة الكتاب

والكلام فيها على فصلين :
الأول : في التحذير من البدع .
والثاني : في بيان سماع الصادقين وبيان أحوالهم فيه .

الفصل الأول

اعلم أن الله تعالى بعث محمدًا - ﷺ - رحمة للعالمين ، وهاديًا إلى الصراط المستقيم ، وشهد له بأنه على الحق المبين ، وكمل له جميع أمور الدين ؛ فبلغ الرسالة ، وأدى الأمانة ، وبذل لأمته غاية النصيحة ، فلم يترك طريقًا يعلم لأمته فيه خيرًا ومصلحة إلا أرشدهم إليه ، ولا طريقًا يعلم لهم فيه مفسدة وسوءًا إلا حذرهم عنه ، فجازاه الله عن أمته بأفضل ما جازى به نبيًا على إبلاغ رسالته ، فمن جملة ما حذر عنه الابتداع في الدين واتباع غير سبيل المؤمنين ، فقال مخبرًا عن الله : ﴿ وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ (١٠٢) الآية ، وفي كتاب الترمذى وأبى داود عن العرياض بن سارية قال : صلى بنا النبي - ﷺ - ذات يوم ثم أقبل علينا فوعظنا موعظة بليغة ، ذرفت منها العيون ، ووجلت منها القلوب ، فقال قائل : يا رسول الله هذه موعظة مودع ، فماذا تعهد إلينا ؟ فقال - ﷺ - : « أوصيكم بتقوى الله والسمع والطاعة وإن تأمر عليكم عبدٌ حبشيًا ، فإنه من يعش منكم فسيرى اختلافاً كثيراً ، فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين ، تمسكوا بها ، وعصوا عليها بالنواجز ، وإياكم ومحدثات الأمور ، فإن كل محدثة بدعة ، وكل

(١٠٢) سورة النساء : الآية ١١٥ .

بدعة ضلالة» (١٠٣) ؛ فجعل النبي - ﷺ - المفزع عند وقوع الاختلاف التمسك بسنته وسنة أصحابه ، وشاع ذلك فيهم وكانوا يتواصون به ، فيوصي الصحابي التابعي باجتناب المحدثات وترك المبتدعات ، كما روى أبو داود عن يزيد ابن عميرة قال : كان معاذ - رضى الله عنه - لا يجلس مجلس ذكر إلا قال : الله حكم قسط ، هلك المرتابون ، فقال معاذ يوماً : إن من ورائكم فتناً ؛ يكثر فيها المال ، ويفتح فيها القرآن حتى يأخذه المؤمن والمنافق والرجل والمرأة والصغير والكبير والعبد والحر ، فيوشك قائل يقول : ما للناس لا يتبعونى وقد قرأت القرآن ، وما هم بمبتغى حتى أبتدع لهم غيره ، فأياكم وما يبتدع ، فإن ما ابتدع ضلالة ، وأحذركم زيفة الحكيم ؛ فإن الشيطان قد يقول كلمة الحق ، قال : قلت لمعاذ - رضى الله عنه - : وما يدرينى أن الحكيم يقول كلمة الضلالة وأن المنافق قد يقول كلمة الحق ؟ قال : بلى ، اجتنب من قول الحكيم المشتهرات فى آخر المشتبهات التى يقال ما هذه ، ولا يثنيك ذلك عنه ، فإنه لعله يراجع وتلق الحق إذا سمعته ؛ فإن على الحق نوراً .

ولقد سلك التابعون مسلك الصحابة - رضى الله عنهم - فى المبالغة فى التحذير من البدع والمحدثات والتمسك بالسنن السالفات ، على ما روى أبو داود أيضاً عن أبى الصلت قال : جاء رجل إلى عمر بن عبد العزيز يسأله عن القدر

(١٠٣) إسناده صحيح :

أخرجه أبو داود [٤٦٠٧] ، والسياق له ، والترمذى [٢٦٧٨] ، وابن ماجه [٤٣ ، ٤٤] ، والدارمى [٤٤/١ - ٤٥] ، وأحمد [١٢٦/٤] ، وابن حبان [١٠٢/موارد] ، والحاكم [٩٥/١ - ٩٧] من طريق عبدالرحمن ابن عمرو السلمى وحجر بن حجر قالوا حدثنا العرباض بن سارية مرفوعاً .

قلت : وإسناده صحيح ، ولم يذكر الترمذى وغيره فى سنده حجر بن حجر وقال : حديث حسن صحيح .

قال البزار (حديث ثابت صحيح ، وقال ابن عبد البر (حديث ثابت) .

وقال الحاكم : صحيح ليس له علة .

فكتب له : أما بعد ؛ أوصيك بتقوى الله والاقتصاد فى أمره واتباع سنة رسوله - ﷺ - ، وترك ما أحدثه المحدثون ، فقد ماجرت به سنته وكفوا مؤنته ، فعليك بلزوم السنة ، فإنها لك - بإذن الله - عصمة .

ثم اعلم أنه لم يتدع الناس بدعة إلا قد مضى قبلها ما هو دليل عليها ، أو عبرة فيها ، فإن السنة إنما سنّها مَنْ قد علم ما فى خلافها من الزلل والخطأ والحق ، فارض لنفسك ما رضى به القوم لأنفسهم ، فإنهم عن علم وقفوا ، وببصر نافذ كفوا ، ولهم عن كشف الأمر كانوا أقوى ، ولقصد ما فيه كانوا أولى ، فإن كان الهدى ما أنتم عليه لقد سبقتموهم إليه ، ولكن قلتم : إنما حدث بعدهم ، فما أحدثه إلا من اتبع غير سبيلهم ، ورغب بنفسه عنهم ، فإنهم هم السابقون ؛ فقد تكلموا فيه بما يكفى ، ووصفوا منه ما يشفى ، فما دونهم من مقصر ، ولا فوقهم من محبر ، فقد قصر قوم دونهم فحفوا ، وطمح عنهم أقوام فغلوا ، وإنهم من ذلك لعلى هدى مستقيم ، ثم لم تزل علماء الأمة يأمرّون باتباع سنة من سلف ويحذرون من البدع التى نشأت فيمن خلف ، توارثوا ذلك جيلاً فجيلاً ، وقرناً فقرناً ، فقد حصل من مجموع الكتاب والسنة وإجماع الأمة وجوب التمسك بما كان عليه الصحابة والتابعون ، فما عملوا به عملناه ، وما تركوه تركناه ، فيجب على كل من أراد سلوك طريق النجاة أن يبحث عن سيرهم وأحوالهم ، وينظر فى أقوالهم وأعمالهم ، ويجعل ذلك نصب عينيه ، ويأخذ نفسه بالجد فى العمل بما كانوا عليه ، ويُعرض عما أحدثه المحدثون بعدهم ، ولا يلتفت إليه ، ويقول إذا رأى شيئاً مما أحدث بعدهم : لو كان هذا خيراً لسبقونا إليه ؛ فإنهم الفاهمون عن الله ، والمشافهون لأحوال رسوله - ﷺ - ، السالكون للصرط المستقيم الذى أفضى بهم إلى جنات النعيم ، فمن سلك سبيلهم وصل إلى ما وصلوا إليه حقاً حقاً ، ومن عدل عنه قيل : سحقاً سحقاً ، وإذا تقرر ذلك فمن بحث عن سيرهم وأحوالهم ، وأمعن النظر فى أعمالهم وأقوالهم علم - على القطع والبتات - أنهم لم يكونوا على شئ من تلك الترهات ، بل لو حضروا شيئاً من تلك الاجتماعات السماعية ، وسمعوا تلك الاصطلاحات التى اخترعتها هذه الطائفة المتغالية ، لضربوا منهم البطون والظهور الضرب البليغ ، كما فعل عمر - رضى الله عنه - بصبيغ ، وهذه نفثات مصدور ، أبرزتها غيرة غيور ،

وإلى الله مرجع الكل وعاقبة الأمور ، فإنّا لله وإنا إليه راجعون على ما أصيب به المسلمون ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم .

الفصل الثاني في بيان سماع السلف وأحوالهم

اعلم - وقانا الله وإياك بدع المبتدعين ونزغات الزائغين - أن سماع رسول الله - ﷺ - وأصحابه إنما كان القرآن ؛ فإياه يتدارسون ، وفيه يتفاوضون ، ومعانيه يتفهمون ، يستعذبونه في صلواتهم ، ويأنسون به في خلواتهم ، ويتمثلون به في محاولاتهم ، ويلجأون إليه في جميع حالاتهم ، فإذا سمعوه أنصتوا - كما أمروا - وإذا قرأوه تدبروا واعتبروا ، فأحلوا حلاله ، وحرّموا حرامه ، واقتبسوا أحكامه ، يتخلقون بأخلاقه ويعملون على وفاقه ، علماً منهم بأنه طريق النجاة ونيل الدرجات ، وتلاوته أفضل العبادات وأجل القربات ، « فإنه جبل الله المتين ، والبصراط المستقيم الذي لا تزيج به الأهواء ، ولا يشبع منه العلماء ، ولا يخلق على كثرة الرد ، من قال به صدق ، ومن عمل به أجر ، ومن حكم به عدل ، ومن دعا إليه دعا إلى صراط مستقيم » (١٠٤) ؛ هكذا قال من عليه الصلاة والتسليم .

(١٠٤) منكر من حديث علي بن أبي طالب :

أخرجه الترمذى [٢٩٠٦] ، والبيهقى في « شرح السنة » [٤٣٧/٤] من طريق عبد ابن حميد ، حدثنا حسين بن علي الجعفى ، قال : سمعت حمزة الزيات ، عن أبي المختار الطائى ، عن ابن أخى الحارث الأعور ، عن الحارث ، قال : مررت فى المسجد ، فإذا الناس يخوضون فى الأحاديث ، فدخلت على على ، فقلت : يا أمير المؤمنين ألا ترى أن الناس قد خاضوا فى الأحاديث ، قال : وقد فعلوها ؟ قلت : نعم . قال : أما إني قد سمعت رسول الله - ﷺ - يقول فذكره .

ثم قال : نَحْذَرُهَا إِلَيْكَ يَا أَعُور .

قال الترمذى : هذا حديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه وإسناده مجهول ، وفى الحارث

مقال ١. هـ .

= قلت : أبو المختار الطائي ، قيل اسمه سعد الكوفي مجهول العين ، وابن أخى الحارث الأعور ترجمه الذهبى فى « الميزان » [٥٩٨/٤] ، وقال : لا يدرى من هو اه .

قال الحافظ ابن كثير فى « فضائل القرآن » ص ٢٤ :

« لم ينفرد بروايته حمزة بن حبيب الزيات ، بل قد رواه محمد بن إسحاق ، عن محمد بن كعب القرظى ، عن الحارث الأعور فبرىء حمزة من عهده ، على أنه وإن كان ضعيف الحديث فإنه إمام فى القراءة ، والحديث مشهور من رواية الحارث الأعور ، وقد تكلموا فيه ، بل قد كذبه بعضهم من جهة رأيه واعتقاده ، أما أنه تعمد الكذب فى الحديث فلا ، والله أعلم وقصارى هذا الحديث أن يكون من كلام أمير المؤمنين على - رضى الله عنه - ، وقد وهم بعضهم فى رفعه ، وهو كلام حسن صحيح على أنه قد روى له شاهد عن عبد الله بن مسعود - رضى الله عنه - ، عن النبى - ﷺ - اه .

قلت : أما المتابعة التى ذكرها الحافظ ابن كثير ، فأخرجها عبد الله بن الإمام أحمد فى « زوائده » على المسند لأبيه [٩١/١] : حدثنا يعقوب ، حدثنى أبى ، عن ابن إسحاق ، قال : وذكر محمد بن كعب القرظى ، عن الحارث بن عبد الله الأعور ، قال قلت : لآتين أمير المؤمنين ، فلأسأله عما سمعت العشيبة . قال : فجيئته بعد العشاء ، فدخلت عليه ، فذكر الحديث . قال : ثم قال : سمعت رسول الله - ﷺ - يقول : أتانى جبريل عليه السلام ، فقال : يا محمد ، إن أمتك مختلفة بعدك ، قال : فقال : يا محمد ، إن أمتك مختلفة بعدك ، قال : فقلت له ، فأين المخرج يا جبريل ، قال : فقال : فذكره بنحوه .

قلت : وهذا إسناد منقطع - على ضعف الأعور ، كما سوف يأتى بيانه - ابن إسحاق ، هو محمد بن إسحاق بن يسار ، صدوق فاحش التدليس ، لا يحتج بما لم يصرح فيه بالسماع ، وهذا الحديث لم يصرح فيه بسماع ، فلا يؤمن من شر تدليسه والله أعلم .

وقال الحافظ المزى فى زياداته على « الأطراف » (تحفة ٧ / ٣٥٦ - ٣٥٧) :

« رواه عمرو بن قيس الملائي ، عن عمرو بن مرة ، عن أبى البختري ، عن ابن أخى الحارث ، عن الحارث عن على اه .

قلت : ولم أقف عليه بهذا الإسناد ، وإنما رواه الدارمى فى « سننه » [٣٣٣٢] :

حدثنا محمد بن العلاء ، حدثنا زكريا بن عدى ، حدثنا محمد بن مسلمة ، عن أبى سنان ، عن عمرو بن مرة ، عن أبى البختري ، عن الحارث به .

وكان لهم عند سماعه من الأحوال ما قاله ذو الجلال : ﴿ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴾ (١٠٥) ، وقال عز وجل : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا فزَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴾ (١٠٦) ، وقال تعالى : ﴿ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ﴾ (١٠٧) الآية ، وقال : ﴿ أَلَا بِذِكْرِ اللَّهِ تَطْمَئِنُّ الْقُلُوبُ ﴾ (١٠٨) ، وقال : ﴿ وَإِذَا سَمِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَى الرَّسُولِ ﴾ (١٠٩) الآية ، وقال : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ مِنْ قَبْلِهِ إِذَا يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا وَيَقُولُونَ سُبْحَانَ رَبِّنَا ۖ إِيَّا خُشُوعًا ﴾ (١١٠) ، وقال تعالى حكاية عن الجن : ﴿ وَإِذْ صَرَفْنَا إِلَيْكَ نَفَرًا مِنَ الْجِنِّ ﴾ (١١١) الآية ، وقال تعالى : ﴿ وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ ﴾ (١١٢) الآية . وفي الصحيح أن النبي ﷺ - كان إذا صلى وقرأ يُسمع له أزيز كأزيز المرجل (١١٣) ، وقرأ عليه عبد الله بن مسعود سورة النساء

= قلت : ومدار الحديث على الحارث بن عبد الله الأعور وقد اختلف في أمره ، والظاهر عندي أنه ممن يعتبر به ، والله أعلم .

إلا أنه قد تفرد برواية الحديث كما ترى ، ولا يخلو إسناد من أسانيده من مقال ، وبهذا يظهر لك أن هذا الخبر لا يصح مرفوعاً أو حتى موقوفاً على علي بن أبي طالب والله أعلم .

(١٠٥) سورة الأنفال : الآية ٢ . (١٠٧) سورة الزمر : الآية ٢٣ .

(١٠٦) سورة التوبة : الآية ١٢٤ . (١٠٨) سورة الرعد : الآية ٢٨ .

(١٠٩) سورة المائدة : الآية ٨٣ .

(١١٠) سورة الإسراء : الآية ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١٠٩ .

(١١١) سورة الأحقاف : الآية ٢٩ .

(١١٢) سورة الأعراف : الآية ٢٠٤ .

(١١٣) إسناده صحيح :

أخرجه أبو داود [٩٠٤] ، والنسائي [١٢١٤] ، والترمذي في الشمائل [٣١٥] ، =

حتى بلغ قوله : ﴿ فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيداً ﴾ دمعت عيناه - ﷺ - ، وقال له : « حسبك » (١١٤) . وفيه عن حذيفة أنه صلى معه ليلة فقرأ سورة البقرة حتى ختمها ، ثم افتتح سورة آل عمران حتى ختمها ، ثم افتتح سورة النساء حتى ختمها ، يقرأ مسترسلاً ، كلما مر بآية فيها تسييح سبح ، وإذا مر بآية فيها سؤال سأل ، وإذا مر بآية فيها تعوذ تعوذ (١١٥) .

وفي كتاب أبي داود أنه - ﷺ - قام ليلة بقوله تعالى : ﴿ إِنَّ تُعَذِّبُهُمْ فَإِنَّهُمْ عَبْدُكَ ﴾ الآية ، فمزال يكررها حتى أصبح (١١٦) . وقد صح عن عبد الله

= وأحمد [٢٥/٤ - ٢٦] وأبو يعلى [١٥٩٩/٣] من طرق عن حماد بن سلمة عن ثابت البناني عن مطرف بن عبد الله بن الشخير عن أبيه مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد صحيح .

(١١٤) أخرجه البخارى [٥٠٥٦، ٥٠٥٥، ٥٠٥٠] ، ومسلم [٨٠٠] ، وأبو داود [٣٦٦٨] ، والترمذى [٣٠٢٥] ، وأحمد [٣٨٠/١ ، ٤٣٣] ، والطبرانى فى الكبير [٧٨/٩] من طرق عن الأعمش عن إبراهيم بن عبيدة عن عبد الله بن مسعود مرفوعاً .

ورواه عن الأعمش جماعة :

(سفيان - حفص بن غياث - على بن مسهر) فخالفهم أبو الأحوص فرواه عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله بن مسعود مرفوعاً فجعل علقمة بدل عبيدة .

أخرجه الترمذى [٣٠٢٤] ، وابن ماجه [٢١٩٤] ، والطبرانى فى الكبير [٨٠/٩] ، ورواية الجماعة أصبح كما قال الترمذى .

(١١٥) أخرجه مسلم [٥٣٦/١] ، وأبو داود [٨٧١] ، والنسائى [١٦٦٤] ، وابن ماجه [١٣٥١] ، والطيالسى [٤١٥] ، وأحمد [٣٨٤/٥] ، وابن خزيمة [٥٤٢] من طرق عن الأعمش عن سعد بن عبيدة عن مستورد عن الأحنف عن صلة بن زفر عن حذيفة - رضى الله عنه - .

ولفظ أبو داود وابن ماجه والطيالسى مختصراً .

(١١٦) إسناده ضعيف :

أخرجه النسائى [١٠١٠] ، وأحمد [١٥٦/٥] ، والحاكم [٢٤١/١] ، والبيهقى =

ابن الزبير أنه كان يقرأ القرآن كله في ركعة الوتر يستطيعه بحيث لا يقدر على الاقتصار على بعضه ، وقد ثبت أن بعض أصحاب النبي - ﷺ - كان في سرية ، فبات ربيعه لأصحابه ، فقام يصلي ، فجاء العدو فرمى به سهم فأصابه فلم يتحرك من موضعه ولم يقطع صلاته إلى أن رماه بثاني سهم وثالث سهم ، ولم يقطع صلاته حتى أكمل السورة وسلم وأعلم أصحابه فعدلوه على ذلك ، فقال : والله لولا خشيت مخالفة رسول الله - ﷺ - ما قطعت صلاتي ، لأنني كنت في سورة قد وجدت حلاوتها (١١٧) . وقد تقدم من حديث العرباض بن سارية ما يغني عن

= [١٤/٣] من طريق قدامة بن عبد الله العامري حدثني جسر بنت دجاجة قالت سمعت أبا ذر رضي الله عنه - فذكره مرفوعاً .

وهذا سند ضعيف فيه قدامة بن عبد الله العامري .

ذكره البخاري في « التاريخ الكبير » [١٧٩/٧] ، وابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » [١٢٨/٧] ، ولم يذكر في جرحاً ولا تعديلاً .

وقال فيه ابن حجر في التقریب : مقبول يعني إذا توبع وإلا فلين .

وجسر بنت دجاجة : وفيها ضعف قال ابن حجر في التقریب مقبولة أي حيث توبعت وإلا فلا .

(١١٧) إسناده ضعيف :

أخرجه أبو داود [١٩٨] ، وأحمد [٣٤٣/٣] ، وابن خزيمة [٣٦] ، وابن حبان [١٠٩٣/١٠٩٣] ، والحاكم [١٥٦/١] ، والبيهقي في « السنن الكبرى » [١٥٠/٩] من طريق صدقة بن يسار عن عقيل بن جابر عن جابر - رضي الله عنه - في حديث طويل .

وسنده ضعيف من أجل عقيل بن جابر : فقد قال الذهبي في الميزان : فيه جهالة ما روى عنه غير صدقة بن يسار .

وقال أيضاً ابن حجر في الفتح : وعقيل بفتح العين لا أعرف راوياً عنه غير صدقة .

وقال ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل [٢١٨/٦] : عقيل بن جابر بن عبد الله روى عن جابر بن عبد الله ، روى عنه صدقة بن يسار سمعت أبي يقول عقيل بن جابر لا أعرفه .

وقال عنه ابن حجر في التقریب : مقبول - أي إذا توبع وإلا فلا .

إعادته ، وفي حديث حنظلة الأسيدى : أنه لقيه أبو بكر - رضى الله عنه - وهو يقول : نافق حنظلة ، فقال : مالك ؟ فقال : نكون عند النبي - ﷺ - يذكرنا بالجنة والنار كأنهما رأى العين ، فإذا خرجنا من عنده عافسنا^(*) الأزواج والأولاد والضيعات فنسينا كثيراً ، فقال أبو بكر : فوالله إننا لنلقى مثل هذا ، فانطلقا إلى النبي - ﷺ - فأخبراه بذلك ، فقال - ﷺ - : « والذي نفسى بيده لو تدومون على ما تكونون عندي وفي الذكر لصافحتكم الملائكة على طرقكم وفرشكم ، ولكن يا حنظلة ساعة وساعة »^(١١٨) . فهذا سمعهم وسماعهم ، وشرعهم وشرائعهم ، ليس فيه شيء من اللهو واللعب ، ولا بين أحوالهم وأحوال المجان والمخانيث تشابه ولا خيب ، غير أنهم قد أفرط على بعضهم الواردات فألحقتهن بالأموات ، وربما صعق بعضهم صعقات منكرات أوجبت لهم غشوات .

روى عن زرارة بن أوفى - وكان من خيار التابعين - وكان يوم الناس بالركة ، فقرأ ذات يوم : ﴿ فَإِذَا نَقَرُ فِي النَّاقُورِ ۝٨﴾^(١١٩) الآية ، فصعق ومات في محرابه . وسمع عمر - رضى الله عنه - رجلاً يقرأ : ﴿ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ لَوْ يَرَىٰ مَالَهُ مِنْ دَافِعٍ ۝١٢٠﴾^(١٢٠) ، فصاح وخر مغشياً عليه ، فحُمِلَ إلى بيته فمكث مدة شهر ضعيف .

وسَمِعَ الشافعي - رضى الله عنه - قارئاً يقرأ : ﴿ هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ ۝١٢١﴾^(١٢١) الآية فغشى عليه .

(*) عافسنا : قال ابن الأثير في النهاية في غريب الحديث (٣/٣٦٣) : المعافسة : المعالجة والممارسة والملاعبة .

(١١٨) أخرجه مسلم [٢١٠٧/٤ / عبد الباقي] ، والترمذى [٢٥١٤] ، وابن ماجه [٤٢٣٩] ، وأحمد [١٧٨/٤] ، [٣٤٦] ، والطبراني في « الكبير » [١١/٤] من طريق أبى عثمان السهدي عن حنظلة الأسيدى مرفوعاً به .

(١١٩) سورة المدثر : الآية ٨ .

(١٢٠) سورة الطور : الآية ٧ .

(١٢١) سورة المرسلات : الآية ٣٥ .

وسمع على بن فضيل بن عياض قارئاً يقرأ : ﴿ يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ
الْعَالَمِينَ ﴾ (١٢٢) فوق مغشياً عليه . ومثل هذا كثير ؛ فهذه أحوال المخلصين
المخلصين ، الهداة المهتدين ، فهم القدوة وبهم الأسوة ، ألحقنا الله بهم ، وحقق لنا
سلوك سبيلهم .

وعند هذا نجز الغرض ، وتأدى من القول بالحق القدر المفترض ،
ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم . والحمد لله وحده ، وصلواته على رسوله
محمد ، وآله وصحبه وسلم ، وحسبنا الله ونعم الوكيل .
تم الكتاب بحمد الله وعونه ، والحمد لله وحده



الفهارس

- ١ - فهرس أطراف الأحاديث .
- ٢ - الفهرس العام .

فهرس الأحاديث

حرف الهمزة

رقم الحديث	طرف الحديث
١٥	أتيناكم أتيناكم
٦٥	أجب عنى / اللهم أيده
٣٨	إذا حدثتم عنى بحديث تعرفونه
٣٧	إذا سمعتم الحديث تعرفونه
٨٨، ٣٥	إذا عملت أمتى خمس عشرة
٩٥	أعلنوا النكاح واجعلوه
٩٧	أعلنوا النكاح واضربوا عليه
٩٣	إن رنى حرم الخمر والكوبة
٧٠	إن الشيطان ليخاف منك يا عمر
٢٤	إن الشيطان مع الواحد
٨٢	إن الله حرم المغنية وبيعها
٨٦	إن النبى - ﷺ - نهى عن النظر
٩١	أنه حرم الخمر والميسر
٢٠	أهرقها
١٠٣	أوصيكم بتقوى الله والسمع

حرف الحاء

١١٤	حسبك
٦٨	حسنوا القرآن بأصواتكم

المحلى بأل من الحاء

٧١

الحلال بين والحرام بين

حرف الدال

٤٠

دعهما فإن لكل قوم عيِّداً

حرف الراء

٦٣،٥٤

رويدك ، رفقا بالقوارير

حرف الزاى

٧٣

زينوا القرآن بأصواتكم

حرف الصاد

٣٢

صوتان ملعونان

حرف العين

٩٦

على الألفة والخير والطائر

٢٣

عليكم بالسواد الأعظم

حرف الفاء

١٠٤

فإنه حبل الله المتين

٩٤

فصل ما بين الحلال والحرام الدف

حرف الكاف

١١٣	كان إذا صلى وقرأ يسمع
٤٨	كل لهو يلهو به الرجل المسلم
٨٧	كنت مع رسول الله - ﷺ - فسمع مثل هذا

حرف اللام

٦٢،٥٠	لست من دد ولا الدد مني
٥٥	لعن النبي - ﷺ - المتشبهات من النساء
٣٦	لعن النبي - ﷺ - النائحة والمستمعة
٧٧،٦٧	لقد أوتيت مزمارًا
٧٤	لو رأيته وأنا أسمع قراءتك
٣٤	ليكونن من أمتي أقوام

حرف الميم

٨٣	من جلس إلى قينة يستمع
٤٢	من صنع شيئًا ليس عليه أمرنا
١٠١	من قتل قتيلًا فله سلبه
٥٣	من لم يأخذ من شاربه فليس
٧٥	من لم يتغن بالقرآن فليس
٨٤	من مات وعنده جارية مغنية

حرف النون

٦٩	نفخ الشيطان في منخرها
٣٣	نهى عن تسع
٩٢	نهى عن الخمر والميسر والكوبة

الخلى بآل من النون

٨٥

النظر إلى المغنية حرام

حرف الهاء

٦٤

هيه هيه

حرف الواو

١١٨

والذى نفسى بيده لو تدومون على

٣١

ولكنى نهيت عن صوتين

٣٩

وليستا بمغنيتين

لا

٨١

لا تبيعوا المغنيات

١٠٠

لا تصاحب إلا مؤمناً

حرف الياء

٥٢

يا عائشة أما كان معهم هو

٩٠

يمسخ قوم من أمتى فى آخر

كشف ١٧ - ٩٣

فهرس الكتاب

الموضوع	الصفحة
تقديم	٣
فصل بين يدى الكتاب	٥
عملى فى الكتاب	٩
وصف المخطوط	١٠
توثيق نسبة الكتاب للمصنف	١٠
ترجمة المصنف	١١
مقدمة المصنف	١٤
المسألة الأولى : فى بيان الغناء وحكمه	١٨
حجج القائلين بالتحريم	٢٥
حجج القائلين بالإباحة	٤٩
القائلون بالكراهة	٥٦
المسألة الثانية : فى قراءة القرآن بالألحان	٥٧
المسألة الثالثة : فى سماع غناء المرأة والأمرء	٦٣
المسألة الرابعة : فى حكم سماعات آلات اللهو	٧٠
المسألة الخامسة : فى الرقص	٨٠
خاتمة الكتاب	٨٤
فصل : فى التحذير من البدع	٨٤
فصل : فى بيان سماع السلف وأحوالهم	٨٧
الفهارس	٩٤

صدر حديثاً

سُؤَالَاتُ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ

السَّلَامِيِّ

لِلدَّارِ قُطْنِي

فِي

الْجَمْعِ وَالنَّعْدِ

تَحْقِيقٌ وَتَعْلِيقٌ

مَجْدِي فَتْحِي السَّيِّدِ

دَارِ الصَّحَابَةِ ابْنِ التَّيَاتِ

بَطْنُ نَطَا

لِلنَّشْرِ وَالتَّحْقِيقِ وَالنَّوْزِيعِ

ت: ٣٣١٥٨٧ - ص: ب ٤٧٧

شارع المديرية

لا. ٣٣٨٧٦٩

صدر حديثاً

جزء في تراجم أحاديث من الجاهلية

المُنْتَقَى

لِلْإِسْلَامِ

أَلَيْتُ بْنُ سَعْدٍ

(ت: ٢٧٥هـ)

حققه ونخرج أحاديثه

مُعَدَّ السَّعْدِي

دَارُ الصَّحَابَةِ لِلتَّحْقِيقِ
بَطْنُ طَا

للنشر والتحقيق والنويع

ت: ٣٣١٥٨٧ - ص: ب ٤٧٧

شارع المديرية

لايس: ٢٣٨٧٩٩



رقم الإيداع بدار الكتب ١٩٩٢/٧٧١

General Organization Of the Alexan-
dria Library (GOAL)

٩٧٧-٥٢١١-٨٥-٩

Bibliotheca Alexandrina

دار النسخ للطباعة والإبلاغ
٩- شارع أنشاس شبرا القنطرة
الرقم البريدي - ١١٢٣١

THE
LIBRARY
OF THE
UNITED STATES
DEPARTMENT OF
COMMERCE
WASHINGTON, D. C.

دار الصحى ابن للبرائى

بطنطاً

للنشر. والتحقيق. والنويع

ت: ٣٣١٥٨٧ - ص. ب ٤٧٧

شارع المديرية

لاكر - ٤٠٣٣٨٧٦٦